

## النفط العراقي يوازن السعودي ونفط قزوين يقلب الموازين (ص: ١١)

حديث في واشنطن عن حل وسط للخلافة السعودية «في الإطار الأمني»

# الأمير عبد الله ملكاً والأمير نايف ولياً للعهد!

تلك الأساطير فالمسكتان، مسألة الإصلاح ومسألة الأمن الداخلي، متساويتان ولا تنفصلان والواحدة ترفد الأخرى وتعززها. وأشارت تلك الأساطير إلى أن هذا التشخيص ليس رسمياً لكنه «يلقي أنشأ صاغية في بعض الدوائر المختصة في العاصمة الأميركية» وقالت إنه من السابق لأوانه طرح المفهوم للتحليل المحتمل داخل دوائر واشنطن، قبل طرحه على الحلقة لاستمراع الآراء ومناقشة المسؤولين السعوديين به «نظراً إلى أن القرار الأخير هو في يد هؤلاء المسؤولين ضمن التقاليد والأعراف السعودية» بها داخل العائلة السعودية.

احتمالات التدخل المباشر للولايات المتحدة وحلفائها على غرار ما حدث في حرب الخليج الأخيرة، وهو تدخل غير مرغوب لا في منطقة الشرق الأوسط ولا في أميركا والدول الغربية الأخرى. روى تلك الأساطير أن الأمن الداخلي السعودي مسألة أساسية وهرجة بالنسبة إلى الإدارات النفطية العالمية في السنوات العشر الماضية (راجع الصفحة ١١ من هذا العدد)، وأن تحقيق الإصلاحات المنشودة في المملكة لا يتم إلا من ضمن استقرار أمني داخلي، ويسهل عملية الإصلاح على نحو تعمل بدورها على تعزيزه، على حد قول

تقولات واسطن، فإن ترتيب الوضع على أساس أنسب الصيغ المؤقتة للأمن الداخلي، من شأنه



الأمير عبد الله

الداخلي على هذا الأساس وما أن الأمن الداخلي يقوم في الوضع الراهن على «الحرس الوطني» بقيادة الأمير عبدالله بن عبد العزيز ولي العهد الحالي، وعلى قوى الأمن الداخلي بقيادة الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية، فإن تلك الأساطير المذكورة في واشنطن تشير إلى أن أنسب صيغة لتتلاق مع التشخيص المشار إليه في أن قوول الخلافة بشكل طبيعي إلى الأمير عبدالله، على أن تتناول ولاية العهد بالأمير نايف.

واشنطن - «الميزان» تتحدث أساطير علمية في العاصمة الأميركية واشنطن عن تشخيص مستقبلي للوضع السعودي المستقبلي، يقوم في الأساس على اعتبار المملكة السعودية حالة أمنية في الدرجة الأولى. وبموجب هذا التشخيص، كما تقول تلك الأساطير، اعتبر أن الأمن الخارجي للمملكة يأتي في الدرجة الثانية بعد الأمن الداخلي. لأن الأمن الخارجي في كل الظروف سوف يبقى معتمداً على الولايات المتحدة أساساً، وعلى حلفائها بالدرجة الثانية. وتقول تلك الأساطير أيضاً، إن إعطاء الأولوية للأمن الداخلي في المملكة يحتم ترتيب الوضع

## أميركا ولبنان!

منذ أن فتحت الولايات المتحدة أرشيفها اللبناني أخيراً حتى مرحلة الحرب الأهلية السابقة عام ١٩٨٨، كان الاعتقاد السائد في الدوائر المختصة بشؤون الشرق الأوسط أن الإنزال العسكري الأميركي في لبنان آنذاك كان دافعه غير لبناني ويتعلق بشورة ١٤ تموز/يوليو العارضة لمنعها من زعزعة المنطقة. لكن الباحثة الأميركية إيرين غندزير التي قامت بدرس وتحليل الوثائق المتعلقة بذلك المرحلة خرجت باستنتاج مغاير ضمنته في كتابها الصادر أخيراً بعنوان «ملاحظات من حقل الإلهام: التدخل الأميركي في لبنان والشرق الأوسط ١٩٤٥ - ١٩٥٨»، ووجهت فيه انتقادات حرجية للسياسة الأميركية في لبنان إلى اليوم بما في ذلك دورها في الحرب الأهلية الأخيرة، ١٩٧٥ - ١٩٩٠.

ومن استنتاجاتها في هذا الصدد أن واشنطن كانت تركز على لبنان بذاته كمنطلق سياساتها في المنطقة، وأنها في مرحلة ١٩٥٨ أسهمت في الحرب اللبنانية من خلال صراعها مع حليفها بريطانيا في المنطقة، بدعمها لطبقة سياسية معينة في لبنان لتفرض الحرب الأهلية مدفوعة بمصالحها الخاصة من غير التفات إلى مصير الديموقراطية اللبنانية.

ويتحملها للولايات المتحدة مسؤولية كبيرة في نشوب الحربين الأهليتين اللبنانيتين في ١٩٥٨ و ١٩٧٥، قائلة الباحثة غندزير إنه كان يتعين على الولايات المتحدة أن تكون أقل جشعاً في تأمين مصالحها المادية في المنطقة، مما جعلها على التفاوضي عن دعم الديموقراطية اللبنانية وعن دفع لبنان باتجاه العدالة الاجتماعية.

وفي تعليق له على الكتاب، يقول وليام كوانت المسؤول السابق في مجلس الأمن القومي الأميركي: «إن هذه اتهامات خطيرة، ومن غير الممكن صرف الكتاب على أنه من قبيل النزعلة الأيديولوجية، فهو قائم على بحوث مدققة بعناية، ويكشف الكثير من المعلومات الجديدة». وسواء كان لبنان نقطة ارتكاز أساسية لواشنطن في المنطقة، كما تقول الباحثة غندزير، أو مجرد مسرح جانبي، كما هو الحال الأخير من شهر أو في منزلة بين المنزلتين، كما يقول كوانت، فإن ذلك لا يعني اللبنانيين من البحث عن دور العوامل الخارجية، بما في ذلك الطبقة الحاكمة، في زعزعة أمن واستقرار بلادهم خدمة لمصالح خارجية.

لذلك أن الاستنتاج المعلق من ذلك يشير إلى أنه ليس هناك ما يمنع أن تتكرر التجربة مرة ثالثة ورابعة.

«الميزان»

## بسبب استمرار الهيمنة الحكومية على المؤسسات الاقتصادية

# تأجيل إدخال السعودية في منظمة التجارة العالمية

هيمنة شركة «سابك» الحكومية على القطاع الصناعي في المملكة، نظراً إلى أن هذه الشركة تحصل على المواد الخام من الحكومة، وخصوصاً المواد النفطية والوقود بأسعار أقل بكثير من الأسعار العالمية في الأسواق الحرة، مما يؤثر على التنافسية الحرة وكذلك الأمر بالنسبة إلى القطاع الزراعي، حيث تقدم الحكومة دعماً كبيراً للمزارعين، وإن كان هذا الدعم بات أقل من السابق.

تقول مصادر علمية في منظمة التجارة العالمية، إن المنظمة سوف ترحب، ضم المملكة العربية السعودية إلى عضويتها بسبب استمرار الهيمنة الحكومية على المؤسسات الاقتصادية في البلاد،

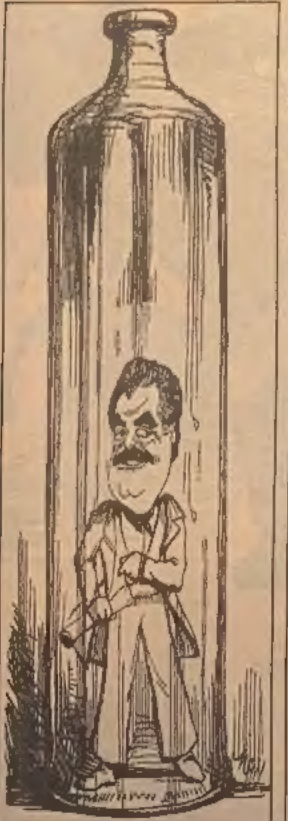
ولأن السعودية لا تتحرك، حتى الآن، في الملعب التجاري العالمي بموجب قواعد اللعبة التي تسيطر عليها المنظمة. وكان رجال الأعمال الأوروبيون الذين حضروا لقاء الشراكة الأوروبية -

الخليجية الذي انعقد في العاصمة السعودية في الأسبوع الأخير من شهر أيار/مايو الماضي برعاية الأمير سلمان بن عبد العزيز، قد أثاروا في اللقاء المذكور مسألة القيود المفروضة على المساهمات الأجنبية في الشركات السعودية، كمائن في وجه تطور العلاقات التجارية بين الطرفين. ولم تذكر المصادر المذكورة متى تنويع انضمام السعودية إلى المنظمة في المستقبل، لكن المعروف أن المملكة تستطيع للانضمام قبل نهاية هذه السنة ١٩٩٧.

ومن القضايا التي يضغط الأوروبيون والأميريكيون على اتجاهاها، حصول الحكومة السعودية على المساواة بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية في العقود الحكومية التي تشكل عماد النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى تحفظات حول سيطرة أفراد من العائلة المالكة على الصناعات الخاصة، بحيث يصعب التمييز بين ملكية القطاع الخاص وملكية الحكومة. ومن الأمور المثارة في هذا الصدد،

تقدم منظمة التجارة العالمية بطلب للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بصفة مراقب، لأن قداسة البابا يربيد مراقبة الجوازات الرأسمالية في التجارة العالمية، على حد قول مصادر في حاضرة الفاتيكان. وقد ألقى البابا خطاباً في أكاديمية العلوم البابوية التي تضم ٣٠ عضواً من بينهم هانس نيتمانر، محافظ البنك المركزي الألماني (الوندسبيك) قائلاً: «إن الكنيسة لا تنوي إدانة تحرير الأسواق بحد ذاته، لكنها تطلب بالمراقبة بغية إعطاء الأولوية للإنسان الذي يجب أن تقوم جميع الأنظمة الاقتصادية بخدمة».

وأضاف قائلاً: «كلما أصبح السوق عالمياً كلما يجب أن تكون متوازناً، وبالتالي يجب أن تتشأ ثقافة عالمية تقوم على التضامن وعلى الاهتمام باحتياجات الضعفاء».



الحريري  
في القمم الدمشقي  
الصفحتان ٢/٢



## تفسيرات وتساولات حول «استدعائه» الى شتورا للقاء بشار الأسد

# ملفات العمولات والفساد تنفجر في وجه الحريري في كوريا

### تحليل سياسي

ما زال المراقبون والمحللون حائرين ومتدبرين حول النتائج التي أسفرت عنها الزيارة التاريخية التي قام بها الباشا بشار الأسد الى لبنان، في أوائل شهر أيار/ مايو الماضي. وقد حاول جميع الفرقاء السياسيين في لبنان الأفادة من تلك الزيارة كل لجهة، فبدت تلك الزيارة وكأنها كل شيء لكل الناس. وقد شبه بعضهم التفسيرات حول نتائجها من قبل القوى السياسية بقصة العميان والفيل، حيث يتمسك كل واحد فيها بما يناسبه أو ما يتصوره. لكن الشيء الواضح من الزيارة أنها استقطبت مشاعر الشعب اللبناني، استقطاباً كثيفاً، اختلفت فيه أيضاً التفسيرات.

الأخر، فسره على أنه تظاهرة ضد الاحتلال الاسرائيلي أو الاثنيين معاً. كذلك فسر الحشد الكبير على أنه مناقصة بين اقصاد السياسية اللبنانية، أو مزاحمة توشى فيها كل منهم ابراز قوته في الشارع أو تجيير الزيارة لصالحه.

### مرجعية بكركي

لما الشيء المثلث والحقيقي هو ان البطريرك الماروني الكاردينال مار نصر الله بطرس صفير كان الوحيد الذي لم تشويه شائبة أثناء تلك الزيارة، بل خرج منها الترويج الأول بذكرى مرجعية وحيدة للجسم السياسي المسيحي المصاب بالشرق والوهن والإحياء بحيث يمكن القول ان الكاردينال

والعلاقات المسيحية - السورية. على اعتبار ان أي مراجعة من هذا النوع تقتضي تقوية الطرف الأضعف في المعادلة الثنائية. وهو الآن الطرف الماروني، بغية جعل التوازن اقرب الى المعقول لكي يصبح قابلاً للاستمرار الى مدى طويل، بحيث يخفم الاستقرار الداخلي والاستقرار الاقليمي.

### الطائر المهيض الجناح

من المعروف ان رفيق الحريري لعب دوراً أساسياً في الصياهي التي افتتحت البابا بزيارة لبنان. وهدف الحريري من ذلك محاولة استقطاب الراي العام المسيحي في لبنان لتثبيت سلطته وموازنة القوى السياسية الأخرى، في محاولة

للحريري ذلك لولا ظهور تلك الساعي بأنها تجاوز للدور السوري في تسهيل الزيارة منذ زيارة المونسنيور توران الى دمشق في شهر شباط/ فبراير الماضي. ذلك ان زيارة توران الى العاصمة السورية هي التي حسمت موضوع زيارة البابا. فلا عجب انه فور انتهاء زيارة البابا بدأ الحريري يصافى بعض المنفصلات، التي يقول المعارفون في بيروت انها عملت على تذكره بأن استقلاله للزيارة اليابوية محاولة غير واقعية، سرعان ما عاد بعدها الى التدخل في القمم الدمشقي ليهود فيأخذ حجمه الطبيعي، فما كاد البابا يغادر لبنان حتى قرر الحريري ان يركب «طائرة» في زيارة بعيدة المدى الى سيول عاصمة كوريا الجنوبية.

الداخلي، فعوض عن ذلك بالرحلات الخارجية

### لقاء شتورا

أول حدث ملفت فور انتهاء زيارة البابا، «استدعائه» الحريري الى بلدة «شتورا» في البقاع للقاء مع الدكتور الرائد بشار الأسد، نجل الرئيس السوري حافظ الأسد. على سائدة اللواء غازي كنعان، ورئيس جهاز الامن والاستقصاء السوري في لبنان. وفي تفسير ذلك اختلفت التحليلات أيضاً. فمنهم من تسامح عن سرعة اللقاء بعد زيارة البابا مباشرة. ومنهم من قال ان الرائد الأسد بات مكلفاً القمطي بالملف اللبناني ويحد من دور سواء. ومنهم من قال ان الحريري، ذهب الى شتورا ليستمع الى الراي السوري، ومنهم من قال انه ذهب ليجدلي بتفسيره ومطالعة حول الزيارة والوضع اللبناني في ضوءها. ومنهم من ذهب الى القول بأن شكل اللقاء كان أهم من مضمونه لانه، كما يقول اصحاب هذا الراي، اسهم في تنقيس الحريري أو تحجيمه أو تذكره بان ادارة الشأن اللبناني ليست في يده.

ومع انه لم تترشح معلومات كثيرة عما دار في لقاء شتورا. إلا ان التصريح الذي أدلى به وزير الصحة اللبناني سليمان فرنجي بعد يشير الى ان الحريري لم يعد في مقدوره ان يطار ويتجاول ويتجنب حلقاء سوريا في لبنان، وأن مصطفيه السياسي موهين بمدى صلق ومثانة علاقاته مع تلك الفئات التي حاول استيعابها بشتى الطرق في حكومات السابقة.

بل إن تصريح الوزير فرنجي يشير بقوة الى التحفظات المتبادلة بين حلفاء سوريا في لبنان وبين الحريري، وهي تحفظات استطاع الحريري من خلالها في ظروف معينة مخرجة لسوريا أن يبعد عدداً من حلفائها من حكومته السابقة وعلى رأسهم فرنجي نفسه.

وقد تَكَثَّرَت التفسيرات للقاء بين الحريري والرائد الأسد نظراً الى ان لقاء شتورا كان اول لقاء علني بين الرجلين. ولا سيما ان الرائد الأسد سبق له ان زار بيروت في السنة الماضية، حيث قابل رئيس الجمهورية الباشا الهراوي ورئيس مجلس النواب نبيه بري، لكنه تجنب مقابلة الحريري لأسباب لم تعرف على حقيقتها حتى الآن.

يضاف الى ذلك ان الرائد الأسد استقبل في دمشق العديد من الشخصيات اللبنانية السياسية لم يكن الحريري من بينها. وأبرز تلك الاجتماعات سائدة الانظار التي اقامها الرائد الأسد في رمضان الماضي على شرف الدكتور سليم الحص، ورئيس الحكومة الأسبق، وهو انشد معارضتي رفيق الحريري حالياً في البرلمان اللبناني، مما حمل المراقبين على الاستنتاج بأن الرائد الأسد يفضل الرئيس الحص على الرئيس الحريري. وهذا قد يكون صحيحاً وقد لا يكون وثبتوه او عدم ثبوت موهين بالثغرات العقلية في ضوء لقاء شتورا وأن كان بعض اللبنانيين يشير الى ان اللقاء المذكور بين الحريري والرائد الأسد



السيرك اللبناني

صغير كان قبل زيارة البابا في وضع ويات بعدها في وضع مختلف. ومن الطبيعي تبعاً لذلك ان يصبح دور بكركي في الحياة السياسية اللبنانية العقلية اكبر وزناً وأوسع مدى. والمستفيدين من هذا الوزن الإضافي الذي تصبى ليكركي والبطريرك ليسوا بالضرورة من القوى المعارضة سواء داخل لبنان أو خارجه. لكنهم في الدرجة الأولى أولئك الذين يعتقدون بضرورة إعادة صياغة العلاقات اللبنانية - اللبنانية.

فمنهم من فسر ذلك الاحتشاد الكبير للبنانيين في استقبال البابا على أنه تظاهرة استجداد للخلاص من الواقع الحالي. بل ان بعضهم صور هدف الجماهير اللبنانية أمام البابا بأنه مثل صرخة السيد المسيح على الصليب عندما قال «إلهي - إلهي لماذا تركتني». وكان من الطبيعي ان يفسر بعضهم ذلك الحشد المهول من الناس على أنه تظاهرة لبنانية مبطنة ضد الوجود السوري، وبعضهم

يعتدل صفحة جديدة في العلاقات السورية داخل لبنان.

ولما كان الحريري قد سافر الى كوريا فور لقاء الرائد الأسد، فقد علق بعضهم على ذلك بقوله إن الحريري هذه المرة دخل في القمم الدمشقي قبل سفره، خلافاً للمرات السابقة حيث كان يدخل في ذلك القمم بعد عودته.

غير ان قطاعاً كبيراً من اللبنانيين بدأ مستبشراً بالقمطي الملحوظ للرائد الأسد في الشأن اللبناني، وهؤلاء لا يظفون ارتباطهم لذلك حتى ولو صبح القول بأن لقاءهم جديداً قد تم بين الحريري ودمشق، مما يعني، بأن استمرار الحريري في الحكم قد يظل الى ما بعد انتخاب رئيس جديد للجمهورية، ولا سيما في حال التمدد مرة ثانية للرئيس الباش الهراوي، وهو المرجح حتى الآن.

### الاشتباك مع الجيش

ومن أبرز المتفصلات الأخرى التي واجهت الحريري فور انتهاء زيارة البابا، اشتباكه الاعلامي مع قيادة الجيش. فقد وجّه رئيس الحكومة اتهاماً علنياً الى الاجهزة العسكرية بالتطاول والتدخل في المؤسسات المدنية، مما جعل قائد الجيش العماد اميل لحود على إصدار رد شديد اللهجة ضد رئيس الحكومة وإضمار المؤسسات المدنية في عهده. وفي هذا الموضوع أيضاً اختلفت الآراء.

لكن اوساط الحريري اشارت الى ان رئيس الحكومة في بواتره الخاصة أنهم الاجهزة العسكرية بتسريب خبر مزعوم عن وجود مؤامرة لاغتيال البابا خلال زيارته للبنان مشيراً الى ان الغاية من ذلك افساد ما توخاه الحريري من تلك الزيارة، واظهار لبنان بأنه على غير الصورة التي يحاول الحريري اظهارها للعالم الخارجي.

والواقع ان العلاقات بين الحريري والمؤسسات العسكرية كانت منذ البداية محفوفة بالتوتر بسبب فشل مساعي رئيس الحكومة في التسلل الى المؤسسة العسكرية وجعلها تدور في فلك مصالحه بالاساليب المعهودة. وقد عالجت «الميزان» هذه المشكلة في اعداد عديدة سابقة ابتداء من الاخبار المتداولة في الاوساط السياسي حول محاولة حرمية لرشوة قائد الجيش، مروراً بتصادم فرقة من الجيش مع وزير المالية فؤاد السنيورة، بسبب حجز الوزير لمرتبات الضباط والجنود، ثم وضع الجيش في وضع حرج باستخفافه من قبل الحريري لمواجهة الاضرابات والتظاهرات العمالية، وانتهاء برفض رئيس الحكومة توقيع مراسيم ترقيع عدد من الضباط واسمها اللواء جميل السيد، نائب رئيس الاستخبارات العسكرية، الذي يتهمه الحريري بالعمل ضده في جميع المجالات ويتضمن رد قائد الجيش على اتهامات الحريري الأخيرة، ان المؤسسة العسكرية لديها تحفظات شرعية على سير الامور في الدوائر الحكومية، وذلك بإشارته الى ان رئيس الحكومة كان الأحرى به ان يمثل بالمؤسسة العسكرية في ادارة

حلقته «الميزان» سابقاً بأنه إذا نعدز على رئيس الحكومة أن يلحد المسيحيين من الداخل مباشرة، فلا بد من أخذهم من الخارج عن طريق فرنسا والفاثيان، مما يفسر الى حد بعيد زيارته المتكررة للرئيس الفرنسي جاك شيراك ودعوته الى لبنان، ومساغيه لحمل البابا على زيارته الأخيرة التي تعدل على نبيه بري أن يحفظها قبل أكثر من سنتين على الرغم من أنه «مقرس» في روما حينئذ اياً ما طرولة. وكان من الممكن ان يتحقق

مستكماً بذلك مسلسل وحلاته الخارجية المتكررة والكثيفة، كما حللنا ذلك في العدد الماضي من «الميزان» (العدد السابع، المجلد الرابع، أيار/مايو ١٩٩٧). وللتذكير فلنا في ذلك التحليل، بان الرحلات السديادية والمكوكية للحريري الى الخارج تهدف الى متابعة مصالحه الخاصة، مع ان الحريريين يحاولون إظهار تلك الرحلات على أنها لخدمة لبنان والمصلحة اللبنانية، بالإضافة الى كونها تأكيداً على انه ليس للحريري دور يذكر في الشأن





الحزبي نهب الى مسؤول بشي، وعاد منها بشي، آخر قد يجعله ناراً على تلك الزيارة بل ان هذه المصافحة تشير الى انه من غير المستبعد ان تكون جهة ما قد اسهمت في توقيف الزيارة لخراجها كأنها مرارة يرى فيها الحزبي والحريون انفسهم عتماً تلتصق بالثقات ذات يوم ويقول قاتل من الذين يرون ان الزيارة مديرة لهذه الغاية ان زيارة الحزبي الى سوريا الجنوبية مستقرة، وأغرب ما فيها أنها تمت في اليوم ذاته الذي فتحت فيه ملفات الفساد والبولات على يد كبار المسؤولين وأولاهم، بحيث ان ظروف تلك الزيارة ولاسيماها قد لا تكون بمحض المصافحة

كبيراً، حتى ثارت في وجهه هناك منفضات جديدة، تكرت بعض الاعلاميين المراقبين له بمصافحة الفساد المستشرية في الدولة الحزبية، ففي اليوم الذي حط فيه الحزبي في سبيل، قامت الشرطة الكورية، باعتقال نجل الرئيس الكوري كيم يونغ - سام بنجمة الفساد وتلقي العيولات من الشركات، وهي الشركات ذاتها التي نهب الحزبي لاستخراجها الى لبنان ويعرفها عن كثب من خلال اعمالها وطرق عملها في السعودية والخليج وتشير الاتباء الواردة من العاصمة الكورية ان العقوبة التي تنتظر نجل رئيس الجمهورية الكورية الجنوبية تتراوح بين السجن خمس سنوات والسجن المؤبد... ويقول ذلك المصحف من الاعلاميين ان لبنان يمكن ان يستفيد من التجربة الكورية للشبيبة بالثورة الحزبية في لبنان وفي غير لبنان من حيث معالجة حالة الفساد المستشرية لدى المسؤولين وأولاد المسؤولين فربما يكون ان

يتوخى منه الحزبي وعززة تلك المراكز بمواقفه الهجومية منها الرئيس الياس الهراوي مرة ثانية بعض الأحيان، بل يهدف الى اعتماد تلك وسيلة لتدعيم بقائه في الحكم بدعم سوري. وقد وصف السياسي المشاعر إليه هذا الأسلوب بأنه «أسلوب فيترازي من الدرجة الأولى» ومن الطبيعي ان يحاول الحزبيون إظهار لقاء الحزبي مع الرائد بشار الأسد في شتورا، على أنه من قبيل تخلي الرائد الأسد عن إمكانية التحالف مع الرئيس سليم الحص ضدّه

بل ان الحزبيون يقولون ان «الهم» او «المطعم» كما يطلقون عليه في أحاديثهم الخاصة، يتعامل مع السوريين بالطريقة التي يتعاملون فيها معه

#### في ديار كيم يونغ، سام

وما إن خرج الحزبي من الفندق دمشق بعد لقاء شتورا متوجهاً الى سبيل عاصمة كوريا الجنوبية مصطحباً معه وفداً اعلامياً

في انتخابات الرئاسة المقبلة بينما يضمن الحزبي الى تمديد ولاية الرئيس الياس الهراوي مرة ثانية كما فعل في المرة السابقة، لأن ذلك في تصور الحزبيين والجنرالين هو السبيل الأمثل لمنع قائد الجيش من بلوغ سدة الرئاسة

وفي المقابل، فإن هذا الاشتباك بين الحزبي والمؤسسة العسكرية، وهو اشتباك بدأه الحزبي، لا يدل على استئجاب العلاقة الحزبية مع سوريا، خصوصاً ان رئيس الحكومة يعرف من مفاوضاته السابقة مع الجيش، ان المؤسسة العسكرية تعطي بدعم يكاد يكون سلباً من دمشق وتبعاً لذلك، فإنه من غير المستبعد ان يكون موضوع الجيش من المواضيع الحساسة التي طرحت على بساط الليث في لقاء شتورا.

وفي تحليل ذلك قال أحد السياسيين اللبنانيين له الميزان، ان مراقبة أسلوب الحزبي في التعامل مع مراكز القوة السورية في لبنان تشير الى نمط معين لا

بقية مؤسسات الدولة اللبنانية بديل اتهام الجيش بالتدخل فيها، مؤكداً سلامة بناء المؤسسة العسكرية، ومما عتداه ضد الأعداء والفساد خلافاً لما هو الحال في بقية المؤسسات المعنية.

ومما يشير الى عمق وأهمية هذه الأزمة استبعاد الحزبي بحليفه وليد جنبلاط لتشديد الحملة على المؤسسة العسكرية، مستغلاً النفور والاحقاد بين المختارة والجزيرة لأسباب معروفة أيضاً تعود الى اوضاع جبل لبنان، حيث كان جنبلاط يعارض لشد المعارضة لندخول الجيش الى تلك المنطقة لأن ذلك يخفف من سيطرته ونفوذه ويعتد على الجبل

ومن التحليلات التي تكررت في أسباب فتح الحزبي وحليفه جنبلاط النار على قائد الجيش ان المحور الحزبي الجنلاطي يرى ان العماد اميل لحود يحاول استغلال دور الجيش في استئجاب الأمن والنظام في البلاد، خصوصاً دوره في انجاح زيارة البابا سمير اني حادث على الإطلاق، ليقضي حقوقه

## السنيرة يضع الطريوش على رأس الحزبي

## بنزين مغشوش وترفع مدفع... والورد من يشتريه؟

الشرق الأوسط في مطار هيثرو اللندي، فإنها لم تستطع تسريح أحد من جيش الموقوفين المحاسبين في لبنان بسبب مداخلات الزعماء السياسيين، مع العلم ان العديد من مرافقي التفتيشات في بيروت لا يتمكنون من التفتيشات، وبعضهم يتقاضى الرواتب والتعويضات من غير القيام بأي عمل

#### موظفون أكثر من الرواد

اما لوضع «كازينو لبنان» بعد إعادة ترميم وتجهيزه فمضحك فيه الحكايات، نظراً الى الأجواء غير السياسية المحيطة به بحيث ان قليلين فقط يذهبون الى هناك الزعماء البارزين أكبر حصة يقال إنها بلغت أكثر من ٣٠٠ موظف

ويقال ان شركة «أوبلا» التي تقوم على إدارة مرافق الكازينو قد عادت بالانسحاب من العقد الموقع مع الحكومة بسبب التجاوزات المذكورة، ولهذا يقتصر معظم نشاط الكازينو في هذه الأيام على المطاعم التي يذهب اليها اللبنانيون الميسرون بعيداً عن صالات اللعب، بل ان بعضهم يقول ان الكازينو يخدم من الموظفين المعينين بالتفتيشات أكثر من الرواد

بالتكف من زراعة الخضار واستبدالها بزراعة الزهور والورد؟

#### بسط الطريوش

ومن الأخبار المتداولة في لبنان بعد حالة الإفلاس التي ضربت شركة «طيران الشرق الأوسط» شذد وحملتها على بيع عدد من طائراتها وعرض العدد المتبقى للبيع بمعددة استئجار الطائرات بدلاً من اقتنائها، ان بعضهم شكل نوعاً من تجارة الوجاعة في عمليات السفر منها ان يشتري احدهم تذكرة سياحية بتمن منخفض ثم يدفع مبلغاً جانبياً مقداره ١٠٠ دولار الى اقدمهم فيصاح الى ترفيعه الى الدرجة الأولى ليتم بجماعته

ويقول بعض المراقبين بشؤون مطار بيروت الدولي، ان أي شخص يدفع «لأحدهم» مبلغ ٢٠٠ دولار يجري نقله الى باب الطائرة بسيارة خاصة من غير ان يلف في العابور او يخرج على الجمارك او الامن العام. وما يذكر ان خسائر النافذة اللبنانية في السنة الماضية بلغت أكثر من ٢٥ مليون دولار، باستثناء التذاكر والتفتيشات التي تعطي للمسؤولين مجاناً. وفي حين ان الشركة تسرح أعداداً كبيرة من موظفي محطاتها في الخارج، ولزمت عملياتها الخارجية الى شركات اجنية، ومنها شركة الخطوط الجوية الكندية التي تقوّل الآن تصريف أعمال شركة طيران

السنيرة لمطالته بتفقد الاعفادات الواردة في مشروع الميزانية بالفسحة الى المواد الأولية المستقنة في الصناعة، فإلغاهم ان ذلك متعذر لأن المقصود بما ورد في مشروع الميزانية هو الاعفاء بالنسبة الى الصناعات المستحدثة وان هذا الأمر أيضاً ملغى بربط الشركة بصفتها وزيراً للتالية وتقول المصادر ذاتها، ان الصناعيين قابلوا الحزبي وواجهوه بالمسألة فأكدهم بشك في فاطم لا مراجعة فيه، هو ان الاعفاء يشمل فقط الصناعات المستحدثة، فعادوا ادراجهم خائنين

#### يا ورد مين يشتريك...

ولا تقل مشكلة القطاع الزراعي مع الحكومة عن مشكلة القطاع الصناعي، فبسبب كساد تصريف المنتجات الزراعية اللبنانية قامت حكومة الحزبي، بفرض اجراءات للحماية لم تسقط تنفيذها، لأن الدول التي تصدر منتجاتها الزراعية الى لبنان مثل الأردن ومصر، رفضت كساد الحماية اللبنانية وهددت بالمعاملة بالمثل، مما حمل الحكومة على التراجع عنها وبقي الكساد حارياً اطرافه في الانتاج الزراعي اللبناني، الذي يعاني من خسائر كبيرة. وأخيراً، تفتشت عبقرية أحد الوزراء، المعروفين بشطحاتهم «الهلولة»، عن حل وربي لازمة مطالبة المزارعين اللبنانيين

المغشوش لا يشد من القاعدة، جيد تشدد الاسواق اللبنانية بين حين وآخر، شحونات من الانوية والمعدات، قاتلت مدتها

#### خيوط النسيج

ومن الحالات التي اثارت نقمة الاسواق الصناعية أقدام جهات مسؤولة على خفض التعرفة الجمركية المفروضة على الملابس الجاهزة المستوردة الى لبنان، بنسبة ٥٠٪، ولما قام صانعو النسيج اللبنانيون بمراجعة وزير الدولة للشؤون المالية فزاد التعرفة نظراً لأن خفض التعرفة الجمركية على الملابس الجاهزة المستوردة يشكل مخاضة غير مشروعة على صناعة النسيج اللبنانية المحلية، فهموا ان المسؤول عن ذلك، كما ادعى بعضهم، هو وزير الاقتصاد ياسين جابر لأن جهة ما زعم انها محسوبة عليه قد استوردت كمية كبيرة من الملابس الجاهزة لتصريفها في الاسواق اللبنانية

ويقال ان صانعي النسيج حاولوا عندئذ لاق وزير السنيرة خفض التعرفة الجمركية على خيوط النسيج المستوردة لاستخدامها في الصناعة المحلية، لكنه كما قيل رفض ذلك متزعماً بأن الأمر يحتاج ضمانات نقدية الى لبنان، ومنهم من يلقيها على وزير النفط شامي برصديمان

ويقول هؤلاء ان البنزين

ما يتمتع من القوم الى البلاد حالة التري والفساد المستطبل كما ان العماد ميشال عون اللأجي، الى فرضاً قد وصف الحالة الراهنة في الدولة اللبنانية بأنها «حالة مافوقية» أي ان كل جهة من الجهات النافذة لديها «مافيا» خاصة بها وتتنازع على المعاتم تبعاً بينها

#### البنزين المغشوش

ويقول بعض المراقبين ان شحنة كبيرة من البنزين وردت الى لبنان وقد انتهت مدة صلاحيتها، ولما قامت مطالبات بضرورة اجراء فحوصات مخبرية على عبات منها لتأكد من مضمونها من الاوكتان والريصاص وما شابه، اضطرت الدوائر المختصة الى اجراء هذه الفحوصات فالتت بان الشحنة غير مستوفية للكموميات لكن ذلك جرى متأخراً بعدما كانت الشحنة المذكورة قد بيعت في الاسواق

ويختلف أولئك المراقبون حول من هو المسؤول عن ذلك، فمنهم من يلقى المسؤولية على تجل مسؤول كبير في الدولة يشتكر تجارة المحروقات في لبنان، ومنهم من يلقيها على رجل أعمال وتاجر نفط لبناني في الخارج له علاقات وثيقة مع مسؤول سعودي رفيع ويتولى بين حين وآخر توريد شحنات نفطية الى لبنان، ومنهم من يلقيها على وزير النفط شامي برصديمان

ويقول هؤلاء ان البنزين

لا حظ المراقبون للاوضاع المالية والاقتصادية في لبنان ان العجز في الميزانية لهذه السنة قد بلغوا كثيراً نسبة العجز في السنة الماضية، بسبب تزايد استهلاك والهدر من جهة وتقلص الإيرادات من جهة ثانية، على الرغم من التشدد في الجباية، ويتوقع هؤلاء المراقبون ان تصل نسبة العجز في نهاية الأشهر الستة الأولى من هذه السنة، الى حدود النسبة المرسومة في الميزانية للسنة بكاملها، ولهذا زاد مصرف لبنان المركزي من قيمة



السنيرة

شهادات الإيداع التي يستندوا للمصارف، وأن بمساعدة أقل من الشهادات والسندات السابقة. وقد أشار نائب حيدر محصلي معروف سميد، الذي شغل منصب الرساميل الخارجية على لبنان منذ أن أصبح السائدة في ظل الحكومة الحالية بقوله، ان الرساميل لا تتفق لسيرة عقد اتفاقيات لمنع الانزواج الضريبي كما يفعل الحزبي في زيارات الخارجية، إنما



## رأب الشلاح في تقرير يشير إلى الخلل

سوريا

# نقص السيولة وتراجع عائدات التصدير وتدني الرواتب وعدم تطوير العمل المصرفي من أسباب الاقتصاد الراكد

الصادرات السورية فقد فرضت وزارة المالية أجراً ضريبياً جديدة قدرها ألفي ليرة سورية على بيان التصدير الجمركي للمنشآت الزراعية من الخضار والفاكهة. وأخرى على البيان الجمركي لبقية السلع قدرها ٢٥٠٠ ليرة سورية. وقال رئيس الجمعية أن هذه الضريبة الجديدة تأتي في الوقت الذي نهضت فيه الحكومة إلغاء الكثير من الضرائب والرسوم على الخضار والفاكهة وبعض السلع الأخرى المصنعة تشجيعاً للتصدير. علماً أن هذه الضريبة الجديدة غير عادلة لأنها تصاري بين قيمة البيان الجمركي البالغة ألف دولار ومئة ألف دولار.

كما أن هناك ضرائب ورسوم أخرى على البيان الجمركي من طابع ومصاريف الشحن والتخزين والتفصيل والتوزيع وغيرها مما يتحملها المصدرون ويؤدى في أسعار المنتجات التي تصبح عاجزة عن المنافسة في الأسواق الخارجية. وأضاف، ولعل السبب عممت الجمعية إلى هذا الموضوع إلى لجنة ترشيح التصدير لإلغاء هذه الضريبة الجديدة وإعادة النظر في الضرائب والرسوم الأخرى.

## الشلاح في بغداد

وفي أول خطوة تقاربية من نوعها مع العراق منذ أواخر السبعينات توجه وفد سوري تجاري برئاسة راتب الشلاح إلى طريق البر بعد فتح المعبر الحدودي بين البلدين لهذه الغاية. وذلك ليتم إمكانية استئناف التبادل التجاري في إطار برنامج «الخط مقابل الغذاء» الذي سميته به الأمم المتحدة للعراق بعد حصار بول.

وقد أشار المراقبون إلى أن هذه الخطوة التقريبية بين دمشق وبغداد قد تكون لها أبعاد سياسية وإقليمية أيضاً في ضوء الصعوبات السورية من التحالف العسكري الثلاثي بين تركيا وإسرائيل ومن التحالف العسكري التركي في شمال العراق. إضافة إلى حجب الأتراك لسماء العراق الحدودية مما يشكل عوائقاً أمام حركة التجارة بين لبنان والعراق. والمعروف أن الصناعيين اللبنانيين كانوا قبل حرب الخليج يفرض الحصار الدولي على العراق ويضربون السوق العراقي من أهم وأرشد أسواقهم العربية. وقد خال حاك صراف له الميزان، في لقاء معه أواخر عام ١٩٩٤،

وأشارت إلى «استمرار التباطؤ في النمو لسنة ١٩٩٦ الماضية على الرغم من تسجيل أرقام قياسية في الإنتاج الزراعي». وكانت سوريا انتهت سنة ١٩٩٦ أكثر من ٧٠٠ ألف طن من القطن و٤,٢٩٩ مليون طن من القمح كما حطفت اكتفاءً ذاتياً في الشعير والعنبر والتبغ قرابة ٧٥٠ ألف طن من الزيتون.

وأشارت دراسة غرفة تجارة دمشق برئاسة راتب الشلاح، إلى «عجز في قطاعات التصدير والتصدير عن تصريف هذه الكميات» وإلى «تراجع الصادرات الصناعية وعدم قدرتها على المنافسة» واعتبرت أن ذلك نتيجة «ارتفاع تكلفة المنتجات السورية».

وقالت الدراسة إن ذلك أدى إلى «تعميق حدة الأزمة حيث أدى نقص السيولة التي شهدها السنوات الثلاث الماضية وإزديادتها في سنة ١٩٩٦ إلى حدوث حالة من الركود تراكمت مع معدلات من التضخم كانت مبعثها نتيجة ارتفاع تكاليف السلع والخدمات محلياً وعالمياً».

ومن العوامل التي أدت إلى نقص السيولة كما حددت الدراسة «انحصار جزء كبير من السيولة لتمويل الاستثمارات وإزدياد حجم المستوردات خلال السنوات الخمس الماضية وتراجع عائدات التصدير وتدني معدلات الرواتب والأجور وعدم مواكبتها لارتفاع الأسعار وتراجع حجم التسهيلات المصرفية وعدم مواكبتها لحاجات السوق وارتفاع العجز في الموازنة سنة ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٨ مليار ليرة سورية (أربعة مليارات دولار) نتيجة زيادة الإنفاق بنسبة ٢٢,٥٪ عن سنة ١٩٩٥».

وأكدت غرفة تجارة دمشق، أن نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٥ لم يشهد تحسناً يذكر، بل إن نصيب الفرد من الناتج المحلي انخفض بنسبة ١٠٪ عن مستواه سنة ١٩٩٠.

ويعد أن اعتبرت الدراسة أن حالة الركود، المستمرة في حالة «مؤقتة» بعدد إلى «أغلبية القطاعات» بالقطاعات الصناعية والتجارية، لا يمكن من رفع سقف التسهيلات بحيث تسهم في رفع معدلات التشغيل والعمالة، كما ردت إلى «عدم العمل التصديري وتخزينه من جميع المراحل الإدارية».

وأشارت الدراسة أيضاً إلى «الآثار المصاحبة للشراكة الأورو-سورية التي تقضي بعدم جواز وضع قيود كمية على الاستيراد وتخزين السلع من جهود المنتج والحصر».

وكان «مجلس الشعب» أقر ميزانية ١٩٩٧ والتي بلغت ٢١١,١٢٥ مليار ليرة سورية (قرابة ١٢٠ مليون دولار) والتي تزيد بمبلغ ٢٢,٠٧٥ مليار ليرة عن موازنة سنة ١٩٩٦.

وقال إن إنتاجية العامل ارتفعت من ٨,٨٢٧ ألف ليرة سورية (٨,٨٢٧ دولار) سنة ١٩٩٦ إلى ٦,٠٦ ألف ليرة (٦,٠٦ دولار) سنة ١٩٩٥ أي بنسبة ٢٨٪. وكان ذلك نتيجة حتمية للزيادة المسجلة في الإنتاج والبالغة ٦٦٪.

على صعيد آخر حددت دراسة اعتراها غرفة تجارة دمشق أهم أسباب الركود الاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد، و«لمست مقترحات لتحريك عجلة الاقتصاد من بينها إعادة النظر بالنظم والممارسات المصرفية وتطويرها».

وكانت غرفة التجارة الصناعية في دمشق ولعبت قدراً إيجابياً مشتركاً وجهتها على إثراء مذكرة في رئاسة مجلس الوزراء وضعتها فيها مقترحات لـ «تجاوز مرحلة الركود الاقتصادي واستجلاء السبل الكفيلة بانعاش الاقتصاد خصوصاً قطاع الصناعة للتطوير».

ولكرت غرفة تجارة دمشق أن نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٢٢,٦٪ في ١٩٩٥.

المنتجات الصناعية أصبحت متنوعة، وأصبح بإمكان المستودات الاختيار من تشكيلة متنوعة من المنتجات مثل التلحاحات التي كان يوجد نوع واحد منها وأصبح الآن يوجد أكثر من ١٧ محصولاً تشتهر مختلف أنواع البوابات والتلحاحات.

وكان الوزير أحمد نظام الدين، قد أسهم في الحديث عن عمل الهيئة المتخصصة التابعة لوزارته التي تهدف لدعم الصناعة كمرکز التدريب والتأهيل المهني ومراكز الاختبارات والأبحاث الصناعية ومهمة المواصفات والمقاييس ومركز تطوير الإدارة والتأهيل، وقال إن هذه المؤسسات تقدم خدماتها لكافة القطاعات الصناعية الحكومية وغير الحكومية.

وأشار الوزير إلى الجهود التي بذلت من أجل تطوير إنتاجية القطاع العام الصناعي حيث تشير الأرقام إلى أن الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الخمسية السابقة ارتفع من ٢٢ مليار ليرة سورية سنة ١٩٩٦ إلى ٤٠,٧ مليار سنة ١٩٩٥.

المعسكر الاشتراكي السابق حوريت الصناعية السورية بشكل واضح وعلى سبب دخول مصنفين غير مؤهلين بذلك.

وأشار الوزير أحمد نظام الدين، إلى أن الصناعة حققت خلال السنوات الثلاث الماضية تقدماً ملحوظاً من حيث الكم والكيف والتنوع مما جعلها تلبي احتياجات السوق المحلية وإسواق التصدير.

وأشار الوزير إلى أن عدد المشاريع الإنتاجية التي جاءت نتيجة لصفحة قانون الاستثمار رقم ١٠ لسنة ١٩٩٦، الذي شجع على خلق بدائل للمستوردات وإنتاج سلع للتصدير ونقل التكنولوجيا والخبرات.

وشير المراقبون في هذا المجال إلى أن عدد المشاريع الصناعية التي وضعت فعلاً حتى نهاية النصف الأول من سنة ١٩٩٦ كان ٢٦٢ مشروعاً تبلغ كلفتها الاستثمارية ١,٢٢ مليار دولار تنوعت على القطاعات الغذائية والنسيجية والكيميائية والهندسية ويخضع المراقبون إلى

وضع أحمد نظام الدين وزير الصناعة، يده على مكن الخلل في المنتجات الصناعية السورية ودعا الصناع إلى التقدير، «أنظمة الجودة مستوحاةهم وتحسين قدراتها على المنافسة في أسواق العالم، إذ أن استحقاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، قد يبدو ذاتياً».

وزراعة الصناعة، إلى ذلك، تعمل من خلال هيئاتها المتخصصة على تدعيم وتحسين نوعية المنتجات الصناعية ليس فقط في القطاع الحكومي وإنما في القطاع الخاص والمشتري، فالمستهلك، كما قال الوزير أحمد نظام الدين للذين في الخارج اشتركوا معه في ندوة إدارة الجودة الشاملة، التي أقيمت في دمشق مؤخراً بالتعاون مع «المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين» لا يميز بين قطاع خاص أو عام أو مشترك، وإنما يميز أن يكون الإنتاج جيداً فإذا كان كذلك فإنه يعطى انشراحاً جيداً، وإذا كان سيئاً يعطى انشراحاً سيئاً وكما تعلمون في دول

## لا اعتبارات أمنية وبسبب ضغوط نقابات العمال

# تعثّر مساعي تخصيص أكبر شركة للصناعات الحربية

وقال مسؤول مالي يشترك في جهود شركة «إسرائيل للصناعات الحربية» إن «الضغوط من النقابات مع العمال تجعل من الصعب بمكان وبهاض الأكاليف تخصيص مؤسسة إسرائيلية للصناعات الحربية».

وأضاف، أن مسؤولي الإدارة لم يهتموا في المسألة، وقد يكون من أسباب ذلك أنه ما من أحد يعرف حجم الجزء الذي سيتم تخصيصه وكيف ستندرج السيولة.

وتعرب إسرائيل في استمرار سيطرتها على أجزائها تحتلها تعتبرها حربية لأنها مثل مصنع «عالم»، حيث يجري تصنيع الصواريخ شافيت، وتطوير الصواريخ «أر» كما تريد أيضاً الاحتفاظ بحصة سيطرة على أي جزء تنتج فيه أسلحة أو نفايات. وقال المسؤول المالي، «لا نريد أن نخسب انتمسنا في موقف نعتقد فيه على رغبات شركة من القطاع الخاص في إيداعها بكل ما نحتاج إليه في حالة اندلاع حرب مفاجئة».

ويشير ممثلون إلى نقود استثمارات العمال في إسرائيل وقوة علاقتها بعضهم مع بعض وأن العمال وعائلاتهم يشكلون نسبة كبيرة من الناخبين.

وأكدت أنه كلما اقتربت إسرائيل من موعد الانتخابات المقبلة في سنة ٢٠٠٠، يقل استعداد الحكومة لمواجهتها قيام الصناعات الحربية وأعمالها بخطط صعبة وغير مقبولة شعبياً قد تسبب خسائرنا أصوات مستطير.

مصادر دفاعية تقول أن شركة صناعات الطائرات ستقفل أبواباً في سنة ١٩٩٧ لأول مرة تصل إلى ٢٢ مليون دولار من مبيعاتها في ١,٦٦ مليار دولار بالمقارنة مع خسائرها بلغت ٤٠ مليون دولار في سنة ١٩٩٦. ولكن الطلقات المحللة ترجعت بطراد مع اتجاه إسرائيل نحو السلام مع الجوار. وشكل الاتفاق العسكري هذه السنة ٧١٦٪ من إجمالي الميزانية بالمقارنة مع ٢٢٪ في معظم ميزانيات الثمانينات.

الحكومة في يوم من الأيام ببها، ولكن في السنوات الخمس الماضية وبسبب ضغوطات الحكومة إلى ضخ ما يقرب من مليار دولار لتمويل الشركة، وهو مبلغ يقو بعض المعلقين أنه قريب من القيمة السوقية للشركة.

كما أن الوضع المالي سيء أيضاً في الشركات الأخرى الأصغر حجماً للصناعات العسكرية المملوكة للحكومة وبما شركة إسرائيل للصناعات الحربية، وإسرائيل،

وروت وزارة المالية التي تنو، بعجز متصاعد في الميزانية وقد الدعم المالي.

وقال أيلان بيرن المدير العام لوزارة الدفاع في مقابلة مع جريدة «غلوبس» المالية اليومية أنه ليس لديه أي شك في أن الصناعات الحربية تفكر تماماً أنه لم يعد بإمكانها الاعتماد على الدعم أو برامج التمويل الإضافية.

وتعتمد اليفغون من غالي، رئيس مجلس إدارة شركة إسرائيل للصناعات الحربية، منذ توليه منصبه سنة ١٩٩٦ عن عملية إعادة هيكلة الشركة التي تضم ١٤ فصلاً ليرضيها على طريق الاندماج ثم التخصيص في نهاية المطاف.

وكان كلمة «التخصيص» من المصطلحات لدى العمال الذين يقشرون غلاف الأجور وعمليات ترميم واسعة النطاق.

وتعتمد نظرية عمل صناعة الطائرات (تصوري) فيها ما يزيد على ١٥ ألف عامل، إجراءات التخصيص وتتهدد باتخاذ تدابير عديدة تبدأ بالاضطرار، فالنقابة تشعر بأنه ليس هناك من يستطيع أن يتخطاها أو أن يقدم على أعمال لا توافق عليها.

وتشهد الاتفاقيات الجماعية التي وقعتها صناعات الطائرات على مر السنين، قوة وسيطرة الممارسين فيها. وتعمل هذه الاتفاقيات فصل العمال أو تعديل أوضاعهم في إطار أي خطة لزيادة الإنتاج. أما إذا كان مستحيل، كما أن تلك الاتفاقيات تجعل أيضاً بيع الشركات أو أي جزء منها رهناً بموافقة سبقت من العمال.

المعسكر الاشتراكي السابق حوريت الصناعية السورية بشكل واضح وعلى سبب دخول مصنفين غير مؤهلين بذلك.

وأشار الوزير أحمد نظام الدين، إلى أن الصناعة حققت خلال السنوات الثلاث الماضية تقدماً ملحوظاً من حيث الكم والكيف والتنوع مما جعلها تلبي احتياجات السوق المحلية وإسواق التصدير.

وأشار الوزير إلى أن عدد المشاريع الإنتاجية التي جاءت نتيجة لصفحة قانون الاستثمار رقم ١٠ لسنة ١٩٩٦، الذي شجع على خلق بدائل للمستوردات وإنتاج سلع للتصدير ونقل التكنولوجيا والخبرات.

وشير المراقبون في هذا المجال إلى أن عدد المشاريع الصناعية التي وضعت فعلاً حتى نهاية النصف الأول من سنة ١٩٩٦ كان ٢٦٢ مشروعاً تبلغ كلفتها الاستثمارية ١,٢٢ مليار دولار تنوعت على القطاعات الغذائية والنسيجية والكيميائية والهندسية ويخضع المراقبون إلى

وضع أحمد نظام الدين وزير الصناعة، يده على مكن الخلل في المنتجات الصناعية السورية ودعا الصناع إلى التقدير، «أنظمة الجودة مستوحاةهم وتحسين قدراتها على المنافسة في أسواق العالم، إذ أن استحقاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، قد يبدو ذاتياً».

وزراعة الصناعة، إلى ذلك، تعمل من خلال هيئاتها المتخصصة على تدعيم وتحسين نوعية المنتجات الصناعية ليس فقط في القطاع الحكومي وإنما في القطاع الخاص والمشتري، فالمستهلك، كما قال الوزير أحمد نظام الدين للذين في الخارج اشتركوا معه في ندوة إدارة الجودة الشاملة، التي أقيمت في دمشق مؤخراً بالتعاون مع «المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين» لا يميز بين قطاع خاص أو عام أو مشترك، وإنما يميز أن يكون الإنتاج جيداً فإذا كان كذلك فإنه يعطى انشراحاً جيداً، وإذا كان سيئاً يعطى انشراحاً سيئاً وكما تعلمون في دول

المعسكر الاشتراكي السابق حوريت الصناعية السورية بشكل واضح وعلى سبب دخول مصنفين غير مؤهلين بذلك.

المعسكر الاشتراكي السابق حوريت الصناعية السورية بشكل واضح وعلى سبب دخول مصنفين غير مؤهلين بذلك.

وأشار الوزير أحمد نظام الدين، إلى أن الصناعة حققت خلال السنوات الثلاث الماضية تقدماً ملحوظاً من حيث الكم والكيف والتنوع مما جعلها تلبي احتياجات السوق المحلية وإسواق التصدير.

وأشار الوزير إلى أن عدد المشاريع الإنتاجية التي جاءت نتيجة لصفحة قانون الاستثمار رقم ١٠ لسنة ١٩٩٦، الذي شجع على خلق بدائل للمستوردات وإنتاج سلع للتصدير ونقل التكنولوجيا والخبرات.

وشير المراقبون في هذا المجال إلى أن عدد المشاريع الصناعية التي وضعت فعلاً حتى نهاية النصف الأول من سنة ١٩٩٦ كان ٢٦٢ مشروعاً تبلغ كلفتها الاستثمارية ١,٢٢ مليار دولار تنوعت على القطاعات الغذائية والنسيجية والكيميائية والهندسية ويخضع المراقبون إلى

وضع أحمد نظام الدين وزير الصناعة، يده على مكن الخلل في المنتجات الصناعية السورية ودعا الصناع إلى التقدير، «أنظمة الجودة مستوحاةهم وتحسين قدراتها على المنافسة في أسواق العالم، إذ أن استحقاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، قد يبدو ذاتياً».

وزراعة الصناعة، إلى ذلك، تعمل من خلال هيئاتها المتخصصة على تدعيم وتحسين نوعية المنتجات الصناعية ليس فقط في القطاع الحكومي وإنما في القطاع الخاص والمشتري، فالمستهلك، كما قال الوزير أحمد نظام الدين للذين في الخارج اشتركوا معه في ندوة إدارة الجودة الشاملة، التي أقيمت في دمشق مؤخراً بالتعاون مع «المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين» لا يميز بين قطاع خاص أو عام أو مشترك، وإنما يميز أن يكون الإنتاج جيداً فإذا كان كذلك فإنه يعطى انشراحاً جيداً، وإذا كان سيئاً يعطى انشراحاً سيئاً وكما تعلمون في دول

المعسكر الاشتراكي السابق حوريت الصناعية السورية بشكل واضح وعلى سبب دخول مصنفين غير مؤهلين بذلك.



## الأرلين

## المستثمرون اشتكوا أمامه من التعقيدات التي تواجه تنفيذ المشاريع

## المجالي الساعي الى جدولة الديون وعد بالقضاء على البيروقراطية المعيقة للاستثمار

□ في أول لقاء له مع جمع بارز من رجال الأعمال، أكد عبد السلام المجالي رئيس الحكومة الأردنية، أنه ينوي بكل ما أوتي من تفكير لتبسيط كل العقبات أمام الاستثمار الأجنبي بهدف إيجاد فرص عمل للأردنيين وتحسين الوضع الاقتصادي للمملكة الهاشمية.

وأكد رئيس الحكومة أن العرب والأجنبي الذي يأتي بمشروعات ومخدرات ليستثمر عندها يستحق علينا أن يكون مثله.

وتسعى حكومة المجالي، كما سعت قبلها حكومة الكباريتي، إلى تسريع خطوات لتحقيق انتاج أكبر للاقتصاد العاثر أمام المستثمرين الأجانب وجذب الأموال في مشاريع تنمية بخس المجالي أن تكون توجهت إلى دول مجاورة نجحت في استثمارها.

ودافع المجالي عن أداء حكومته، مبكراً، بأنها اتخذت منذ أن تولت السلطة في آذار/ مارس إجراءات عدة لخلق مناخ استثماري أفضل، منها الإعلان عن منطقة حرة في سلطة أقيم، العقدة، وشبكة لتخزين إجراءات اجتماعية لمعالجة الفقر من جهتهم حاجم رجال أعمال في لقائهم الأول مع رئيس الحكومة الأردنية السائدة لدى موظفي القطاع الخاص فالتين أنها تشكل عقبة رئيسية أمام تحسين المناخ الاستثماري.

ورد المجالي بالقول أن حكومته تعمل على القضاء على الترهل الإداري ومعاقبة الموظفين المتقاعسين في أداء واجبه، متهماً بأن المشكلة تكمن في كل مدير في السلطة المعاملة السيئة في الجوار الحكومي وهو ما يجري معالجته الآن.

وتسعى الإجراءات الحكومية الجديدة إلى تبسيط وتسريع الإجراءات المعقدة لاتخاذ المشاريع، التي يقول رجال أعمال أنها وراء

هروب الكثير من المستثمرين الأجانب.

وقال المجالي: «مقدنا بتفعيل المجلس الأعلى للاستثمار من أجل دراسة التشريعات والسياسات لتبسيط الاستثمار في الأردن وتحسين مناخه وسوف يعلن قريباً عن الخطوات العملية لاتخاذ تراخيص للمشروعات خلال أيام».

وشملت حكومات أردنية متعاقبة في تنفيذ تعهدات طموحة لتبسيط العقبات أمام الاستثمار الأجنبي وتحسين المناخ الجاذب لها وكانت لغرض محاولات لم تثر النور لإقامة جهاز حكومي للاستثمارات الاستثمارية تكون مهمته تلمسين الموافقات الضرورية للمستثمر من الجهات الحكومية نيابة عنه في فترة قياسية.

إلا أن عبد السلام المجالي مع اعترافه بالظلم المستقيم والمتعمد بالفساد والبيروقراطية، وعد به متابعة المشاكل الروتينية التي تعترض طريق الاستثمار في البلديات وأمانة عمان وفي الجمارك وغيرها من المواقع. وفي هذا الجمل فإن العمل جار على تبسيط إجراءات فحص البضائع والمبلغ في خروجها وخبرائها.

ويشكو مستثمرون بأن المشاريع تأخذ عاة ما متوسطه ستة أشهر على الأقل لبدء العمل فيها مع مراجعة المستثمرين لعدد كبير من الوثائق الحكومية من القطاع العملي حتى الاستثمارات في بعض الأحيان إلى المدينة والحمة قبل انتام كافة الإجراءات اللازمة للبدء في التنفيذ.

وأعطى المجالي أمثلة على جنية الحكومة في التفرع نحو تعزيز المناخ الاستثماري مثل الخطوات التي اتخذتها مؤخراً في مجال تبسيط فيضتها على استيراد السلع الأساسية وتعويم أسعار الفاكهة والخضار.

وسمحت الحكومة منذ سنة

١٩٩٦ للقطاع الخاص باستيراد الأرز والسكر والذرة في إطار توجه للخروج من السوق كسند ووحيد للسلع الأساسية ولترشيد سياسة الدعم على السلع للفئات المحدودة الدخل.

وأكد المجالي أن الحكومة قررت الإسراع في دفع مستحقات متأخرة للقطاع الخاص من شأنها أن تعطي دفعة للقطاع، وأن حكومته تعمل على تبسيط الإجراءات في دائرة الجمارك، وقال: «تم تبسيط الإجراءات في التفتيش الجمركي سواء في المطارات أو المراكز الجمركية الحدودية والماء».

ويشكو مسؤولون أردنيون من أن الأردن يفتقر لصالح دول أخرى على رأسها مصر والسعودية ولبنان التي شهدت تنفقات قياسية لرؤوس الأموال الأجنبية خلال سنة ١٩٩٦ في الوقت الذي لم يتسهم الأردن بتدفقات تذكر.

ويشير صناعيون إلى تحول مستثمرين أردنيين نحو إقامة مشاريع في مصر ولبنان بسبب توفر مزايا أفضل لإقامة استثمارات سجيحة ويقل المسؤولون أن يؤدي الاتجاه القوي لتسريع عملية الاستثمار والقضاء على المعوقات إلى عويدة المستثمرين الأجانب الذين حاولوا إقامة مشاريع في الأردن وأحببتهم البيروقراطية الخائفة والروتين.

وقال المجالي: «العمل الحقيقي لننتج من الذي يخلق كرامة المواطن ويضمن له الحياة الكريمة وليس مجرد الاصطاف على الترفيع... والاتجاه بالاشراك مع الآخرين خير من التسكين والركود».

وتتبع حكومة عبد السلام المجالي أيضاً إلى ترسية مزايا في قانون ونظمة تشجيع الاستثمار الذي صدر في سنة ١٩٩٥ لأجل جذب الشركات المتعددة الجنسية لإقامة المشاريع الكبرى في الأردن.

وقال المجالي أن الحكومة

ستعمل على توفير مزايا إضافية للمستثمرين الأجانب تتجاوز المنوح حالياً من تقديم للأراضي والحوافز لإقامة مشاريع صناعية في المناطق الريفية التي تساعد على توفير فرص العمل للاردنيين.

وأشار المجالي، إلى جانب سبب حوافز إضافية على الإعفاءات الجمركية... ستقدم الأراضي وتوفير المكان للأرز. ويقول مسؤولون آخرون أن الحكومة تدرس أيضاً إبداء مروة أكبر بالنسبة لسقوط الملكية الأجنبية في الشركات المساهمة العامة التي تبلغ ٥٠٪ وتعد من حجم الشراء الأجنبي، إلى جانب سبب مشابهة موضوعة بالنسبة إلى حجم الاستثمار الأجنبي في بعض القطاعات مثل التعدين والزراعة. ويشهد على ضرورة تبسيط الإجراءات لما أسماه بملقاة العيب والعزوف عن العمل اليدوي، وأشار المجالي إلى حوالي ٢٥٠ ألف عامل مغترب من المصريين ممن يعملون في الأردن ويخرجون نحو ٥٠٠ مليون دولار سنوياً من تحويلات الراس قائل أن لا تريد أن تضر الناس ولكن تريد أن تشجع أرباباً على العمل اليدوي.

على صعيد آخر، قال مسؤولون قريون من عبد السلام المجالي، أن حكومة تامل في التوصل في وقت قريب إلى اتفاق مع «نادي باريس» الحكومات الدائنة لإعادة جدولة ١,٢ مليار دولار من ديونها الخارجية التي يبلغ مجموعها ٦,٥ مليار دولار وذلك إعطاء دفعة للاستثمارات الاقتصادية.

وأوضحوا أن المصالحات التي بدأت في خواتم الشهر الماضي، مع «نادي باريس» ستكون رابع جولة من محادثات إعادة الجدولة منذ الأزمة الاقتصادية التي حدثت سنة ١٩٨٩ والتي تدخل آثارها «الصندوق النقد الدولي» بعد إطلاق الحكومة تلك السنة في ألقاها بإقراض خدمة ديونه

البالغة ثمانية مليارات دولار في ذلك الحين.

وقالوا أن الاتفاق العامل سيعيد جدولة مدفوعات الفوائد المستحقة بين حزيران/ يونيو الحالي وأوائل سنة ١٩٩٩، وسيساعد هذا على تقليل عبء مدفوعات سداد الديون التي تبلغ حالياً نحو ٥٠٠ مليون دولار سنوياً لضمان المضي بسرعة في الإصلاحات الاقتصادية التي تتم بتوجيه من صندوق النقد.

وكان لحدث اتفاق رئيسي بين الحكومة و«نادي باريس» في حزيران/ يونيو ١٩٩٤ قد أعاد جدولة ديون قيمتها ١,٢ مليار دولار أيضاً على مدى ٢٠ سنة، منها فترة سماح لسنوات خمس.

وأثير الجانبان اتفاقاً آخر محدوداً في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي لإعادة جدولة ديون قيمتها ٢,٨ مليار دولار كان مقرراً أن تستحق بين تموز/ يوليو ١٩٩٦ وأيار/ مايو ١٩٩٧، وحسب البيانات الرسمية بلغ إجمالي ديون الأردن الخارجية ٦,٢ مليار دولار في نهاية ١٩٩٦ يستحق نحو نصفها الدائنين الحكوميين.

وتأمل حكومة المجالي أن يساعد سجل الأردن من حيث تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية اليركيلة على تعاطف الحكومات الدائنة مع المطالبات بإعادة الجدولة بعد أن أعربت هذه الحكومات عن قلقها في سرعة وبني الإصلاحات الرامية إلى تحرير الاقتصاد. وقد ابلت حكومة المجالي «نادي باريس» بأنها تلقت شوطاً بعيداً في تحقيق أهداف «صندوق النقد الدولي» وأنها تستحق شروطاً إضافية لضمان تجاوز الصعوبات السياسية والاجتماعية الرئيسية المتوقعة نتيجة تنفيذ الخصخصة والإصلاح الاقتصادي.

لكن مسؤولين قالوا في أمانيت خاصة أنه من المستبعد أن تجد

الحكومة تلبيةً للأعلاء من بعض الديون على الرغم من اعتقادهم بأن الدائنين يميلون إلى العاء بعض الديون مقابل التزامات أردنية فيما يتعلق بفرص الاستثمار.

وإلى تطبيق عمان منذ سنة ١٩٩٠ لاجراءات مشددة لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي التي تخفيض نسبة الدين الخارجي إلى ٩٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية ١٩٩٦ بالمقارنة مع ٢٠٢,٤٪ سنة ١٩٩١.

ويقول المسؤولون الأردنيون بأن الساعية إلى برنامج الخصخصة الاقتصادي ستنتهي بعد سنة ١٩٩٨ لأن الاقتصاد سيكون قد وصل إلى درجة من القدرة والمرونة ليكون مجتمعاً أكثر تنافسية.

وكان الدكتور جواد العناني نائب رئيس الوزراء، أكد أن الحكومة بصدد اتخاذ قرارات اقتصادية متوازنة لتحقيق قدرة اقتصادية كبيرة، مضيفاً أن تحويل منطقة العلب إلى منطقة حرة سيهيئ دفعة كبيرة للاقتصاد.

وأشار إلى أن خطة الحكومة في هذا الخصوص تتضمن إنشاء سكة حديدية ومناطق سياحية وصناعية ومشروعات منها تحسين مستوى المعيشة، وقال أن هذا المشروع المتكامل سيكلف على الأقل ثلاثة مليارات دولار ويحتاج تنفيذه إلى حوالي تسع سنوات.

وقال العناني أنه سيتم البدء بالبنية التحتية لخلق الفرص الاستثمارية وجذب السكان والمستثمرين والصناعات وإيجاد فرص عمل حقيقية نتيجة للاردنيين وأضاف الدكتور العناني أن الحكومة تتركز أيضاً بإقامة منطقة حرة في محافظة المفرق الشرقية القريبة من ثلاث دول عربية مجاورة (السعودية، العراق وسوريا)، وقد بدأت بحجب مشروعات سياحية وصناعية هناك.

## غزة/ أريحا

## رسم صورة متشائمة للوضع الاقتصادي

## نبيل شعث: المساعدات الأجنبية تشكل ١٠٪ فقط من ميزانية السلطة الوطنية

□ رسم الدكتور نبيل شعث، وزير التخطيط والتعاون الدولي، في سلطة الحكم الذاتي، صورةً متشائمة للوضع الاقتصادي الذي تعيشه غزة - أريحا، وزاد تدهوراً مع استمرار الإجراءات الإسرائيليةية المتشددة على تلك المناطق التي قضت بما صار معروفاً بالأغلاق التامة.

ولم يخف شعث أن مساعدات الدول المانحة لا تشكل من ميزانية سلطة الحكم الذاتي إلا نحو ٨٪، وقال نبيل شعث أن التدخل القوي قد تعمور إلى درجة كبيرة، على الرغم من أن تحسناً طرأ خلال الشهر الماضي في ضوء إعادة تشغيل ١٥ ألف عامل فلسطيني في مؤسسات إسرائيلية، إلا أن هناك عمراً تركبياً ما تزال تعاني منه السلطة الوطنية ويعاني منه الاقتصاد بسبب الغلق الإسرائيلي الذي طال

أمد، وهو أمر لم تستطع حتى الآن كل المعونات المالية الخارجية أن تتداركه أو تعوضه.

وأضاف الدكتور شعث، السلطة الوطنية لا تسلم من الدول المانحة حتى الآن وخسراً في سنة ١٩٩٦ أكثر من ١٠٪، وكل ما تسلمته السلطة يصل إلى ١٠ ملايين دولار كان يصل دفعها في نهاية سنة ١٩٩٦ غير أنها جاءت لهذا العام، في حين أن السلطة الوطنية تتلقى ما يزيد عن ٨٠٠ مليون دولار سنوياً وإن الجزء الأكبر من حصيلة المبلغ هو من الضرائب والإيرادات المحلية التي تحصلها السلطة محلياً، وبالتالي فالعملة الأجنبية لا تشكل إلا جزءاً يسيراً جداً من ميزانيتها، بينما في سنة ١٩٩٥ كانت تشكل أكثر من ٥٠٪ من الميزانية، وقال الدكتور نبيل شعث أن العجز الجاري يتطلب تغطية بالعمل

على تطوير البنى المحلي من خلال إقامة المشروعات الاستثمارية مشدداً على أن هذا يتطلب دعماً دولياً وأشار إلى أن هذا الدعم يصل متأخراً عادة، وقد تسلمت السلطة الوطنية منذ بداية ١٩٩٧ وحتى الآن ما يقرب من ٢٠ مليون دولار من أصل ٨٨٠ مليوناً كانت مخصصة لسنة ١٩٩٧، وقد جرى الشهي ذاته السامانية حيث لم يكن قد وصل من المعونات حتى نيسان/ أبريل أكثر من ٢٥ مليون دولار، لكن في نهاية سنة ١٩٩٦ وصلت قوائم المساعدات نحو ١٨٠ مليون دولار.

وكرر القول بأن السلطة الوطنية تواجه عجزاً مالياً كبيراً في الأشهر الأولى من كل عام وخاصة بالنسبة إلى تمويل المشروعات الكبرى التي تنفذ إسرائيل أيضاً حجب عشرة أمام تنفيذها دولياً، خصوصاً مشروعات

للعاء والطرق التي تمثل الجزء الأكبر من الاستثمارات الخارجية التمويل. وأضاف الدكتور شعث أن المانحة دفع التزاماتها المالية كالتزام للمستقبل قائل أن كل شيء متوقف سياسياً لكن الاقتصاد لا يمكن أن يتوقف والا أصبحت عملية التنمية الفلسطينية بنكية كبيرة.

على صعيد آخر، سجل حجم التبادل التجاري بين الأردن ومناطق السلطة الفلسطينية خلال الأشهر الأربعة الأولى من هذه السنة زيادة ملحوظة، وذلك في الوقت الذي شهدت فيه العلاقة التجارية مع إسرائيل تراجعاً شديداً. فقد أظهرت الإحصاءات الرسمية لوزارة الصناعة والتجارة الأردنية زيادة عدد الصفقات التجارية التي أبرمها تجار أردنيون مع نظرائهم

الفلسطينيين حتى نهاية نيسان/ أبريل الماضي، فوصلت هذه الصفقات إلى ١٦ مليون دينار تقريباً، وفيما شملت السلع الأردنية الصادرة إلى مناطق الحكم الذاتي، تقريباً زيتون والملابس والهدايا وغيرها من المواد، فقد تسلمت السلطة الأردنية من إسرائيل ١٢ مليون دينار ومنتجات فاكهة وأحجار بناء، وقالت مصادر ملاحنة في غزة - أريحا، أنه على الرغم من زيادة التبادل التجاري ما بين الأردن وسلطة الحكم الذاتي إلا أن هذه الزيادة لم تبلغ حد الطموح الذي يسعى الجانبان لتحقيقه في إطار تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما، وذلك بسبب المعوقات التي عازلت تفعيلاً إسرائيل في طريق

عملية التبادل التجاري بين الطرفين. وفيما يتعلق بالملفات التجارية الأردنية الإسرائيلية فلم تتجاوز قيمة التبادل التجاري بين البلدين خلال الشهور الأربعة الأولى من السنة الحالية ٢ ملايين دينار.

وتظهر الإحصاءات الرسمية الصادرة بهذا الخصوص أن قيمة المستوردات الأردنية من إسرائيل خلال هذه الفترة لم تتجاوز نصف مليون دينار فيما بلغ حجم الصادرات الأردنية إلى إسرائيل ٢,٥ مليون دينار تقريباً. وأعرب الاقتصاديون الأردنيون عن خيبة أملهم من ضلّة حجم التبادل التجاري ما بين الأردن وإسرائيل التي مازالت تسع العراق أمام الصادرات الأردنية في الوصول إليها والتي غزة - أريحا وأفضة نظير العلاقات التجارية ما بين الأردن وسلطة الحكم الذاتي.



## علاقات

## الحكومة البريطانية الجديدة والشرق الأوسط

## التركيز على « حقوق الإنسان » يثير حفيظة الخليجيين !

والمعروف أن حزب العمال كان يحظى تقليدياً بدعم الجالية اليهودية في بريطانيا، وكان على الدوام مؤيداً للقضايا الصهيونية والإسرائيلية. كما إن حزب العمال الاشتراكي كان بصورة مماثلة قريباً من الأنشطة اليسارية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

لكن هذا هو حزب عمالي جديد، والأرجح أن يكون باير أقرب إلى الرئيس الأميركي بيل كلينتون من جون مايور، وبالتالي، فإنه من المرتقب أن تسير الحكومة البريطانية على خطى الولايات المتحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. ومن المفارقات في هذا الصدد أن وزير الخارجية السابق ماركولم ريفكيند، وهو يهودي من أصل ليتواني، كان مع ذلك من أشد المؤيدين لحكم وطني فلسطيني.

ويقتضي الحذر في هذه الأيام الأولى من حكمه باير بالقول بأن السياسة الخارجية خارج الإطار الأوروبي لن تحتل مركزاً متقدماً على جدول الأعمال، فالقضايا المحلية في بريطانيا هي الأكثر أهمية بالنسبة إلى حزب العمال. وأول معلومات حقيقية لن تظهر قبل المراجعة العامة للشؤون الاستراتيجية الجديدة والدفاعية المقررة في نهاية هذه السنة. أما الآن فإن حزب العمال الجديد سوف يتلمس طريقه في حقل سياسات الشرق الأوسط السلي، وبالأخص، مبركاً أن اجتنب جدول الأعمال في السياسة الدولية قد يكون يصعبه اجتنب الأجرام في ميدان الصراع.



سجل لجميع صناديق السلاح. وهذا لا يجب سوء. يلقى دول الشرق الأوسط التي تفشل إبقاء مثل هذه الأشياء على الكتمان، لأسباب تتعدد بعض الأحيان مقتضيات الأمن القومي.

إيطاليا وإيران على الفرضيين، لكنها تعاطي بصورة واضحة في شؤون إيران والعراق والخليج وفي العلاقات مع إسرائيل. فهل يتغير ذلك في ظل حكومة باير؟

لا يعرف الكثير عن سياسة حزب العمال الجديد، ففي خطاب القاء قبل الانتخابات في مانشستر، وهي مدينة رئيسية في بريطانيا ومقر لحزب العمال، أدلى طوني باير بأول تصريح مهم له حول السياسة الخارجية، تحدث فيه عن ضرورة تحسين العلاقات مع الصين، وزيادة التبادل التجاري مع دول شرق جنوب شرق آسيا (آسيا)، وعن حقوق الإنسان وسوف تكون الشؤون الأوروبية والمساعدات الإنمائية الخارجية من الأولويات المهمة لسياسة الحكومة خلال السنوات الخمس المقبلة. ذلك أن الحكومات المتعاقبة في بريطانيا تقليدياً يصعب عليها أن تغفل أكثر من ذلك في الشؤون الخارجية لأن مسعى مستمراً من هذا النوع يسير ضد المبادئ الاشتراكية التقليدية. لكن طوني باير قد يكون مختلفاً، فهو يدعي أنه ليس اشتراكياً، بل هو ديومراطي اشتراكي.

ففي مانشستر لم يؤكد باير نظرة حكومته المستقبلية حول الشرق الأوسط، لكنه من المعروف أن حزب العمال يربط الأمر بحقوق الإنسان وتحسين السلاح. وهذا قد يكون له أثره في العالم العربي، خصوصاً في الخليج.

إن حزب العمال سوف يدفع ببع الاتهام ضد الأفراد المصنفة في بريطانيا، ويوجع أدوات التعذيب، وسوف يسعى إلى عرض

جهود كبيرة لمنع المنشقين السعوديين من القيام بنشاط يجرح العلاقات البريطانية - السعودية. لكن في الانتخابات الأخيرة التي هزم فيها المحافظون فقدت الرياض عدداً من أئمة أسفانها في مجلس العموم منهم جوناثان إيتكن وزير الدفاع وكبير أعضاء الخزانة سابقاً.

إن الحاجة إلى إبقاء العلاقة الدفاعية قوية مع السعودية، مع استمرار الطلبات التي وافقها، وتقوية العلاقات الناتجة منها مع بقية دول الجزيرة العربية، دفعت البريطانيين إلى تقديم دعم حقيقي لحكومة الرياض. أما حزب العمال الجديد بتركيته على قضايا حقوق الإنسان فقد لا يكون على هذا النذر من تجاهل السياسة السعودية المحلية.

ففي ظل المحافظين، لم تكن بريطانيا مجرد داعم قوي للمملكة السعودية في حرب الخليج، لكن عندما جرى تغيير في القيادة بانقلاب داخل الحصر في دولة مجاورة مثل قطر، رفعت لندن أصواتاً مطمئنة ووافقت بحماية القيادة الجديدة في إطار الاتحاد الأوروبي.

والواقع أن شيئاً من الفضل يعود إلى ماريغريت تاتشر من حيث دفع الولايات المتحدة إلى الرد على غزو صدام حسين لتكثيف مطلق عمارتها المشهورة «أمن» جورج. عندئذ، لفتها الرئيس الأميركي السابق جورج بوش في مدينة دنفر بولاية كولورادو.

ويؤيد المسؤولون في وزارة الخارجية البريطانية تقليدياً من المؤيدين للعرب وتميل بريطانيا عادة إلى ترك العلاقات مع شمال

طوال ما يقرب من عشرين سنة، ظل حزب المحافظين الحاكم سابقاً ملتزماً التزاماً عميقاً جانب إسرائيل في الشرق الأوسط، ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي. أما الإدارة الجديدة، المدعومة بحزب العمال الجديد، فإن سياساتها لم تتغير بعد، لكنه من المؤكد أن العالم العربي لن تكون له فيها الأولوية التي كانت له في ظل حكومتين ماريغريت تاتشر وجون مايور.

فالسيدة تاتشر كرئيسة الوزراء، كانت جد فخورة بوجه خاص بانعاقية التعاون الدفاعي بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية المعروفة باسم «البيامة»، إذ إن تلك الاتفاقية لم تشمل فقط تحولاً من قبل السعودية وجهة الأوروبيين بعيداً الولايات المتحدة، بل إنها ضمنت الآن فرص العمل في صناعات الطيران والدفاع، وتبقى «البيامة» أكبر عقد للتصدير في تاريخ بريطانيا، حيث بلغت قيمتها ٢٠ مليار جنيه إسترليني (٢٢ مليار دولار) في السنوات العشر الأولى منذ ١٩٨٥.

وتؤكد اللغة البريطانية - السعودية على إعادة بناء وتعزيز القوة الجوية الملكية السعودية بطائرات تورنادو الفائقة - المقاتلة، وطائرات التدريب من طراز «هوك»، وريسا تشتري السعودية المقاتلة الأوروبية ٢٠٠٠ مع أن هذه الطائرة عرضت أولاً على دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن أهداف السياسة البريطانية في الخليج تخفيف النفوذ الفرنسي في قطر ودولة الإمارات من البحرين وسلطنة عمان، والرباط مع كل من البحرين وسلطنة عمان، وتبقى السعودية حالة خاصة، وقد بدلت

## مشاكل تنتظر الرئيس محمد خاتمي

## إيران

## البطالة الداخلية والديون الخارجية أهم من السياسة والشادور!

وقف التضخم الذي تم احتوائه حالياً في حدود ٢٠٪ مقابل ضعف أو ثلاثة أضعاف هذه النسبة قبل سنة واحدة.

ألا أن إيران وهي ثاني منتج للنفط في منطقة «أوبك» لاتزال رهينة عاداتها من النفط الذي يمثل ٨٠٪ من مداخيلها بالعملة الصعبة، وطرقها تتغير وفق تقلبات أسعار النفط العالمية.

ولم تعد هذه العائدات، التي عاينت الثورة الإسلامية على حسابها منذ ١٨ سنة، قادرة على إخماد التضخم في القطاع الصناعي الذي انشعب ناساً عن أي استثمارات خارجية أو تجديد تكنولوجي.

وتعتبر الحكومة كلا من اليابان والدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا) بين شركائها التجاريين الأساسيين، لكنها لا تمثل سوى حصة قليلة في التجارة الخارجية لهذه الدول (في المرتبة الخمسين في لائحة شركاء فرنسا وألمانيا التجاريين).

ومن المعوقات التي تلجم الاقتصاد الإيراني أيضاً حظر الأميركي ضرب على طهران سنة ١٩٩٥ والعقوبات التي تودد بها واشنطن ضد أي شركة أجنبية تستثمر في قطاع النفط.

لذلك، فإن الخبراء الاقتصاديين المراقبين لبلاد، الإيرانيين سيباعون عن كثب ويصورة دقيقة الأسابيع الأولى للرئيس الإيراني الجديد.

لمعوقات كبيرة تمثلت في المديونية الكبيرة وفي ضغوط التيسار الرأسمالي واليهين المحافظ على حد سواء.

وهكذا ظلت المؤسسات التي انتقلت إلى القطاع الخاص تعيش وكأنها في رعاية الدولة فيما حالت المبادئ الدستورية الموروثة من المرحلة الثورية من دون تدفق الاستثمارات الأجنبية.

ولاحظ مستشار تجاري غربي أن الاقتصاد الإيراني يشبه في كثير من الأوجه دول الاتحاد السوفياتي السابق، سواء في التجارة الخارجية التي تشرف عليها الدولة، أو في النظام المصرفي المزمع كلياً، أو العملة الوطنية التي تعطي رسمياً أكثر من قيمتها الفعلية.

وقد أدت الديون التي اضطرت إليها الدولة في بداية التسعينات (إجمالي ٣٠ مليار دولار، ٨٠٪ منها قصيرة الأجل وفق التقديرات الغربية) إلى اعتماد سياسة قاسية جداً من التضخم، ولم يكن هناك ما يشجع المؤسسات الأجنبية في ظل تراجع الاستثمارات التي تصف ما كان عليه وفي ظل أزمة تسييس المستحقين التي شهدتها إيران خلال السنوات الماضية.

وقد تراجعت الديون الإيرانية حالياً إلى حوالي عشرين مليار دولار جرت إعادة جدولتها على المدى المتوسط والطويل. وبدا أن طهران باتت فائرة على

السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني بعد سنوات من الفوضى في مرحلة ما بعد الثورة وفي ظروف اقتصاد حرة، قد تعرضت

بمعنى من قوه ضعيفة تحت وطأة العقوبات الأميركية. وكانت الطموحات الاقتصادية الليبرالية التي راودت الرئيس

(منها القواعد الصارمة التي وتعلم المرأة وعلاقات إيران مع الخارج)، اقتصاداً عاثراً لم يخرج بعد تماماً من أزمة المديون الضخمة، وما زال

سيكون على الرئيس الإيراني الجديد، محمد خاتمي، الذي انتخب يوم الجمعة ١٩٩٥/٥/٢٣ أن يواجه فيما يواجهه من التزامات اجتماعية

## في جردة حساب للسنة الماضية قام بها الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم

## دبي

## مساهمة السياحة في دبي ستفوق سنة ٢٠٠٠ إيرادات النفط

الطاقة الاستيعابية الفندقية في الإمارة من ١٥ ألف غرفة إلى ٢٠ ألفاً وأن يكون للسياحة نور فاعل في الاقتصاد الوطني.

وأكد رئيس دائرة الطيران المدني في دبي أن الإمارة عازمة على تطوير دخلها من الموارد غير النفطية التي لا تساهم أساساً سوى بنسبة نقل عن ٢٠٪ من دخل الإمارة، معتبراً أن السياحة مؤهلة لأن تكون أحد المصادر الجديدة لا سيما أن الحكومة أوجدت بنية تحتية وفندقية متطورة، في الوقت الذي تترافق في الإمارة ميزات سياحية عدة.

وقال أن الحكومة تدرس المشاريع الخدمية والسياحية ومثلها وتفتح في الوقت ذاته المجال أمام القطاع الخاص لتنفيذ أي مشاريع يعتقد جدواها، وهو أمر جعل التفاعل بين القطاعين العام والخاص ينكمس إيجاباً على نهضة الإمارة وأشار في هذا الصدد إلى التجربة الكبيرة التي نفذتها دبي بأنظمة مهربات على التعريف بالامكانات السياحية في الإمارة وعلى استقطاب أعداد أكبر من السياح من مختلف دول العالم، في الوقت الذي انتعشت فيه حركة المبيعات في الأسواق المحلية.

دعم مقارن من حاكم الإمارة الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم، لكنه أشار إلى أن الحيوية التي تتمتع بها دبي والبنية الأساسية المتطورة والسيول المقدمة من الحكومة هي الأساس في إيجاد قطاع سياحي رفيع المستوى قادر على المنافسة والخصور في الأسواق العالمية، وهو مدعوم بجهود كبيرة من القطاع الخاص الذي، وهو استثمارات كبيرة في المجال الفندقي.

وقال الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم أنه على الرغم من وجود إحصائيات دقيقة عن عدد السياح الذين زاروا دبي سنة ١٩٩٦ نظراً إلى تعدد منافذ السفن من الإمارات المختلفة، إلا أن عدد نزلاء الفنادق في دبي تجاوز حاجز ١.٧ مليون نزول، ومن المتوقع أن يرتفع العدد إلى مليونين السنة الجارية استناداً إلى مؤشرات الثلث الأول منها. وأضاف: تشير تلك الأرقام ويوضح إلى واقع دبي السياحي.

وقال الشيخ أحمد أن القطاع الخاص المحلي والأجنبي ينفذ حالياً عدداً كبيراً من المنشآت والفنادق السياحية في دبي.

وتوقع أن ترتفع في السنوات الأربع المقبلة

توقعات دبي أن تتجاوز عائدات السياحة دخل النفط بحلول السنة ٢٠٠٠. وقال رئيس دائرة الطيران المدني في دبي الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم أن مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للإمارة ارتفعت السنة الماضية إلى ٢٦٪ مقابل أقل من ١٨٪ مساهمة النفط في الناتج المحلي. وقال أن التدور السريع لقطاع السياحة في دبي يزيد مساهمته في الناتج المحلي للإمارة في شكل كبير، ومن المرجح أن ترتفع مساهمته بحلول نهاية العقد الجاري إلى مستوى ٢٠٪ أي ما يعوق العائدات النفطية بمعدل جيد، مؤكداً أن دبي ماضية قدماً في خططها لتطوير قطاعها السياحي الذي يعتبر مساهماً فاعلاً في اقتصادها وهو مرشح للنمو في السنوات المقبلة.

ولا تتوافر أرقام رسمية عن حجم إنتاج دبي من النفط الخام، إلا أن تقديرات تشير إلى أن الإمارة تنتج يومياً نحو ٢٠٠ ألف برميل، فيما توفر العائدات النفطية للإمارة بنحو مليار دولار سنوياً.

وأعثر الشيخ أحمد المكتوم أن السياحة في الإمارة معيار استراتيجي تبنته الحكومة ويحظى



## الكويت

### في أول تقويم له بعد نهاية الحرب

## «صندوق النقد الدولي» ينصح الحكومة تخفيض اعتمادها على عائدات النفط

الاتية الواردة في وقت سابق من الشهر الماضي أن مسودة مشروع هذه الموازنة تبين أن نصف الموازنة البالغة أرقامها ٤,٣٧ مليار دينار (١٤,٢٨ مليار دولار) سينفق على الأجور والرواتب الفعلية، وأن عائدات النفط تشكل أكبر مصدر للمال في هذه الموازنة. واعتقد خبراء صندوق النقد الدولي الاقتصاديون عن عدم التعليق على الموازنة المقترحة قائلين أن فرصة دراساتها لن تتاح لهم حتى تزود بمحة من الصندوق الدولي الكويت خلال هذا الشهر. وعلى الرغم من أن التقرير يشير إلى عودة السياسات الاقتصادية العامة السليمة إلى الكويت مثل النمو الاقتصادي وتدنّي التضخم، يتكهن آخر تقويم صادر عن «صندوق النقد الدولي» للمستقبل الاقتصادي المنظر في العالم في ٢٢ نيسان/أبريل بأن الاقتصاد الكويتي سينمو بنسبة ٨,٠٪ فقط هذه السنة أي نصف النسبة التي شهدتها هذا الاقتصاد في كل من سنتي ١٩٩٥ - ١٩٩٦. ومن المنتظر أن يكون متوسط معدلات التضخم ٢,٢٪ بعدما كان ٢,٦٪ سنة ١٩٩٦ و٥٪ سنة ١٩٩٥.

هذه التقارير عادة صورة نجاح، وغالباً ما تفكر إلى انتقادات قاسية قوية، ويقول الخبراء، في الصندوق الدولي الذين أعدوا التقرير أنهم استفادوا من الاستثمارات السنوية مع الحكومة الكويتية التي تجري بموجب العملية التي تلحس عليها المادة الرابعة، لكن التقرير نفسه يعكس وجهة نظر محيرة فقط. وعلى الرغم من أن التقرير نشر أخيراً، إلا أن تحريره كان تم في أواخر الصيف الماضي، ولهذا لا يعكس تحول الارتفاع الكبير في أسعار النفط الذي جد في النصف الثاني من ١٩٩٦ قياسي. ويذكر أن الكويت تلقت، بفضل هذا الارتفاع، ما يقابل ٧٠٠ مليون دولار بعد كل ارتفاع مقداره دولار واحد في سعر كل برميل نفط. والمعلوم أن هذه الأسعار ارتفعت على الأقل ستة دولارات على ١٦ دولاراً. وهو السعر الذي كان سائداً عندما وضع التقرير، لكن هذه الأسعار عادت وتراجعت إلى نحو ١٨ دولاراً لبرميل الواحد بعد ذلك. ولا يعلق التقرير على الموازنة التي تقررها الحكومة الكويتية للسنة المالية ١٩٩٧ - ١٩٩٨، ويقول

المبذولة في سبيل إعادة تأهيل القوى الكويتية العاملة بمهارات جديدة، أن تلعب دوراً هاماً. وفي حسابات خبراء، صندوق النقد الدولي الاقتصاديون أن الكويت بحاجة إلى إيجاد عشرة آلاف وظيفة جديدة سنوياً. ويخلص التقرير إلى أن برنامج جمع الديون الذي تم إطلاقه سنة ١٩٩٥ بغية معالجة مسألة الديون الناجمة من انهيار سوق المناخ سنة ١٩٨٢ يعمل بصورة جيدة، وتم تسديد قسم كبير من هذه الديون، وإذا أصلت الحكومة وأجهزتها المختصة تنفيذ هذا البرنامج، فإن الكويت ستتمكن من اعتبار المسألة متقوية ويستفيد النظام المالي الكويتي أيضاً من تقوية الأنظمة والقوانين الحرة الحكومية ومن الالتزام الذي يمارسه «بنك الكويت المركزي» وما يجدر ذكره هنا أن هذا التقرير هو واحد من سلسلة من التقارير التي يصدرها بين الحين والآخر صندوق النقد الدولي عن الأحوال الاقتصادية في دول العالم وبالنظر إلى أن الصندوق الدولي يصدر هذه التقارير بعد أن يتسلم موافقة الدولة المعنية عليها، ترسم

على عائدات النفط أكثر من أية حكومة عربية أخرى تحكم دولة متتجة، إذ تشكل مبيعات النفط ثلاثة أرباع عائداتها، ولقد بات على الحكومة خفض هذا الاعتماد. ويقول الخبراء أن على الكويت أن تعمل ذلك وبوسعه أن تفعلها عن طريق زيادة الرسوم التي يدفعها القطاع الخاص للحكومة لقاء تقديمها الخدمات له. ويقولون أيضاً أن على القطاع العام، لعتواء الأجور والرواتب الضخمة التي تدفعها الحكومة إلى أكثر من ٩٠٪ من العمال الكويتيين الذين يشتغلون على رواتب الحكومة وتعويضاتها السخية. وبعض «الصندوق الدولي» الحكومة على خفض الدعم والاموال المباشرة التي تدفعها، فمن الأفضل للاقتصاد في رأي الخبراء، في المدى البعيد، التخلص من التقسيم الذي تنقسم به سوق العمل حالياً مما أدى ويؤدي إلى دفع رواتب كبيرة للكويتيين العاملين في القطاع العام لا يستطيع القطاع الخاص مجاراتها ومناستها. ويوصي التخصيص أن يلعب دوراً في هذا التحول، كما يوسع التربية والتأهيل والجهود الأخرى

البورصة الكويتية وفي الفروق الخاصة بأسعار الفائدة. لكن تقرير الصندوق يشدد أيضاً على حاجة السلطات الكويتية إلى أن تبقى ملتزمة بالإصلاحات الاقتصادية، التي تبدو فعالة، بمساعدة من ازدياد أسعار النفط. ففي رأي واضعي التقرير أن على الحكومة أن تنفذ استراتيجيتها من ثلاث شعب إذا كانت تريد أن يحقق الاقتصاد نمواً ذا مضى، وأن تحيي التقاليد الكويتية التي تتناول مراكمة الثروة لصالح الأجيال الكويتية المقبلة. وتتطلب هذه الاستراتيجية تنفيذ خطط تتناول التخلص من المعجز في الموازنة بحلول سنة ٢٠٠٠، وحل مشكلة الميزان الهائلة من انهيار البورصة الكويتية سنة ١٩٨٢ حلاً نهائياً، وتقوية سوق العملة والدور الذي يلعبه القطاع الخاص. وتشكل هذه الخطوات مفتاحاً مقدرة الكويت على جمع الثروة للأجيال المقبلة، وعلى إرساء الأساس للنمو الاقتصادي، ولتوليد الوظائف في المستقبل. ويقول خبراء، «صندوق النقد الدولي» أيضاً، أن الحكومة تعتمد

في أول تقويم له عن أداء الاقتصاد الكويتي منذ الإكسار العراقي وإنهاء الحرب، خلص «صندوق النقد الدولي» إلى أن عودة الكويت إلى العافية كانت ملفتة للنظر. وكانت مقدرة الكويت على إصلاح الأضرار التي لحقت ببنار النفط فيها العامل الرئيسي في عودة العافية إلى الكويت، لكن خبراء الصندوق الدولي يمحزون عودة العافية إلى عوامل أخرى منها أن الحكومة سمدت ديونها الخارجية البالغة ٤,٥ مليار دولار، وأعدت حساباتها الجارية إلى الفائض كما كان من العوالم المهمة الإصلاحات في مجال العملة والخطوات التي تم اتخاذها في سبيل إعادة بناء النظام المصرفي. ويرى خبراء الصندوق الذين درسوا الوضع الاقتصادي رمة، أن الحكومة أحكمت السيطرة على التضخم وعادت إلى وضع النمو الاقتصادي. ومن الأخبار الإيجابية الأخرى التي وجدها الخبراء، أن عملتها استمرت واستعادت القطاع الخاص فيها ثقة بنفسه، كما يشير إلى ذلك التحسن المذهل في أسهم

## اليمن

### احتياطي البنك المركزي ارتفع إلى ملياري دولار

## اختيار بن غانم لرئاسة الحكومة يعطي الأولوية للتصحيح الاقتصادي

يميني فقط إلا أن هذه الإصلاحات ارتفعت الآن إلى ١٠٠ مليون ريال وارتفعت صلاحيات المحافظ من ٢٥ ألف ريال إلى ٥٠ مليون ريال في الوات الراهن. وقال أن الإجراءات الإدارية التي تم تطبيقها بعد الوحدة مباشرة كانت في منتهى التعقيد حتى بلغت التوقيعات على المعاملة الواحدة ٥٤ توقيعاً ولكنها الآن تقلصت إلى أربعة توقيعات فقط. وأضاف باجمال، أن الإصلاحات الاقتصادية بسوت الكثير من الأمور في صالح النمو الاقتصادي حيث ارتفعت الاستفادة من الأموال التي خصصها البنك الدولي لليمن إلى ٨٠ مليون دولار السنة ١٩٩٦، ثم ارتفعت هذه الاستفادة في هذه السنة إلى ١٢٠ مليون دولار من خلال القروض الجديدة. ويقول المعلقون، أن الحكومة تخطط إلى برامج استثمارية ضخمة سواء على المستوى المركزي أو المحلي. وروصد لهذه المشاريع مبلغ ٨١ مليار ريال خلال السنة الجارية كان نصيب محافظة حضرموت منها ٨,٢ مليار وروصد محافظة صنعاء ٧,٩ مليار ومحافظة تعز أربعة مليارات ومحافظة عدن ١٢ ملياراً بالإضافة إلى مشاريع المنطقة الحرة. ومن المشاريع المستقبلية، مشاريع الطاقة الكهربائية من خلال القطاع الخاص، وكان العمل بدأ في صنعاء لإنشاء محطة كهربائية بطاقة ١٢٠ ميغاواط تقوم بإنشائها شركة أمريكية، ومشروع آخر لتوليد ١٢٠٠ ميغاواط.

وأضاف أن هناك برنامجاً كهربائياً عملاقاً لتوليد ١٢٠٠ ميغاواط خلال السنوات القليلة المقبلة سيبدأ على وجه السرعة وفي حدود طاقة قدرها ١٢٠ ميغاواط. وبعد ثلاث سنوات سيصبح في حضرموت ثلاثة مطارات وأحد في مدينة سيئون وأخرى في بلدة شوب بدلاً من مطار الريان القديم والنوحيد، كما يجري الآن إنشاء محطة كهرباء ضخمة إلى جانبها شبكة اتصالات حديثة مكان شبكة الاتصالات القديمة.

وهي المراقبون الاقتصاديون أن الحكومة، بعد حرب الانفصال سنة ١٩٩٤ اقتصاداً كان يعاني من أمراض عدة ما اضطر الحكومة خلال تلك الأزمة إلى أن تقرض من البنك المركزي اليمني موارد أربعة شهور مئة. غير أن الإجراءات التي قامت بها الحكومة أعادت لهذا الاقتصاد الحيوية والنمو، لدرجة أن لدى البنك المركزي الآن حوالي ملياري دولار احتياطي مما أدى إلى تثبيت قيمة العملة الوطنية عند مستوى ١٢٥ ريالاً مقابل الدولار، في حين أن التضخم انخفض من ١٣٠٪ إلى ما بين ١٠ و ١٠٪ حالياً. وكان البنك الدولي قام بتقسيم اقتصاد قبل حوالي ثلاث سنوات ووجد أن التضخم بلغ ١٢٠٪، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن قيمة الدولار ستساوي حوالي ٢٧٠٠ ريال يمني في حال اقتصاد إجراءات متوسطة، و١٢٠٠ ريال يمني إذا اتخذت إجراءات صارمة. وروصد عبد القادر باجمال، نائب رئيس الوزراء، وزير التنمية والتخطيط اقتصاد ما كان يسمى بشطري اليمن بأنه كان اقتصاداً كسيفاً مما دفع البنك الدولي بعد الوحدة مباشرة إلى اقتراح تقديم ٤٠٠ مليون دولار على أن تصرف منها ١٠٠ مليون دولار سنوياً. إلا أن التنمية توقفت بسبب المشاكل التي واجهت الوحدة خصوصاً محاولة الانفصال التي قام بها «الحزب الاشتراكي».

وأضاف الوزير أنه بعد تصعيد «الحزب الاشتراكي» للمساكنات السياسية ومحاولة بعض أعضائه الانفصال اضطر «البنك الدولي» إلى إبلاغ الحكومة اليمنية أنها لا تستطيع سحب سوى ١٧ مليون دولار من المبلغ المخصص لها بدلاً من ١٠٠ مليون دولار. وذكر أنه من خلال إجراءات سريعة وصارمة بعد حرب الانفصال مباشرة ارتفعت الكمية إلى حوالي ٢٤ مليون دولار خصوصاً بعدما اضطر مجلس الوزراء، إلى وقف أية مناقشات يقوم بها الوزير في تلك الظروف. وأشار إلى أن صلاحيات وزارة المالية خلال تلك الظروف القاسية تقلصت إلى جرد خمسة ملايين ريال

وقال مسؤول في «الحزب الإسلامي» أن تشكيل الحكومة لا يعني إلا المؤتمر الشعبي العام لأنه حزب الأكثرية، أما «التجمع اليمني للإصلاح» فمقرر عدم المشاركة في الحكومة والانتقال إلى المعارضة حرصاً منه على الحفاظ على الديموقراطية. لكن هذا المسؤول أكد أن التجمع يرحب بتعيين بن غانم رئيساً للحكومة، فهو «شخصية اقتصادية مستقلة وشريفة وذات كفاءة». ومنذ ١٩٩٤ كان بن غانم، وهو من محافظة حضرموت الجنوبية، مندوب اليمن لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وإضافة إلى بن غانم، تضم الحكومة الجديدة سبعة وزراء من محافظات اليمن الجنوبي سابقاً، وبدأ تعيينهم مراعاة للتوازن الديموغرافي، خصوصاً أن الحكومة الجديدة هي الأولى بعد الاضطراب الداخلي الذي انتلج سنة ١٩٩٤ وانتهى بانتصار القوات الحكومية (الشعبية) على الجنوبيين. وبدأ أيضاً أن اسناد وزارة الأوقاف إلى الأمين العام لـ «حزب الحق» الشيعي الإسلامي المعتدل (زيدي) القاضي أحمد محمد الشامي، يصب في خانة سعي السلطات إلى الحد من نفوذ «التجمع اليمني للإصلاح» بمحاربه في عقود داره، على ما رأى مصدر سياسي في صنعاء.

ومن المتوقع أن يسعى هذا الوزير إلى الحد من نفوذ التجمع في المساجد، إذ أن وزارته موجهة بتعيين الأئمة والدعاة وقد يخوض كذلك غمار مسألة شائكة في مسألة المدارس الدينية التابعة للتجمع. ويرفض التجمع أن تشرف الحكومة على هذه المدارس غير التابعة لوزارة التربية وغير الملتزمة بالمناهج المدرسية الرسمية، لكن الدولة تدعم هذه المدارس التي تضم نحو نصف مليون تلميذ من أصل نحو ثلاثة ملايين يمني بروتاديين المدارس، وتقدم لها مساعدة خاصة تناهز ستة مليارات ريال يمني (٤٨ مليون دولار).

أصبح الرئيس علي عبد الله صالح مطلق اليمين في المضي فماً لتطبيق التصحيح الاقتصادي، بعدما شكل حكومة توفيقية.

فقد حصل «حزب المؤتمر الشعبي العام»، الذي يترعاه الرئيس على غالبية في البرلمان وغالبية أخرى في الحكومة التي شكلها، ويمن على رأسها رجل الاقتصاد المستقل فرح سعيد بن غانم، في حين استبعد منها الإسلاميون المنتمون في «التجمع اليمني للإصلاح».

ويقول وزير الرئيس صالح أن وزراء «التجمع اليمني للإصلاح» في الحكومة السابقة جازوا عرقلة الإصلاحات الاقتصادية بسبب كلفها الاجتماعية.

وكانت هذه الإصلاحات قد بدأ تطبيقها سنة ١٩٩٥ بتشجيع من «البنك الدولي»، وصندوق النقد الدولي، بهدف تحسين الوضع الاقتصادي.

لكن فوز المؤتمر الشعبي العام في الانتخابات النيابية في ٢٧ نيسان/أبريل الفائت بـ ١٨٧ مقعداً من أصل ٣٠١، في مقابل ٥٢ للتجمع اليمني للإصلاح، أتاح لحزب الرئيس التفرد بتشكيل الحكومة.

وبدا واضحاً من خلال تعيين بن غانم، وهو وزير سابق للتخطيط والتنمية، أن الحكومة الجديدة ستعطي الأولوية للاقتصاد.

وانضمت ١١ شخصية جديدة معظمها من التكرورات إلى الحكومة الجديدة المؤلفة من ٢٨ وزيراً، بينهم ٢٤ من المؤتمر الشعبي العام.

وكان «التجمع اليمني للإصلاح» وافق بتخلف على السلاطين الأوليين من الإصلاحات الاقتصادية اللتين خفضت فيهما الحكومة دعمها لقطاعي النفط والكهرباء.

ورفعت أسعار الخدمات مثل الكهرباء، والهاتف، مما أزم العلاقات مع شركه في الحكومة السابقة.

وتشمل السلطة المالية من الإصلاحات إلغاء الدعم الحكومي لسعر القمح والطحين، والحد من عدد الكبير من الموظفين في الإدارات العامة. وقد انتقد «التجمع اليمني للإصلاح» هذه الإجراءات خلال الحملة الانتخابية.



## ■ الجزائر

### في محاولة لتتطلب الكثير من التخطيط

## أعباء خدمة الديون ٣٥٪ من عائدات التصدير حتى سنة ٢٠٠٠

مصدري القطاع الخاص يتحول للسوق ويقول المطلعون، إن خفض نسبة خدمة الديون الخارجية إلى ٣٥ في المئة سنة ١٩٩٧ سيوفر للجزائر أكثر من تسعة مليارات دولار من عائدات التصدير لتمويل الواردات.

ويتوقع هؤلاء أن تحصل الجزائر على قروض اجنبية لتمويل السلع الرأسمالية لقطاع الصناعة والتي تمثل حوالي ٢٥٪ من إجمالي الواردات. قيمة الواردات زادت قليلاً عن تسعة مليارات دولار سنة ١٩٩٦ نظير ١١ مليار دولار تقريباً سنة ١٩٩٥ لوفرة محصول الحبوب مما أتاح للبلاد خفض وارداتها من السلع الغذائية.

في حين أن الدين الخارجي بلغ ٢١,٥ مليار دولار سنة ١٩٩٦ مقارنة مع ٣١,٢ مليار دولار سنة ١٩٩٥ ويتوقع ألا يرتفع عن ٢٢ مليار دولار هذه السنة. وأشار المطلعون إلى أن الحكومة حددت عن عمد من استخدام بعض القروض الأجنبية تجنباً لزيادة الدين الخارجي. وفي سنة ١٩٩٦، على سبيل المثال، استخدمت ١,٩ مليار دولار فقط من خط ائتماني بقيمة أربعة مليارات دولار.

القروض ويتحولون إلى اسواق بديلة ويفضلون دفع ثمن وارداتهم نقداً. وعلى الرغم من سنوات العطف التي اعطيت الغاء الانتخابات التشريعية سنة ١٩٩٢، فقد حافظت الجزائر على صادرات الطاقة طيلة هذه السنوات واستمر وجود الشركات الأجنبية في البلاد للاستفادة من احتياطياتها الضخمة من النفط والغاز.

وزادت قيمة صادرات الجزائر من النفط والغاز إلى ١٢,٦ مليار دولار سنة ١٩٩٦ بزيادة نسبتها ٢٩٪ عنها قبل سنة وفقاً لبيانات أعلنها مسؤولو النفط في البلاد، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية.

ويقول مسؤولون في قطاع الطاقة إن من شأن التطوير المزمع لمصناعة النفط والغاز الجزائرية أن يرفع إنتاج النفط الخام إلى مليون برميل يومياً وإنتاج الغاز إلى ٦٠ مليار متر مكعب سنوياً بحلول سنة ٢٠٠٠.

ويقدر إنتاج الجزائر من النفط الخام حالياً بنحو ٨٢٠ ألف برميل يومياً وهي تصدر نحو ٣٠ مليار متر مكعب من الغاز سنوياً.

وتسعى الحكومة جاهدة لتعزيز الصادرات غير المتصلة بقطاع النفط والغاز من خلال تحرير التجارة الخارجية الأمر الذي يسمح لمزيد من

□ لا تحفي الحكومة عملها بأن تحد من خدمة ديونها عند مستوى لا يتجاوز ٣٥٪ من عائدات التصدير حتى سنة ٢٠٠٠، وهو مستوى أدنى بكثير من النسبة التي بلغت سنة ١٩٩٢ وبلغت ٩٠٪.

وكانت الحكومة خفضت نسبة خدمة ديونها الخارجية إلى ٣١٪ سنة ١٩٩٦ من ٤٤٪ سنة ١٩٩٥ لتعزيز مصداقيتها الدولية والحفاظ على النمو الاقتصادي. ويتوقع عبد الكريم حوشاوي، وزير المالية، أن تبلغ نسبة خدمة الديون ٣٥٪ سنة ١٩٩٧ وأن تتراوح بين ٣٥ و٣٠٪ حتى سنة ٢٠٠٠.

وقال إن نسبة خدمة الدين ستصل إلى ٣٥٪ كحد أقصى في سنة ١٩٩٧ عندما تصل قيمة الصادرات إلى نحو ١٢ مليار دولار وربما أكثر (أي بمقدار ٤,٥ مليار دولار). وأضاف أن الجزائر في الدولة الوحيدة التي حققت أكبر عدد من اكتشافات النفط والغاز في السنوات الأخيرة.

وشكا عبد الكريم حوشاوي من أن بعض وكالات ضمان تمويل الصادرات التابعة لحكومات اجنبية تتقاضى تأميناً أعلى من الجزائر لأنها تبالغ في تقدير المخاطر.

وقال إن المستثمرين الجزائريين بسبب ذلك لا يستخدمون تلك

## ■ تونس

### في الاحصائيات قطاع النسيج استأثر بـ ٥٤٪ من الصادرات

## ٥٧٥ مليون دولار للتأهيل والتدريب و٣٨٠ ألف فرصة عمل حتى ٢٠٠٢

أكثر من عشرين ألف فرصة عمل. ويتبوأ الإيطاليون المرتبة الثالثة إذ قدر حجم استثماراتهم في تونس بنحو ٤٢ مليون دولار مما ساعد على إنشاء أكثر من أربعة آلاف فرصة عمل. وأظهرت البيانات الاحصائية أن عدد المؤسسات الإيطالية ارتفع إلى ١٩ مؤسسة وعدد المؤسسات المشتركة مع تونسيين أو أوروبيين إلى ٥٥ مؤسسة. وأتى اليلجيكيون في المرتبة الرابعة إذ قدر عدد المؤسسات التي أسهموا في إنشائها بنحو ١١٠ مؤسسة. وقدر حجم استثماراتهم في تونس بنحو ٢٦ مليون دولار. أتاحت إيجاد أكثر من ١١ ألف فرصة عمل.

وحلت الاستثمارات البريطانية في موقع متلخر (المركز الخامس) إذ لا يتجاوز عدد المشاريع ذات المساهمة الكلية أو الجزئية البريطانية عشرة مشاريع. حجم استثماراتها أقل من أربعة ملايين دولار.

ويهيئ التوأمة إلى تنشيط الشراكة الصناعية مع متمولين أوروبيين، خصوصاً بعد توقيع اتفاق الشراكة الشامل بين تونس والاتحاد الأوروبي سنة ١٩٩٥ الذي سيؤدي إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر بعد السنة ٢٠٠٠.

ويستقطب قطاع المنسوجات والألبسة وكذلك قطاع الصناعات الكهربائية والميكانيكية غالبية الاستثمارات الأوروبية التي تتدفق على تونس ويسعى اصحابها إلى الاستفادة من المنشآت الصناعية والتشجيعات الواسعة الممنوحة للصناعات التصديرية. ومعياً لاجتذاب مزيد من المستثمرين اكملت تونس إنشاء منطقتين حوتين في كل من بنزرت (شمال) وجرجيس (جنوب) سنة ١٩٩٥ استطاعتا استقطاب ٢٦ مؤسسة صناعية وخدمية أميركية وأوروبية وأسيوية.

وتعمل الحكومة في تلك على مساعدات وقروض من البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، لتنفيذ خطة التحديث، فقررت إنشاء بنك معلومات عن سوق العمل والعروض المطروحة فيه. وسيتم المصرف معرفة دقيقة بأنواع الكوادر والفنيين والعمال الماهرين الذي يسعون للحصول على عمل.

وتوقعت خطة التنمية التاسعة تأمين ٢٨٠ ألف فرصة عمل خلال سنوات الخطة التي يبدأ تنفيذها السنة الجارية وينتهي سنة ٢٠٠٢. ويأمل التونسيون أن يساعد تنفيذ الخطة على التحكم في تطور سوق العمل.

من جهة ثانية أظهرت بيانات احصائية أن المصانع الفرنسية لا تزال تنمو المركز الأول بين المؤسسات الأجنبية في البلاد. وقدرت عدد المصانع والمؤسسات الخدمية الفرنسية التي أنشئت في إطار القوانين المشجعة على التصدير بنحو ١١١ مؤسسة. أما عدد المؤسسات الفرنسية - التونسية والفرنسية - الأوروبية في تونس فيقدر بنحو ٢٢٠ مؤسسة. وارتفع الحجم الإجمالي للاستثمار في المؤسسات ذات المساهمة الفرنسية كلياً لـ ١١٧ مليون دينار (نحو ١١٧ مليون دولار) مما ساعد على تأمين أكثر من ٢٤ ألف فرصة عمل.

وأدت الاستثمارات الألمانية في المرتبة الثانية، وأظهرت الإحصاءات وجود ١٠٦ مؤسسات ألمانية أنشئت باستثمارات بقيمة ٢٢ مليون دولار وأمنت أكثر من ٤٤ ألف فرصة عمل، بالإضافة إلى ٤٨ مؤسسة تونسية - ألمانية مشتركة في تونس، مما يعني أن عدد المؤسسات ذات المساهمة الألمانية ارتفع إلى ١٦٩ مؤسسة باستثمارات إجمالية قدر حجمها بنحو ٥٢ مليون دولار. أتاحت تأمين

بحلول سنة ٢٠١٢. وأدت محافظة «المنستير» في المرتبة الثانية بين المحافظات من حيث عدد المصانع التي ستخضع لعمليات تأهيل.

وكانت الحكومة خصصت استثمارات بقيمة ٥٧٥ مليون دولار لتحديث قطاع التجهيز والتدريب المهني ويتوقع أن يؤمن القطاع بعد تطويره ٦٠ ألف فرصة تدريب.

ضوء، تحرير الاستيراد والغاء الحماية الجمركية ضمن اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ويطلق التوأمة أملاً كبيرة على خطة تفعيل الصناعة التي بدأ تنفيذها سنة ١٩٩٦ وترمي إلى تحديث أربعة آلاف مصنع استعداداً لتكريس إنشاء منطقة تبادل حر مع الاتحاد الأوروبي.

الفوسفات ومنقوجاته وتحسين عائدات السياحة وتحويلات المغاربة العاملين في الخارج. وأضاف أن من المتوقع ارتفاع إجمالي صادرات المغرب ١٩٩٧ في ١٩٩٨ بزيادة الواردات أيضاً خلال الفترة ذاتها بسبب زيادة الاستهلاك والاستثمار.

وتوقع الوزير عدم تغير حجم احتياطات النقد الأجنبي عن المستوى الذي يغطي واردات المغرب من السلع والخدمات خمسة أشهر.

وقال القباي أن من المتوقع انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة تصل إلى ٣٠٪ في ١٩٩٧ مقارنة بسنة ١٩٩٦ بسبب تقلبات الطقس.

ويلج حصاد المغرب من الحبوب عشرة ملايين طن في الموسم الزراعي ١٩٩٥ - ١٩٩٦ مقابل ١,٦ مليون طن في موسم ١٩٩٤ - ١٩٩٥ بعدما من جفاف حاد وصف بأنه محقق القرن.

وأشارت وزارة المالية إلى أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في البلاد ارتفع إلى ١١,٨٪ ليصل إلى ٢٤,٧ مليار دولار في ١٩٩٦ بعدما انخفض بنسبة ٢,٦٪ إلى ٣١,٨ مليار دولار في ١٩٩٥.

ويهم القطاع الزراعي بنحو ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في المغرب ويستوعب ٥٠٪ من قوة العمل في البلاد والبلغة نحو عشرة ملايين شخص.

وأظهرت الميزانية أن الاتفاق على الدين الحكومي قصير الاجل والقابل للاسترداد لم يشهد تغيراً تقريباً وبلغ ٣٢,٥ مليار درهم في ١٩٩٧ - ١٩٩٨ مقارنة مع ٢٢,٦ مليار درهم في السنة ١٩٩٥ - ١٩٩٦.

الميزانية الجديدة ستسري في الأول من تموز/يوليو ١٩٩٧ ولكن لا بد أن يمررها البرلمان قبل نهاية حزيران/يونيو الجاري.

وغيرت السلطات المغربية في استفتاء اجري سنة ١٩٩٦ السنة المالية لتكون من تموز/يوليو إلى حزيران/يونيو بدلاً من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر.

الميزانية المملوكة حجم نفقاتها ١٢,٥ مليار دولار

النمو ٣٪ والتضخم ٤٪ والعجز ١٢,٤ مليار درهم

□ توقع محمد القباي وزير المالية إنشاء عرشه مشروع ميزانية ١٩٩٧ - ١٩٩٨ على البرلمان نمو الاقتصاد بما يصل إلى ٣٪ خلال هذه السنة. ونقل من سمع من القباي قوله أمام المجلس الذي يضم ٣٣٣ نائباً أن مشروع ميزانية ١٩٩٧ - ١٩٩٨ جرى أعداده بناء على توقع نمو إجمالي الناتج المحلي بما بين اثنين وثلاثة في المائة سنة ١٩٩٧ وتحقيق نمو قوي سنة ١٩٩٨.

وكان اجتماعاً لمجلس الوزراء برئاسة الحامل المغربي الملك الحسن الثاني أقر مشروع الميزانية في وقت سابق.

وحكومة الدكتور عبد الحفيظ الفيلالي تتوقع أيضاً معدل تضخم يبلغ ٤٪ في ١٩٩٧ مقابل ٣٪ سنة ١٩٩٦ بسبب زيادة متوقعة في الاستهلاك العالمي.

وأظهرت الميزانية أن إجمالي ميزانية الدولة ارتفع إلى ١٢٦,٧ مليار درهم (١٢,٥ مليار دولار) في السنة المالية ١٩٩٧ - ١٩٩٨ مقارنة مع ١١٧,١ مليار درهم (١٢,٤ مليار دولار) في ١٩٩٦ - ١٩٩٧.

وبلغ إجمالي إيرادات الدولة في ١٩٩٧ - ١٩٩٨ نحو ١١٤,٢ مليار درهم بالمقارنة مع ١٠٧,٧ مليار درهم في السنة المالية ١٩٩٥ - ١٩٩٦، في حين أن عجز الموازنة ارتفع في ١٩٩٧ - ١٩٩٨ إلى ١٢,٤ مليار درهم من ٩,٤ مليار درهم في السنة المالية السابقة.

وقال محمد القباي أن الحكومة تتوقع أيضاً ارتفاعاً في صادرات

أظهرت أن محافظة «المنستير» تستأثر بنسبة ٥٤٪ من مصانع المنسوجات، أي نحو ٥٨٠ مصنعاً.

وحض مسؤولون اقتصاديون اصحاب المصانع المحلية على تطوير وسائل العمل للتكيف مع الأوضاع الجديدة ومجابهة المنافسة الشديدة المرتقبة في

لقد شجعت الأرقام الرسمية عن ارتفاع حصة قطاع النسيج إلى ٥٤٪ من الصادرات الصناعية، حكومة حامد القروي على السعي إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى القطاع الصناعي رمة وفي مقدمه مصانع الألبسة الجاهزة والمنسوجات. وكانت الاحصائيات الأخيرة

المغرب

ميزانية المملوكة حجم نفقاتها ١٢,٥ مليار دولار

النمو ٣٪ والتضخم ٤٪ والعجز ١٢,٤ مليار درهم

□ توقع محمد القباي وزير المالية إنشاء عرشه مشروع ميزانية ١٩٩٧ - ١٩٩٨ على البرلمان نمو الاقتصاد بما يصل إلى ٣٪ خلال هذه السنة. ونقل من سمع من القباي قوله أمام المجلس الذي يضم ٣٣٣ نائباً أن مشروع ميزانية ١٩٩٧ - ١٩٩٨ جرى أعداده بناء على توقع نمو إجمالي الناتج المحلي بما بين اثنين وثلاثة في المائة سنة ١٩٩٧ وتحقيق نمو قوي سنة ١٩٩٨.

وكان اجتماعاً لمجلس الوزراء برئاسة الحامل المغربي الملك الحسن الثاني أقر مشروع الميزانية في وقت سابق.

وحكومة الدكتور عبد الحفيظ الفيلالي تتوقع أيضاً معدل تضخم يبلغ ٤٪ في ١٩٩٧ مقابل ٣٪ سنة ١٩٩٦ بسبب زيادة متوقعة في الاستهلاك العالمي.

وأظهرت الميزانية أن إجمالي ميزانية الدولة ارتفع إلى ١٢٦,٧ مليار درهم (١٢,٥ مليار دولار) في السنة المالية ١٩٩٧ - ١٩٩٨ مقارنة مع ١١٧,١ مليار درهم (١٢,٤ مليار دولار) في ١٩٩٦ - ١٩٩٧.

وبلغ إجمالي إيرادات الدولة في ١٩٩٧ - ١٩٩٨ نحو ١١٤,٢ مليار درهم بالمقارنة مع ١٠٧,٧ مليار درهم في السنة المالية ١٩٩٥ - ١٩٩٦، في حين أن عجز الموازنة ارتفع في ١٩٩٧ - ١٩٩٨ إلى ١٢,٤ مليار درهم من ٩,٤ مليار درهم في السنة المالية السابقة.

وقال محمد القباي أن الحكومة تتوقع أيضاً ارتفاعاً في صادرات

لقد شجعت الأرقام الرسمية عن ارتفاع حصة قطاع النسيج إلى ٥٤٪ من الصادرات الصناعية، حكومة حامد القروي على السعي إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى القطاع الصناعي رمة وفي مقدمه مصانع الألبسة الجاهزة والمنسوجات. وكانت الاحصائيات الأخيرة

المغرب

ميزانية المملوكة حجم نفقاتها ١٢,٥ مليار دولار

النمو ٣٪ والتضخم ٤٪ والعجز ١٢,٤ مليار درهم

□ توقع محمد القباي وزير المالية إنشاء عرشه مشروع ميزانية ١٩٩٧ - ١٩٩٨ على البرلمان نمو الاقتصاد بما يصل إلى ٣٪ خلال هذه السنة. ونقل من سمع من القباي قوله أمام المجلس الذي يضم ٣٣٣ نائباً أن مشروع ميزانية ١٩٩٧ - ١٩٩٨ جرى أعداده بناء على توقع نمو إجمالي الناتج المحلي بما بين اثنين وثلاثة في المائة سنة ١٩٩٧ وتحقيق نمو قوي سنة ١٩٩٨.

وكان اجتماعاً لمجلس الوزراء برئاسة الحامل المغربي الملك الحسن الثاني أقر مشروع الميزانية في وقت سابق.

وحكومة الدكتور عبد الحفيظ الفيلالي تتوقع أيضاً معدل تضخم يبلغ ٤٪ في ١٩٩٧ مقابل ٣٪ سنة ١٩٩٦ بسبب زيادة متوقعة في الاستهلاك العالمي.

وأظهرت الميزانية أن إجمالي ميزانية الدولة ارتفع إلى ١٢٦,٧ مليار درهم (١٢,٥ مليار دولار) في السنة المالية ١٩٩٧ - ١٩٩٨ مقارنة مع ١١٧,١ مليار درهم (١٢,٤ مليار دولار) في ١٩٩٦ - ١٩٩٧.

وبلغ إجمالي إيرادات الدولة في ١٩٩٧ - ١٩٩٨ نحو ١١٤,٢ مليار درهم بالمقارنة مع ١٠٧,٧ مليار درهم في السنة المالية ١٩٩٥ - ١٩٩٦، في حين أن عجز الموازنة ارتفع في ١٩٩٧ - ١٩٩٨ إلى ١٢,٤ مليار درهم من ٩,٤ مليار درهم في السنة المالية السابقة.

وقال محمد القباي أن الحكومة تتوقع أيضاً ارتفاعاً في صادرات

لقد شجعت الأرقام الرسمية عن ارتفاع حصة قطاع النسيج إلى ٥٤٪ من الصادرات الصناعية، حكومة حامد القروي على السعي إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى القطاع الصناعي رمة وفي مقدمه مصانع الألبسة الجاهزة والمنسوجات. وكانت الاحصائيات الأخيرة

المغرب

ميزانية المملوكة حجم نفقاتها ١٢,٥ مليار دولار

النمو ٣٪ والتضخم ٤٪ والعجز ١٢,٤ مليار درهم



## روين كوك تمنى لو سمع الجميع محادثته مع مادلين أولبريت

### حكومة بلير تفضل إحياء «الجامعة العربية» للحوار الجماعي!

□ ما كان روين كوك ، وزير الخارجية البريطاني الجديد ، يجلس على أريكة في مبنى وزارة الخارجية يوم دخله لأول مرة في الأسبوع الماضي ، حتى تلقى أول مكالمات هاتفية من مادلين أولبريت ، وزيرة الخارجية الأمريكية ، تهنت بمصمبه وتحاول التعرف على أفكاره وتصورات. ولم يدر أحد ما دار في تلك المحادثة المهمة التي استمرت حوالي ١٢ دقيقة. وما إن وضع روين كوك سماعة الهاتف بعد انتهاء المحادثة حتى قال بنمسا:

«كم كنت أتمنى لو أن جميع موظفي وزارة الخارجية سمعوا هذا الحديث».

فقال له مدير مكتبه وهو من قدامى الموظفين: «سئيرا إلى أحد وكلاء الوزارة ، فانجرت اصابعه الوزير الجديد وهز برأسه ، والذين نظروا هذا الكلام أشاروا إلى أن وزير الخارجية البريطانية الجديد ، كان مزهواً بما رده على مسامع الوزيرة الأمريكية. والمعروف عن روين كوك أنه رجل متمكن من منطق النقاشات التي اعتاد على خوضها في البرلمان خلال جلوسه من حزب العمال» على مقاعد المعارضة فحجة قوية وعرض منطقي لا يتردد فيه ولا يلحن.

ويبدو مما تسرب من روين كوك على الوزيرة الأمريكية ، أنه شرح لها بوضوح أن التلاقي والتعاقد بين السياستين البريطانية والأميركية في أي شأن دولي ، يجب أن يخضع للتوجه الأساسي لبريطانيا كعضو فاعل في الإتحاد الأوروبي لا كضحية خجول ومتردد كما كان الحال في السابق.

ومن الطبيعي أن هذا المنطق العام للسياسة الجديدة للخارجية البريطانية ، سوف يسري على الشؤون التي تتعلق بالشرق الأوسط سواء في عملية السلام وتطوراتها أو بالعلاقات الثنائية مع العالم العربي. هناك أربعة مؤشرات أساسية تشير إلى أن سياسة الحكومة العمالية الجديدة تجاه قضايا الشرق الأوسط سوف تكون أكثر انفتاحاً وإيجابية علاقات متوازنة.

● أولاً لقد عرف عن الخارجية البريطانية ، منذ سنوات عديدة ، أنها تضم مخزوناً من التعاطف التاريخي مع العرب. لكن هذا المنحى القديم أخذ يتغير منذ بروز النفوذ اليهودي في حكومة المحافظين الأخيرة ، وربما قبلها بقليل ، حيث بلغ هذا النفوذ ذروته بحلول وزير للخارجية اليهودي هو مالكولم ديفكند ، الذي حصر مقعده النيابي في دائرته الاستقلالية ، وكانت المفاوضات داخل الخارجية البريطانية حول الصراع العربي - الإسرائيلي ، بلغت ذروتها بإطاحة الوزير دافيد ميلور من الخارجية ، بعد الممانعة المشهورة التي تمارك فيها مع ضابط إسرائيلي في الأراضي المحتلة. وقد تعهد اليهودي جيسس غولد سميت ، أن يرشح نفسه أخيراً عن



ECONOMIST

على شاشة التلفزيون ، وحدث أيضاً ما يشبه ذلك بالنسبة إلى الوزير السابق وإيام ولديرف.

واختيار روين كوك للخارجية يشكل بحد ذاته انفتاحاً عن التركيبة العمالية السابقة ، التي كان يقود الشأن الخارجي فيها وزير الظل السابق اليهودي جيرالد كوفمان.

● ثانياً يقول نساء للتقارب مع أوروبا في لندن ، إن الحكومة العمالية الجديدة متحفق الرأي الذي يمثلها جاك سانتير ، رئيس المفوضية الأوروبية ، بالنسبة إلى العالم العربي ، من حيث أنه أفضل للأوروبيين وللعرب أن يتم التاطل في الشؤون الثنائية على صعيد جماعي ، وهذا الرأي يحذر قيام «تجمّع» أو «كتلة» عربي موحد النظرة إلى حد ما لكي يسمح ذلك في تحديد القضايا المشتركة وطرق معالجتها. ولي هذا الإطار يمكن القول ، بناء على التعليمات من مصادر بريطانية على علم برعاية ، إن حكومة طوني بلير تريد إعادة تحريك وتفعيل «جامعة الدول العربية» كإطار للتعاون العربي من جهة ، وكإطار للحوار مع الإتحاد الأوروبي وأعضائه من جهة ثانية.

● ثالثاً ، إن الحكومة العمالية الجديدة في بريطانيا تدرك عجز العلاقات السابقة بين «المحافظين» وبعض الدول العربية ، وخصوصاً الدول الخليجية ، وعلى الأخص أثناء ولاية الليدي مارغريت تاتشر. وفي رأي بعض الدوائر العمالية في لندن ، إن حكومتهم إن تتخذ من ذلك حجة للترجع عن تلك العلاقات الخاصة. لكنها سوف تبني عليها حسب مقتضيات المصلحة الاقتصادية للبلاد ، بصورة موزعجية ، ونقلها إذا أمكن من دائرة العلاقات الشخصية التي كانت سائدة بين أقطاب الحكم وبعض القيادات العربية إلى دائرة المصالح المشتركة في الإطار الجماعي الذي سبق ذكره. ويدعي بعضهم في تلك الأساطير العمالية ، أن العلاقات الشخصية الخاصة ، التي كانت قائمة بين دوائر بريطانية معينة وبعض الدول والمصالح العربية ، تركت أثراً سلبياً وبعض الشبهات التي تصفها تلك الأساطير بأنها لم تكن لائقة أو جديرة بأن تشكل أساساً راسخاً لعلاقات موزعجية طويلة الأجل. ومن يوافر ذلك تأكيد رئيس للحكومة الجديد على تيبه إلغاء الهدايا والهبات الخارجية للأحزاب البريطانية بما في ذلك حزبه ، مشدداً على إلزام الأحزاب بالتصريح عن الأموال التي تتلقاها وتتعدى الخمسة آلاف جنيه إسترليني.

● رابعاً ، في رأي أساطير الحكومة الجديدة ، وخصوصاً في طاقم السياسة الخارجية ، إن المصالح التي تقارب بها بريطانيا أو يتعد عن السياسة الأمريكية ، ومنها السياسة تجاه الشرق الأوسط لا بد أن يرانها من الجانب العربي تحرك موازن من حيث الإقتراب أو الابتعاد عن السياسة الأمريكية في هذا الشأن. لكن تلك الأساطير تؤكد مرة أخرى ، أن ذلك قد يكون متعديراً على الدول العربية كل بمفردها. ومن هنا أيضاً أهمية الموقف العربي الجماعي من التعاطي مع الكتلتين الدوليتين الأساسيتين ، وهما الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي.

ويستشهد هؤلاء بالموقف البريطاني الفاضل والضعيف ، في المرحلة الماضية ، وهو موقف ابتعد عن أوروبا بحجة العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة ، في وقت كانت واشنطن لا تعترف بمثل هذه العلاقة الخاصة. فباتت بريطانيا في ذلك الوضع مترددة ومحتارة ، لا هي في أوروبا ولا هي في أمريكا ، وبالتالي فإن الشيء الذي يظهر قبل غيره في السياسة الخارجية البريطانية الجديدة هو الوضوح وطريق الموضوح هو التدخل الفعالي في الإتحاد الأوروبي الذي تشكل بريطانيا ركيزته الثالثة مع ألمانيا وفرنسا.

تقول المصادر السياسية المقررة من الحكومة العمالية الجديدة ، أن «حزب العمال» كسب ثقة الشعب البريطاني لأنه غير المواقف القائمة على تصورات سابقة. ولذلك تخشى هذه المصادر أن يبقى العرب على صورتهم المسبق لـ «حزب العمال» وحكومته تحت مظلة عاملين.

● العامل الأول : العلاقة السابقة مع حكومة الليدي مارغريت تاتشر ، التي مارال كثير من العرب

يؤثرونها.

● العامل الثاني : النظرة المسبقة إلى «حزب العمال» ، على أنه حزب إشتراكي يساري بالصورة التي انطبعت لديهم في الحرب الباردة. ويحدث هؤلاء ، من أن هذه الانطباعات المسبقة إذا ما استمرت فباتها أن تصف في نشوء حوارات ومبادرات موزعجية ، ولا سيما أن «حزب العمال» بطلته الجديدة ليست له أي علاقات مع الحركات اليسارية أو المتطرفة أو الداعية إلى العنف في أي بلد عربي أو غير عربي. ويعترف هؤلاء أن جهات في «حزب العمال» السابق ، كانت تصل بل كانت تمارس علاقات خاصة مع الحركات الشيوعية والإثلائية في البلدان الخارجية ، لكن الجسم العام لـ «حزب العمال» ، ظهر من تلك العناصر والجهات الطفولية ، مما أدى إلى نبيل ثقة الرأي العام البريطاني ، وهو الآن يصعد نبيل ثقة الرأي العام العالمي ومنه الرأي العام العربي.

ختمه ببروكسينما - ويكس»

## خراط اقتصادية

### يكبتها سياسات الضريبة

### تأملات في الانتخابات البريطانية

التعلم من الخصم إذا كان اللون الساقح لحزب العمال البريطاني بقيادة طوني بلير في الانتخابات العامة الأخيرة ، يمثل حالة بريطانية خاصة ، فإنه في الوقت ذاته يشير إلى مزاج عالمي معين. وقد يقول قائل إن ذلك كان أيضاً من المفاهيم البارزة التي حملت المحافظين إلى الحكم بقيادة السيد تاتشر قبل ١٨ سنة. وهذا صحيح.

بل يمكن القول إن الحالة البريطانية الجديدة هي عملية تصحيحية بكل معنى الكلمة ، أي أنها تصحيح باتجاه الاعتدال للحزبين المتناوبين على الحكم كليهما.

فالعمال غادروا المواقع الإشتراكية المحافظية الجامدة والمعارضة للمزاج العالمي ، ويات المحافظون ملزمين بتغيير الصورة التي شوهت لتوجه الذي قابله للتحذيف وطاعة الحكومة في المجال الاقتصادي ، وترك المنافسة في السوق الحرة تآخذ مجراها. لكن حكم المحافظين السابق أفسح المجال أيضاً لنوع من الفساد لم يكن مألوفاً من قبل ، مما أدى إلى نوع من عبادة الربح ، فاستشرى الطمع والجشع وانحلال الرقابة الاجتماعية ، وقادت الأمة لتقسّم إلى أمليين: أمة من الفقراء المعدمين ، وأمة من الأغنياء المتخمين ، مع انتشار البطالة الطويلة وانعدام الحساسية الاجتماعية. وما هو مؤمل لدى البريطانيين ، أن العمال يتبنوا النواحي الإيجابية في حزب المحافظين ، والوقوف جانباً النواحي المنطرفة سابقاً في حزبهم وفي الحزب الآخر. إن درس في كيفية التعلم من الخصم وإنزال الهزيمة به بسلاحة.

### الطفرات السياسية

ومن المصاحب البارزة في البرلمان البريطاني الجديد وجود العناصر السياسي بخلافه غير مألوفة من قبل ، وإن كانت بريطانيا ليست غريبة عن حكم النساء منذ الملكة إليزابيث الأولى في القرن السادس عشر. لكن منذ الحكم الإمبراطوري إلى حكم مارغريت تاتشر ، يمكن القول إن حكم المرأة الواحدة لم يكن حكم النساء ، إنما امرأة واحدة باسم الجنس البحت الجنس كله. فالسيدة تاتشر لم تكن تمثل النساء ، والمفارقة أن النساء ممثلات الآن أفضل تمثيل بقضايا شاب وسيم. وليس هذا هو التغيير الوحيد الذي طرأ على التمثيل النيابي البريطاني ، إذ تمثل الصحافيون أيضاً بكتابة ملقطة ، ونظرة على نوعية النواب العمال في المجالس الجديدة تنبئ بالتغيير في العقلية العامة ، الأساندة والأكاديميون ، ٥٥ ملقطة ، المعلمون ١٩ ، الصحافيون ٣٣ ، البنانيون ٢٨ ، المحامون ١٦ ، مدراء في الشركات ١٦ ، مستشارون قانونيون ١٦ ، عاملون اجتماعيون ١٢ ، عمال مناجم ٧ ، عمال موانئ ٤ ، سائق تاكسي واحد.

### التغيير الدستوري

ما حصل في بريطانيا ليس تغييراً برلمانياً عابياً ، إنما هو تغيير دستوري. لهذا قضايا دستورية عديدة لم نلمس منذ أجيال عديدة ويات بحاجة إلى تغيير بما في ذلك النظرة إلى الإتحاد البريطاني ذاته ، بمفهوم جديد للوحدة والانفصال بين بنا نحن العرب مقارنة بل أن يكون مستقراً إذا سارت الأمور في الاتجاه الديمقراطي بإبقاء النظام الملكي الإقطاعي أساساً والدستوري حالاً بعد الملكة الحالية. ومن هذا القبيل أيضاً إلغاء مجلس اللوردات أو تحويله إلى مجلس شيوخ.

أما طوني بلير الذي تستطعت عليه الأضواء كقائد مظهر لحزبه فإن بعض الإنكليز يقولون إنه وإن بدا بلير يقود والحزب يذبح ، لكن ذلك هو من ضرورات الانضباط لا من حتميات القيادة. ويستشهد هؤلاء بكلمة للكاتب المسرحي بريخت يقول فيها: «هو قائد فعلياً أن يتبعهم».

### طه حسين الإنكليزي

ولعل أبرز ظاهرة في الحالة البريطانية الراهنة تعيين رجل ضير بقوده كبله وزيراً للتعليم ، وهي ظاهرة ليس لها سابقة سوى تعيين عميد الأدب العربي الدكتور طه حسين وزيراً للتعليم في مصر قبل نصف قرن. فالتعليم الجدي ، كما يبدو ، ليس بحاجة إلى رجل ذي بصير بقدر حاجته إلى رجل ذي بصيرة. وبني على القول أن بريطانيا تقول كثيراً الآن على لغة نوعية في نظم التعليم باعتبارها السبيل الوحيد للتقدم الاقتصادي الحقيقي في عالم تتسارع فيه المبتكرات العلمية إلى درجة تستحيل فيها المواكبة إلا على المواكبة. وهذا يذكرني بقصيدة للشاعر العراقي الراحل أحمد الصافي النجفي في ألفية أبي العلاء المعري قال فيها:

طاف المعري في عكازة سحرأ  
لكنني بالعلمي وسط الظلام أرى  
عكازتي هي أهدى من عيونهم  
كان في طرفها الشمس والقمر  
في مهرجانك درس ناصح لهم  
إن يظفوا أعياداً لم تعظم بصراً

يدعو أبا خالقي هب قومي البصرأ  
لكنني بالعلمي وسط الظلام أرى  
كان في طرفها الشمس والقمر  
إن يظفوا أعياداً لم تعظم بصراً



## « صندوق النقد الدولي » يعالج أسباب البطالة في القطاع الصناعي

# كان التصنيع مفتاح التقدم فصار التقدم الإنكفاء عن التصنيع!

في هبوط ثلثي فرص العمل الصناعية في البلدان الغنية سنة ١٩٩٠.

### الإنكفاءات المغلوطة

إن التفسيرات الشعبية الشائعة في الهبوط النسبي في التوظيف الصناعي بعيدة عن الصحة. وبالتالي الاستنتاجات المباشرة منها. ومن تلك الاستنتاجات، أن الوظائف في قطاع الخدمات هي وظائف أقل شأناً ولا تحتاج إلى مهارات عليا، مع أن الكثير من هذه الوظائف تقوم على مهارات كبيرة مثل التعليم والخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات.

فإن يمكن خطر الإنكفاء، عن التصنيع؟

إنه يمكن في اقتصاديات الدول غير القادرة على استيعاب الأيدي العاملة الممزرحة من القطاع الصناعي والخطأ الأقدم أن يفهم هؤلاء بمعالجة المشكلة من خلال الدعم الحكومي، أو فرض العوائق التجارية والجمركية وما هو الحل مع تزايد النقص في القطاع الصناعي؟

الحل، هو في تزايد النمو الإجمالي من خلال زيادة الانتاجية في الخدمات. وبالتالي فإن السياسة الصحيحة تقتضي التركيز على إزالة العوائق التجارية والقانونية التي تحول من دون مثل هذه الزيادة في الانتاجية. وخلق سوق للعمل سريع الحركة، بحيث يستطيع العمال الانتقال بسهولة من الوظائف الصناعية إلى الوظائف الخدمية، أما الحماية والدعم فانها يوجهان الأمور في الاتجاه الخاطئ.

الفقيرة أدت إلى بعض التأثير في تفاصيل فرص العمل الصناعية مثل، خفض الوظائف التي لا تقوم على الأيدي الماهرة نظير وظائف المهرة، لكن التأثير الصافي الإجمالي لا يذكر.

وإذا من ذلك يشير تحليل صندوق النقد الدولي إلى أن الهبوط في الوظائف الصناعية يدل بصورة رئيسية على الفروقات القطاعية في زيادة الانتاجية. ففي المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٩٤ زاد انتاج قطاع الخدمات بالسرعة ذاتها تقريباً التي زاد فيها الانتاج الصناعي في البلدان الغنية.

بل أن الانتاجية الصناعية تسارعت بمقدار ضعفي الانتاجية الخدمية، مما أدى بشكل طبيعي إلى انتقال التوظيف من القطاع الصناعي الأكثر انتاجية حيث الخدمات أقل إلى العمال، إلى الخدمات حيث الحاجة إلى العمال أكبر.

ومما يؤكد ذلك أن تحسناً الانتاجية في القطاع الزراعي قد أدت إلى الشيء ذاته في الزراعة خلال القرن الماضي فبينما كانت الزراعة في أميركا تستوعب ٥٠٪ من الوظائف سنة ١٩٦٠ نجدها تستخدم الآن ٢٪ فقط.

وتخلص الدراسة إلى القول أنه كلما أصبح البلد غنياً كلما تناقصت نسبة العمال اللازمين للصناعة. وهذا الاتجاه الذي بدأ في أميركا وانتشر في أوروبا واليابان بات الآن ملحوظاً في الدول المسماة بـ «النمور» الآسيوية.

وفي تقدير صندوق النقد الدولي، إن النمو السريع في الانتاجية الصناعية والتحسين الإجمالي في الخدمات، قد يكون سبباً

هناك سبباً أكبر بكثير يكمن وراء هذا التحول، هو أن الإنتاجية في قطاع الصناعات التحويلية تتزايد بسرعة أكبر منها في قطاع الخدمات.

وبيقاس حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي على أساس الأسعار الجارية، فإن هذه الحصة قد هيّطت فعلاً مما يشير إلى أن الانكفاء، عن التصنيع يدل على تحول في الاتفاق من السلع إلى الخدمات. لكن الارتفاع في القيمة الاسمية للخدمات في الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى ارتفاع في الأسعار النسبية للخدمات.

وبالقياس أيضاً على الأسعار الثابتة يتضح أن نصيب الانتاج الصناعي قد ظل على العموم مستقرّاً في الدول الغنية على مدى العقود الثلاثة الماضية، مع الأخذ في الاعتبار بعض الفروقات بين دولة ودولة.

### تأثير التجارة

وللإجابة عن السؤال حول ما إذا كان الاستيراد من البلدان النامية قد لعب دوراً في هذا التحول، تخلص دراسة «صندوق النقد الدولي» إلى القول، بأن التجارة لم يكن لها سوى أثر طفيف على فرص العمل الصناعية في البلدان الغنية كجموع، ومرد ذلك بصورة رئيسية إلى أن الميزان التجاري في مجمله لم يتغير بالنسبة إلى السلع المصنوعة. إن الزيادة في الاستيراد من البلدان التي تنخفض فيها أجور العمال وانزعتها الزيادة في التصدير، وقد يكون أن التجارة بين الدول الغنية والدول

حوالي ثلاثة أرباع القوة العاملة وهذا الاتجاه أخذ في التزايد. ومن المتوقع في غضون السنوات العشرين المقبلة أن يتناقص عدد العاملين في الصناعات التحويلية الأميركية إلى واحد في العشرة فإذا كان هذا الاتجاه واضحاً من خلال الواقع الإحصائي والتجاري، فإن أسبابه ليست مفهومة أو واضحة كما يجب. وهناك تفسيران لهذه الظاهرة متداولان الآن في الدراسات الاقتصادية.

● التفسير الأول، مؤداه أنه مع ارتفاع المداخل ومستويات المعيشة في المجتمعات الغنية، يميل المستهلكون إلى التقليل من شراء السلع المصنوعة وزيادة الطلب على الخدمات نسبياً، فالزيادة في المداخل تستتبع زيادة في الطلب على الخدمات أكثر مما تستدعي زيادة في الطلب على السلع.

● التفسير الثاني، لا يؤخذ في الاعتبار هذا التحول في الاقليات الاستهلاكية المشابهة، وينسب التحول إلى هجرة فرص العمل الصناعية من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة.

لكن دراسة «صندوق النقد الدولي» عن أسباب مضاعفات الانكفاء، عن التصنيع، وهي دراسة وضعها الباحثان روبرت روثون وإيمانويل راماسوامي (ورقة عمل صندوق النقد الدولي نيسان/أبريل ١٩٩٧)، تستخدم تحليلاً جديداً وبقياً للإحصائيات تشير في أن التفسيرين المذكورين كليهما لا يبران تماماً عما يجري في هذا المجال، مشيرة إلى أن

في قطاع الصناعات التحويلية تد توافق مع زيادة الاستيراد من دول صناعية ناشئة مثل الصين والبرازيل، فحقت من جراء ذلك تيارات تدعي أن انتشار البطالة في الدول الصناعية سببه استيراد تلك الدول الناشئة على فرص العمل وهذا المفهوم الخاطئ، أدى ويؤدي إلى اقتراح حلول أشد خطاً، مثل المطالبة بالدعم الحكومي لإيجاد فرص العمل أو فرض الصواجز الجمركية في وجه التجارة للحد من استيراد السلع المصنعة من الدول الناشئة.

ولئن كان صحيحاً أن فرص العمل المتاحة في القطاعات الصناعية باتت أقل من السابق، فإن مرد ذلك في الدرجة الأولى إلى التقدم التكنولوجي، أكثر منه إلى المنافسة التجارية. وتشير الإحصائيات الدولية إلى أن قطاع الصناعات التحويلية في الدول الغنية، هيّطت نسبة الوظائف الإجمالية فيه من ٢٨٪ من مجموع الوظائف في ١٩٧٠ إلى ١٨٪ في سنة ١٩٩٤. ففي أميركا وحدها، هناك أقل من عامل واحد من بين كل ستة عمال يعمل في الصناعات التحويلية. وفي الاتحاد الأوروبي، اليابان، التي عرف عنها اهتمامها بقطاع الصناعات التحويلية، هناك أقل من ربع القوة العاملة يعملون في هذه الصناعات.

### الاتجاه إلى الخدمات

يستدل من ذلك أن الاتجاه الاقتصادي العام في الدول الصناعية، يتحول نحو الخدمات. ففي الولايات المتحدة مثلاً، يستوعب قطاع الخدمات الآن،

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والفترة الهائلة في الصناعات الحربية والصناعات الحديثة الناجمة عنها للإستخدامات المدنية وما حمل ذلك من ازدهار اقتصادي في الدول الصناعية، راحت دول العالم تتسابق إلى التصنيع على اعتقاد التخلف والفقر والبطالة، تنشأ بالرغم من الآثار السلبية التي تركتها عمليات التصنيع المتسارعة على البيئة الطبيعية. لكن الدراسات الموضوعية أخيراً لدى صندوق النقد الدولي في الستينين الماضيين حول الصورة الاقتصادية العالمية المثقلة، تشير إلى أن الدول الصناعية، تسير متكلفة عن التصنيع. ومع أن جهات عديدة في الدول الصناعية، تعتقد أن هذا الاتجاه نحو الانكفاء الصناعي، هو مؤشر من مؤشرات الإحلال الاقتصادي، فإن الدراسات المشار إليها تؤكد أن الانكفاء، عن التصنيع، ما هو إلا نتيجة طبيعية للتقدم الاقتصادي.

### التصنيع والبطالة

ومع أن الأساطير المعالمة والصناعية وبعض الأساطير السياسية في البلدان الغنية مارالت عبر عن مخاوفها من هذا الاتجاه المبتعد عن التصنيع لأنها ترى فيه سبباً أساسياً من أسباب البطالة المتفشية في المجتمعات الصناعية، فإن السبب الذي يكن وراء هذه الظاهرة مازال غير مفهوم الفهم الصحيح على نطاق واسع. ومما زاد من غموض المشكلة أن انتشار البطالة في فرص العمل

## قيمتها حالياً ٦٠٠ مليار دولار

# عودة «المقايضة» إلى التجارة الدولية

شركة حول العالم. وكذلك «كابينال يارتر»، التي تقول إن الراغبين في المقايضة من خلالها حول العالم يبلغ عددهم ٢٥ ألف شركة.

لكن منظمات المقايضة تقترض على الأعضاء رسوماً من شأنها أن تقلص هامش الربح، فالانضمام إلى عضوية التجمع، تكلف الشركة ٥٠٠ جنيه استرليني ك مبلغ مقطوع، ثم تقاضى عمولة بنسبة ١,٥٪ من قيمة كل عملية بيع أو شراء. وحتى الآن تشكل المقايضة نسبة ضئيلة من المبيعات العامة للشركات الداخلة فيها لا تتعدى ٢٪، لكنها انغم ما تكون بالنسبة إلى الشركات التي لديها طاقة إنتاجية هائلة، ويمكن أن تعكس انعكاساً ملحوظاً على أرباحها النهائية إذا أتاحت هذه الطاقة الفائضة للتصريف لدى شركات أخرى.

فالمقايضة بهذه الطريقة تتم كما لو أن المبادلة جرت نقداً، لكن بكلفة أقل بسبب تقليص هوامش الكلفة.

لكن المشكلة الأساسية التي تواجهها بعض الشركات التي تعتمد المقايضة هي أنها تجد صعوبة أحياناً في اتفاق ما حققته من جنهات تجارية جمعت لديها من بيع متوحيات.

لكن القائمين على هذه التجارة يقولون إن صعوبة المطابقة بين المشترين والبائعين حلها يمكن في زيادة أعداد المشتركين في العمليات، لأن الخيارات في هذه الحالة تكون أكبر.

كما أن التجمعات المروجة مثل «بارتر كارد» تجد الحل في التوسع العالمي حيث باتت الآن تعرض منتجات أعضائها على ١٦ ألف

استرليني. وقبل ذلك نشأت سنة ١٩٩٢ مؤسسة «كابينال يارتر»، وتضم ٢٥٠ شركة من بينها «شركة الخطوط الجوية الهولندية» مثلاً، وشركات صغرى وعدد من شركات العمارة والمحاسبة. وينضم إليها من جنهات عشر شركات جديدة في الشهر.

### كيف تتم المبادلة؟

تتم المبادلة ببيعاً وشراء ضمن هذا التجمع باستخدام وحدة حسابية يطلق عليها: «الجنيه التجاري»، الذي تعادل قيمته الشرائية العملة الدارجة. والطرفان المبادلان يحققان ربحاً من حيث تخفيض تكاليف الشراء مما يشكل زيادة في الدخل.

تنظيم صفقات المقايضة مع الشركات المناسية، لكن هناك شركات أخرى تنضم الآن إلى منظمات أو تجمعات للمقايضة متخصصة في ترويج هذه الممارسة والتوسط في عملياتها. ومن المنتجات التي يلاحظ استخدامها في المقايضة المساحات الاعلانية، والطباعة، وأجهزة الكمبيوتر، ومفروشات المكاتب وغيرها.

ومن هذه المنظمات التي تعتمد المقايضة مؤسسة «بارتر كارد» التي تشكلت في بريطانيا قبل خمسة أشهر فقط وانضم إليها الآن أكثر من ٢٠٠ شركة.

ويقول مديرها العام مايكل تيموني، أن عمليات المقايضة التي قامت بها خلال الأشهر القليلة الماضية، بلغت قيمتها مليون جنيه

المعروفة بصفة «البماة». وفي تفسير ذلك يقول جون مكليتان، مدير عمليات في شركة «كابينال يارتر» في لندن:

«إن المقايضة تتيح الفرصة لبيع سلع وخدمات كانت ستبقى غير مبيعة لولا ذلك وهي تتيح الفرصة لشراء الكثير من السلع والخدمات المنوي شراؤها أصلاً. أنا بكلفة شراء مخفضة، ومع أن هذه الظاهرة بدأت في الولايات المتحدة منذ ثلاثين سنة وتستخدمها الآن شركات كبرى في عداد الشركات الأولى إلى ٥٠٠، فإنها تنتشر الآن في دول أخرى مثل بريطانيا.

ومن الشركات البريطانية التي تعتمد المبادلة التجارية على سبيل المقايضة، «شركة فيرجون» أطلنتيك التي تعتمد خصيصاً على

بسبب بعض الاختلالات في تصريف السلع والخدمات من خلال الآليات السوقية الدارجة القائمة على المقاصة المالية، أي إبدال السلع والخدمات بما يماثل قيمتها نقداً، تلاحظ الآن عودة الشركات والمؤسسات الاقتصادية إلى مقايضة السلع والخدمات بما يماثلها من السلع والخدمات، بما يشبه التعامل التجاري للإنسان القديم قبل اعتماد الوحدات المالية والتقنية.

وتشير التقديرات الأخيرة إلى أن سوق المقايضة في العالم بلغت قيمته الإجمالية ٦٠٠ مليار دولار، بما في ذلك الصفقات المقفولة في سوق الأسلحة حيث يجري شراء الطائرات والمعدات العسكرية لقاء كميات من النفط مثلاً، كما حدث مع الصفقة السعودية البريطانية



## تقرير نفطي أميركي رفع الي الكونغرس

## النفط العراقي يوازن السعودي ونفط قزوين يقلب الموازين

تشهد خريطة النفطة العالمية جولات ومقيدات جيوسياسية تتشابه معها الاعتدال الاقتصادي والسياسة والنفطية ومن ذلك مثلاً تقدير بواقي المحروقات سيعطي في حوض بحر قزوين والهند مثل المقترحة لنقله لكن الشيء الواضح هو أن احتياطي حوض قزوين من النفط هو أكبر بكثير مما هو متداول وقد افاد تقرير سري تلقاه الكونغرس الأميركي حول الموضوع من وزارة الخارجية، من معلومات النفطة في تلك المنطقة تلح صعيص الكيمياء بمقدرة سبقاً

## تعديل الموازين

ويقول التقرير الأميركي أن الكميات النفطية القليلة بالاستخراج في تلك المنطقة هي عشرة أضعاف أو أكثر الكميات الثالثة بالاستخراج وقدرها ١٥.٦ مليار برميل وفي اعتقاد الدوائر الأميركية المذكورة أنه بالإمكان إضافة ١٣٦ مليار برميل إلى ذلك الرقم، بحيث يصل المحزون للنفط للإستخراج هناك إلى ١٧٨ مليار برميل وفي دراسة مقارنة حول أثر هذا المخزون النفطي الهائل على تعديل موازين القوى النفطية في العالم، يشير التقرير المذكور، إلى أن معدل مصفحة مروين يبلغ مرة وثلاثة أضعاف المرة المحزون الثالث في العراق وبنسبة حوالي ١٠ مليار برميل (راجع الميزان النفطي والمعدني على الصفحتين ١٢ و ١٣) وتأتي الاحتياطيات الثابتة لدى المملكة العربية السعودية وقدره ٢٧ مليار برميل مع العلم أن الاحتياطي السعودي حسب التقديرات الحالية يبلغ ربع المحزون العالمي الثابت من النفط ومما جعل الدوائر الأميركية تعمل مطرقتها إلى الطاقة الكامنة في منطقة قزوين أن تلك المنطقة، خلافاً لما هو الحال في السعودية والعراق، غير مستكشفة تماماً، وبه من يمكن استكشافها أن تكون استكشافاً تكنولوجية المنطقة الثلاثة الأضلاع على نحو لم يسبق له مثيل.

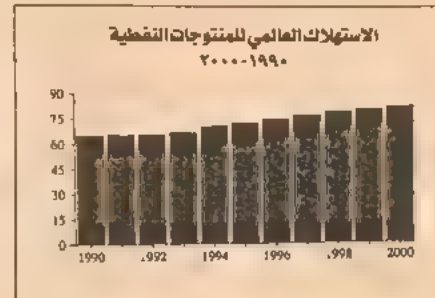
- ١ - زيادة التحويل الأميركي لصادرات تلك المنطقة
- ٢ - العمل الجدي لحل مشكلة مقورنو كارباجا بين أرمينيا وأذربيجان
- ٣ - الإسراع في حل المشكلات والعقبات التي تعترض حالياً عمليات النقل من منابع النفط في قزوين إلى المصافي المقترحة على البحر الأسود
- ٤ - أن يرفع الكونغرس الحظر المفروض حتى الآن على اتواع المساعدات المطلوبة من حكومة أذربيجان

## المنازعات الإقليمية

وبما يدل على جديّة التقديرات الأميركية للطاقة الكامنة في منطقة قزوين أن حيزاً أميركياً يدعى جي.إس.إف. في مؤتمر بعض عقد في ميسورن أذربيجان ما من حقون النفط القزوينية في حقول عملاقة معر ذلك بروناترو وسرناط سياحة التي تشير إلى مواقع تلك الحقول التي عرصها بشكل يقع موطقة على الحاضرة مثل جلد البحر قزوين، الاستكشافات السوفياتية السابقة المعتمدة حتى الآن جرت بالمرق الثانية الأبعاد القديمة التي لا يسع عق الجقول، لكن الطريقة الأميركية الحديثة الثلاثة الأضلاع تؤكد أن حقول مروين عميقة جداً، بل قد تكون أعين حقول بعض في العالم

غير أن المشكلة الأساسية كانت ولا تزال المصارعت بين دول المنطقة على بحر قزوين مما يجعل من دون اعتماد طرق لمثل موطقة وانصافية وفي محاولة لتسليط المراتب بين دول المنطقة حول الموارد النفطية، وضع اقتراح برفع من بحر قزوين صفة البحر، وهي صفة تنمى الرضاعات حول، سيده الإقليمية لكل دولة، واعتباره بحيرة من حصة يهري تقسم مواردها بالتساوي على جميع الدول المنطقة عليه ومع ذلك تبقى مشكلة المشاركة الروسية، لأن روسيا تعتبر تلك المنطقة منطقة نفطية لها، ولا سيما أنها حالياً تستغل على خطوط الانابيب التي تصدر حالياً كميات قليلة من النفط ويصمم من ذلك، أن اتفاقاً بين روسيا والولايات المتحدة لا بد منه لتسهيل عمليات تطوير ونقل النفط من منطقة قزوين، مع بريطانيا كشريك ثالث خصوصاً أن شركة نفط روسية، سوكويل، هي الآن عضو في التجمع الذي تقوده، بريتش، نرويل، لتطوير حقول نفط، ساكرو، مما يشكل سابقة نوعية بمشاركة الروسية في تجمع الشركات الدولية لإنتاج وتصدير النفط في بحر قزوين وكانت وزارة الخارجية الروسية تقدمت باقتراح حل وسط مفاده أن كل دولة منطقة على بحر قزوين يكون لها نصيب وطني خاص بها على امداد ٤٥ ملياراً في النشاط، أما منطقة وسط البحر فيجري اقتصادها بالتسديري

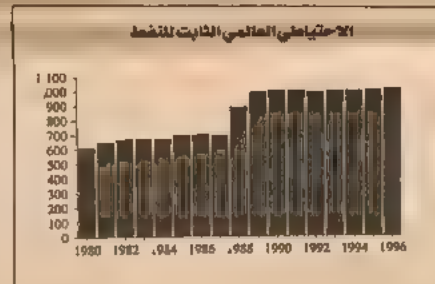
لكن هذا الاقتراح كما تقول مصادر روسية، ليس بالسهولة التي يدم عنها، ذلك أن المناطق الشمالية الصلبة من بحر قزوين يتغير بعدها على البحر حسب المد والجزر تغيراً كبيراً يصل أحياناً إلى مسافة ٢٠ ميلاً،



مما يعقد عملية احتساب المسافة حسب الاقتراح الروسي

## خريطة الأنابيب

أما الأنابيب المقترحة، فإنها أيضاً معقدة نظراً إلى سعي دول مثل تركيا إلى حصر مرور الأنابيب عبرها لكن هناك بدائل مقترحة أخرى



لخط الأنابيب الذي يعترض أكثر الاقتراحات عملياً من حيث الكلفة الاقتصادية لكن لأغراض السياسية تف في وجهه ليس فقط من حيث المنافسة لأقليمية بل من حيث البحر الأميركي على التعامل مع إير ومن لا تترجأ بأن تتوحد على معدل الحد الآن، فقام خط عبر فاراحستان يتصل بخط لانسب الصيني في منطقة حوض ساكرو،

## الاستهلاك العالمي للنفط بملايين البراميل يومياً

المناطق	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧ (مقدر)
منطقة أسعار اقتصادية والسمة	٤٢	٤١	٤١
روسيا والكونموت الروسي	٤٧	٤٥	٤٥
بقية العالم	٢٥	٢٦	٢٧
المجموع	٧٠	٧٢	٧٤

العيب الدافع في غرب نصص ووجه الجديد في هذا المشروع أن اليابانيين يميلون إلى المشاركة فيه وهما كثر مراحات كثر تنفيذها حسب الأحوال السياسية والجغرافية، منها مع خط من تركمنستان عبر أفغانستان إلى سر حل ماكسان أما في الوقت نفسه، وفي الظروف الدولية والاقتصادية، فيبقى البحر الروسي - التركي هو الأقرب إلى المعقول، وكذلك الخط القائم من ساكرو عبر أندوسجور وجورجيا إلى البحر الأسود، والاتفاق الأخير الذي وقّعه روس مع الشيشان لحل المشكلة إثنياشاية يسهل إلى حد كبير المطالب الروسي، بأن تحفظ حقوق روسيا التنويعية في تلك المنطقة

## العرض والطلب

إن الواقع النفطي القاسم حالياً مارال يدور حول حالة العرض والطلب

في الأسواق العالمية، وهي حالة ما زالت تضع المملكة العربية السعودية في طليعة العوامل المؤثرة للاستهلاك ذلك أن الطلب العالمي على النفط هذه السنة سوف يرتفع حسب التقديرات الأميركية الموضوعة لبحر قزوين بحدود ٢.١ مليون برميل في اليوم، كما يستدل من الجدول الآتي، المستمد من تقرير للكونغرس الأميركي

إلى هذه الزيادة في الطلب على النفط تأتي في معظمها من الدول الآسيوية السريعة النمو، لا سيما الصين التي تحولت من مصدر للنفط إلى مستورد يسبب معها الهائل. وتشير التوقعات إلى أن الطلب الآسيوي على النفط خلال السنوات الخمس المقبلة، حتى سنة ٢٠١٠ سوف تزيد على ٤ ملايين برميل يومياً، أي من ١٢.٣ مليون برميل في اليوم سنة ١٩٩٦ إلى ١٦.٦ مليون برميل في اليوم سنة ٢٠١٠ معصمها من الصين والهند حدث من المتوقع أن يرتفع الاستهلاك الصيني الذي بلغ ٣.٦ مليون برميل في اليوم سنة ١٩٩٦ بنسبة ١/٦ سنوياً، أما سول الصنعة الصينية في منطقة المعادن لاقتصاد التنمية، بما في ذلك الولايات المتحدة واليابان، فإن الطلب على النفط سوف يتزايد وإن بنسبة أقل، بمعدل متوسط ١/٥، أي بزيادة سنوية معدله ٦٠٠ مليون برميل في السنة

## تغيير آلية الأسعار

إلى الحد الذي لا يتركز العرض والطلب معبر عن أي مسجديات نظراً عليها مثل عودة سعر النفط إلى الأسواق النفط أو ارتفاع كميات جديده ملحوظة من بحر قزوين تشير إلى أن الزيادة في الطلب خلال السنوات الخمس المقبلة سوف تأتي من البلدان التي لديها طاقة إنتاجية فائضة وهي:

المملكة العربية السعودية والكويط ودولة الإمارات العربية المتحدة ويقدر الطاقة العالمية الفائضة حالياً بنحو ٢.٧ مليون برميل يومياً وهي كمية كافية لسد الزيادة في الطلب في السنة الحالية ١٩٩٧، لكنها قد لا تكون كافية لتغطية الزيادات في السنوات المقبلة، لكن المشاريع السعودية القائمة ومنها تطوير حقل «شديدة» من شأنه أن يرفع الطاقة الفائضة للمملكة عن مستوى استهلاكها الراهن بنحو ٢ ملايين برميل يومياً

## التركيز السعودي

وفي إطار هذه الخريطة النفطية، عانت المملكة العربية السعودية إلى لعب دورها السابق كمنتج موازن، بطريقة مختلفة وبأهداف مختلفة فالموارد السعودية القائمة بشكل حفي عابثها الصط على مستوى الأسعار مستقر وموثوق لاغتارات د خلية يجيبها مدفوعات السابفة من الأسعار التي سادت منذ نهاية سنة ١٩٩٥، حيث هبطت الأسعار إلى نطاق متذبذب بين ١٥ و ٢٠ دولاراً للبرميل لم تعد ممكنة في الأحوال السوفياتية كما هي الآن بغير عوامل طارئة فالموازنة السعودية للعرض إزاء الطلب المتزايد من شأنها أن ترفع مستوى الأسعار إلى نطاق جديد بمرور بين ١٨ و ٢٤ دولاراً للبرميل ومن ذلك على سبيل المثال، أن المملكة العربية السعودية في مطلع هذه السنة أدت، ستاجب من ٨ ملايين برميل في اليوم إلى ٨.٥ مليون برميل، مما يتيح لها تحفص انتاجها من جديد في حال هبوط الأسعار إلى المستوى الأدنى من نطاق المكون وبالتالي يمكن الاستنتاج من ذلك أن السعودية لم تعد في أولوياتها الحفاظ على حصتها من السوق بقدر حفاظ على مستوى مستقر للاسعار والعائدات لأن ذلك امرأ أساسياً لحظ الاستقراء الداخلي

## العنصر العراقي

لكن هذا الواقع الذي يجعل من المملكة العربية السعودية المصراع الأول والقائد لمستوى الأسعار، قد لا يكون ممكناً في المدى البعيد مع دخول كميات من مصافي جديدة إلى الأسواق. أما إذا استمر الطلب المتزايد بالفا وريادة قدرها كما هو متوقع ١٠ ملايين برميل في اليوم في نهاية القرن، فإن أي مصدر جديد لن يستطيع تلبية هذه الزيادة باستثناء المملكة العربية السعودية. والعامل الوحيد الذي بإمكانه أن يقلب المعادلة السعودية في المدى المنظور هو النفط العراقي، وإن كان من الصعب التكوين من وكيفية عودة العراق إلى الأسواق العالمية. ذلك أن العراق بإمكانه حالياً، إذا ما سمح له، أن يرفع طاقته الانتاجية من مليوني برميل في اليوم كما هي الآن إلى ٤ ملايين في اليوم في غضون سنتين ويرجع حزام النفط إلى العقد الأول من القرن المقبل، سوف يكون في الحضيض الدعطي العقد العراي الموري في تأثيره على أسواق النفط وتشكيله للقرعة السعودية الراية



## عائداته ستزيد على ٧ مليارات دولار

## العراق / روسيا

## «القرنة» تطوره روسيا والإستثمار ٣,٥ مليار دولار

تمت أخيراً مصادقة الحكومة العراقية على الاتفاق النفطي الموقع مع روسيا، ويخص قسماً بخص على استثمار مبلغ ٣,٥ مليار دولار لتطوير حقل «القرنة» النفطي في جنوب البلاد.

وكان المجلس الوطني العراقي قد وافق في ١٣ نيسان/ أبريل الماضي على الاتفاق الموقع في ٢١ آذار/ مارس في بغداد بين وزير النفط العراقي الغريو عامر محمد رشيد ووزير طاقة والموارد الروسي يتيرو رودنيوف.

وكان لوزير الروسي قد أكد أيضاً حمل التوقيع على الاتفاق سيبدأ فور المصادقة عليه من قبل حكومتها برلمانيي الفيلسوفين، ويشكل مستقبل عن رفع العقوبات المفروضة على العراق منذ آب/ أغسطس ١٩٩٠، لكن موسكو

عادت وأشارت في وقت لاحق إلى أن الاتفاق «لا يتناقض مع نظام العقوبات».

في ذلك أكدت الشركاتان الروسيةين المشاركتان في تنفيذ المشروع وهما «رولويرهنتفج» ولوكويل، أن «العقوبات الدولية ستحترم بشكل كامل، وأنهما لن تقوموا إلا بالاشغال التي لا تتعارض مع نظام العقوبات مستخدمة بدونه». ي عبد جفر أو استمرار لسطع في وقت قريب.

ويطور حقل «القرنة» في حسابات بغداد سدر علمه مدعاً اجمالاً يقدر بثماني مليارات دولار ويخص الاتفاق النفطي العراقي الروسي على استثمار مبلغ ٣,٥ مليار دولار في المرحلة الثانية من تطوير حقل «القرنة» خلال مدة ٢٢ سنة لكنه لا يحدد من سيقدم هذا

المعلم ولا كمية تقديرية إلا أن «مقررين من الحكومة يؤكدون بأن موسكو تعهدت باستثمار مبلغ ٢ مليون دولار في المشروع بدل ربع حظه، ومحت العراق قرصاً مدته ١٠ مليون دولار لسطع، مالاعمال المرتبطة بالمشروع».

وكانت المرحلة الأولى من تطوير حقل «القرنة» الذي يقدر احتياطيته المؤكد بـ ٦١,٥ مليون برميل قد نفذت في السبعينات على ربح الاتحاد السوفياتي السابق بعد تأمين النفط العراقي.

ويقول العراقيون دأنهم أن جعل احتياطي هذا الحقل يمكن أن يصل إلى ٢٨ مليار برميل في المرحلة الثانية من تطوير الحقل تهدف إلى استخراج ٤,٤ مليار برميل بمعدل ٦٠٠ ألف برميل

يومياً على مدى عشرين عاماً وبموجب الاتفاق تنولي «شركتان روسيتان الحكوميتان» تطوير ما بين سبعة وثمانيه ميات برميل من الاحتياطي في حقل «القرنة» في جنوب البلاد.

ويرى العراقيون أن العقد سيعزز موقف بغداد في سوق النفط العالمية وسيشطت معاملاتها مع مصارف العالم ويضمن العقد الذي يسري لمدة ٢٢ سنة خطة ينظر أن تنتج روسيا بموجبها حوالي ٦٠٠ ألف برميل يومياً.

ويؤمن «حجراً» أن هذا سيمسك حوضي نصف الاحتياطي المؤكد في حقل «القرنة» خلال ٢٢ سنة بعد مدتها الروس الحقل للعراق

ويتنظر أيضاً أن يبالغ الروس الفار المصاحب للنفط مع توريد الكميات الفائضة للجانب العراقي محاداً.

وستقدم موسكو منحة مقيمة عشرة ملايين دولار في صورة مواد ومعدات لازمة لتطوير حقل «القرنة» وتبلغ بمقدار ١٢ مليار دولار من حقل «القرنة» خلال ٢٢ سنة.

ويقع الحقل على مسافة ٥ كيلومتر جنوب بغداد ومن المقرر إنشاء محطة كهربائية مطابقة ٢٠٠ ميفاراط وشبكة انابيب للنفط وحرارات للنفط تبلغ سعتها الإجمالية ٢ ملايين برميل اثناء الفترة التخضيرية للمشروع التي تستغرق ثلاث سنوات من أجل اكمال المرحلة الثانية من مشروع

## التطوير

ويقدر الاحصائي النفطي العراقي المؤكد رسمياً بـ ١١ مليار برميل وهو لاحصائي الثاني من حيث الامعية في العالم بعد المملكة العربية السعودية (راجع الميزان الجيوپوليتيكي على الصفحة ١١).

وكانت بغداد احدى اهم الشركاء التجاريين لروسيا، وتقدر النيب «ممرتها» لديها لموسكو بما يتراوح بين ١٠ و١٦ مليار دولار ويعتبر الاتفاق الروسي العراقي الاول من نوعه منذ بدء تطبيق العقوبات على العراق سنة ١٩٩٠، وتؤكد الحكومة العراقية انها تحتاج إلى ٢٠ مليار دولار لتطوير صناعتها النفطية خلال السنوات العشر المقبلة بعد رفع الحظر.

## الكويت

## لأنها راغبة في امتصاص الزيادة في طاقة التكرير

## مؤسسة البترول تطرق أبواب دول شرق آسيا لتصريف منتوجاتها

كانت الرابطة في طاقة التكرير، شتمت على مؤسسة البترول مبيع طاق مبيعاتها من منتوجات تكرير النفط واحد توجه إلى أسواق دول شرق آسيا لحوالها، ويتم مؤسسة التكرير على سريالانكا وبملايش ولاوس وكومبود وبورما وحتي الصين.

ويصنف المسؤولون في المؤسسة الكويتية على هذه لائحة اندونيسيا وماليزيا، حيث تسمح المؤسسة بوجود قوي وفعال ويعبر «شركة البترول الوطنية» وهي المختص بالتكرير في مؤسسة البترول، رفع نطاقات المحطة إلى ٩ آلاف برميل يومياً في بداية سنة ١٩٩٨ من نحو ٨٩٥ ألف برميل يومياً في شيلانغ وڤريلير الماضي.

وتتقدم الشركة أيضاً بزيادة الطاقة إلى مليون برميل يومياً بحلول

سنة ٢٠٠٠ من خلال إنشاء وحدة تقطير للنفط الخام طاقتها ١ ألف برميل يومياً في مصفاة «الشعبية» وهي اصغر مصفاة نفط في الكويت وتبلغ طاقتها الحالية ١٥٥ ألف برميل يومياً.

وتتمثل دور تج التكرير المتوسطة مثل ريب البترول وريود الطاراب ما بين ٥٥ و ١٥٠ من طاقة التكرير الكويتية في حين يمثل ريب البترول اقل من ١٠ ويمثل ريب البترول الحليفة مثل بمرين «والفتاء» النسبة المئوية وتطور الكويت مصافها أيضاً لتتجاوز نسبة اكبر من المنتوجات ذات النوعية الاعلى وتسمى «مؤسسة البترول» التي

رفع طاقة التكرير في ايب إلى ٤ آلاف برميل يومياً مدارة بمشروعات مشتركة في الهند وباكستان وتايلاند وحصل عدد من العراقيين

العراقيين فان الزيادة في طاقة التكرير ستمشي مع خطة زيادة الانتاج من النفط الخام من مليون برميل يومياً تعش الحصنة الحالية التي جندتها مصفاة «الربيع» التي ٢٥ مليون برميل بحلول سنة ٢٠٠٥ وثلاثة ملايين برميل بحلول سنة ٢٠١٥.

وكانت مصادر على رفعة في المؤسسة ذكرت ان «مؤسسة البترول» ستعطي أيضاً مكنياً تمثيلاً في بيودني خلال هذه السنة لضمان تصريف اكبر في السوق الهندية علماً بتحرير البلاد سولها المصلحة.

ويصدر الكويت إلى الهند ٩٠ ألف طن من وقود «ديزل» ١٨٠ ألف طن من وقود «تكرير» عبر عبوة معدة الاجن وفي تزايد باكستان بنحو ٧٥٠ ألف من انتاجاتها السنوية من وقود الديزل

والكويتيين وزيت الوقود ومن المقرر ان يوزع فوق من «مؤسسة البترول» والكا لتقوم شروط عطاءات التزويد السنوية في بفلان.

وبفلان تستورد حالياً نحو ٨ ألف طن من منتجات تكرير كل سنة اثناء هذه الكميه مرجح لها ان تزداد تدريجاً وتقول مصادر مسئولة في «مؤسسة البترول» انها تفصل البيع بفقر معدة الاجل تصل منها إلى خمس سنوات على البيع العمري لضمان استقرار الانتاج والتسليم، حيث يمكن للمصافي واسطول الشحن بتدعيم بشايف مقدماً وتقدر التكاليف.

وتتمثل الصفقات المعدلة الاجل حوالي ٨٥٪ من مبيعات المؤسسة الكويتية، وهي تفصل أيضاً البيع لشركات النفط الوطنية مباشرة على

البيع من خلال المؤسسات التجارية وقامت المصافي ذاتها ان استقرار الامدادات عامل اساسي ايضاً بالنسبة إلى العمل، مثل اندونيسيا وفيسم النيب تعتبر المورد المفضلة الاجل وسيله حميدة من تطلعات السوق الغربية.

وعلى سبيل المثال ابرمت شركة تابعة لشركة النفط الوطنية «برتايفاء» في الآونة الاخيرة عقداً جديداً معند الاجل مع مؤسسة البترول الكويتية للحصول على ٥٥ ألف طن من وقود الطائرات كل ٤٠ يوماً.

وتبيع المؤسسة الكويتية أيضاً ٨ ألف طن من وقود التدوير لاندونيسيا شهرياً بموجب اتفاق سوي في حين تباع ٥ ألف طن اخرى من منتجات التكرير سوريا في السوق الغربية.

وكانت ليهما مشتريات فيتنام من وقود الديزل الكويتي في اطار عقد معدة الاجل إلى ٧ ألف طن سنوياً من ٥ ألف طن كما زادت مشترياتهما من وقود الطائرات لما يصل إلى ١٣٠ ألف طن من ٨٠ ألف طن.

وتسمى المؤسسة الكويتية لتعزير وجودها في دولة اثناء منطقة الهند الصينية لأنها تتوقع ازدياد ملحوظاً في اقتصادياتها وعلى سبيل المثال تتراوح واردات كمبوديا من وقود الديزل والبترول بين ٦٠٠ ألف و ٧٠٠ ألف طن سنوياً ويترجم نمو الطلب بمسبة ١/١ سوريا.

وتسمى الصين خارج مبيعات المؤسسة الكويتية فهي حاولت منذ صدور بيع منتوجاتها لتفصل مباشرة لكنها لم تتمكن من ذلك حتى الآن.

## الغاز بدل النفط لأغراض توليد الطاقة

## المصر

## إنتاج الحديد والصلب في مصر يرتفع إلى ٤ ملايين طن

كل تقديرات التي مولت على دراسات العارفين في الشركة «القابضة للصناعات المعدنية» المصرية، تشير إلى أن إنتاج الحديد والصلب سيصل قبل نهاية سنة ١٩٩٧ إلى ٤ ملايين طن متفرد إلى ٦ ملايين في سنة ١٩٩٨ خصوصاً بعد اكتشافات كبيرة لحامات الحديد في شرق اسوان جنوب نبال

والانتاج الحالي في مصر

بشمل ١,٢ مليون طن لشركة «الحديد والصلب» ومثلها ل«الوطنية للصلب» في الاسكندرية و ٨٠ ألف لشركة اخرى وهناك على روبراية الشركة العاملة عدد من مشاريع لانتاج الصلب سترش وبعدها نحو ٨٠ ألف طن، شارك في تنفيذ بعض شركات القطاع الخاص على ان يتم الانتهاء منها قبل نهاية سنة ١٩٩٨ وكان مصدر رسمي في وزارة

الصناعة أعلن أن الاكتشافات الجديدة تمت في ١٢ موقعاً في الصحراء الشرقية في «اسوان» سبها مواقع حبوب «كسارة» جديدة يقدر احتياطيها بنحو ٢٧٨ مليون طن.

واضاف المصدر ان دراسات أكدت ارتفاع مسبة «وكسيد» الحديدية وانخفاض مسبة الشوائب في مناطق الاكتشافات الجديدة بما يحقق تشغيل تلك

العامات اقتصادياً واسعاً مجال كبر للمستثمرين في اقامة مشاريع لاستغلال تلك الحامات واقامة مصانع جديدة في «اسوان» لتنمية المجتمع الصحراوي هناك ومد مصانع الحديد والصلب بحاجاتها وأوضح المصدر ذاته ان كميات الحديد المكتشفة تزداد بشكل مطفي مما يبيح استغلالها بصورة اقتصادية مشيراً إلى ان وزارة الصناعة ستطرح تلك

الاكتشافات على المستثمرين ويجري حالياً البحث في اقامة مصنع في «اسوان» بتركيز حامات الحديد المكتشفة من حصة ثمانية قال الدكتور هادي البيني وزير النفط ان وزارة صنعت استراتيجيه تقوم على التوسع في استخدام الغاز الطبيعي في كل مجالات الاسمهلاك مشيراً إلى ان تلك السيويسه مجت في احوال الفار

محل منتوجات بعلية سائلة في اغراض توليد الطاقة بمسبة ٦٥/ و ستخدمه كمادة تدعيه في صناعة الكيماويات والاسمدة والاحلال الحراري محله بوناعاره في الاستخدام تدريجي وقد جرى إنشاء ١٣ محطة لتوليد المياتر بالاعر وسيتم تشغيلها قبل نهاية سنة ١٩٩٧ ليصل عددها إلى ٢ محطة في رعاء البلاد.



وتفيد احصاءات المجلس  
العالمي للذهب ان معدل ما  
يشتريه الفرد سنوياً من الذهب في  
الامارات يبلغ حوالي ٣٠ غراماً.



## ■ الإمارات

## منح رخص لمصارف أجنبية جديدة بات داني القطاف

## البورصة مسوداتها ثلاثاً تؤيد الملكية للأجانب ويؤخرها اختلاف في وجهات النظر

لكرت أن الفكرة تتجه إلى إنشاء بنك إسلامي في أبوظبي باسم «بنك أبوظبي الإسلامي» برأس مال مقداره مليار درهم. وفي أن سبب التذبذب في فكرة تأسيس البنك تعود إلى اختلاف حول الخسب التي ستعطي للمؤسسين، وقال السويدي أن تأسيس البنك الإسلامي الجديد يحتاج إلى قرار من مجلس إدارة المصرف المركزي وليس إلى قرار من مجلس الوزراء، وأن هذه الموافقة في حال صمودها ستضمن تصعيد الأليات والإجراءات التنفيذية للرقابة المصرفية على أنشطة البنك.

على مجلس الوزراء، ونفى أن يكون هناك اختلاف بين الإمارات الأعضاء مشيراً إلى أن المصرف المركزي «اقترح في المسودة التي قدمها أن تكون تركيبة السوق معاملة لتركيبية الأسواق العالمية بحيث تكون هناك هيئة للأوراق المالية تنبئها أسواق حسب عدد الشركات الموجودة في كل إمارة من الإمارات الأعضاء».

على صعيد آخر، ودلت الأنباء أن إنشاء مصرف إسلامي جديد في الإمارات بات وشيكاً، برأس مال مقداره ٢ مليارات درهم ويطلق عليه اسم «بنك الإمارات الإسلامي» إلا أن أنباء أخرى جرى تداولها مؤخراً

المشروع «تؤيد السماح للوافدين بتملك نسبة معينة من الأسهم المحلية، لا تزيد عما يقرره قانون الشركات للأجانب وهي نسبة ٤٩٪». ومسودة المصرف المركزي في واحدة من ثلاث مسودات على مجلس الوزراء، وثلاثتها تتضمن اختلافات في وجهات النظر، وتلك الاختلافات هي وراء تأخير صدور القانون حتى الآن، إلا أن السويدي أكد بأن قيام البورصة حسم من حيث المبدأ وأن الدولة تحتاج إلى قيام هذه السوق منذ فترة طويلة، لكن محافظ المصرف المركزي، رفض تحديد موعد إقرار قانون البورصة قائلاً: «أن الأمر معروض

السماح للمصارف الأجنبية بفتح فروع جديدة لها داخل الدولة. وقال أن فتح مثل هذه الفروع سيخضع لموافقة مجلس الإدارة تبعاً لكل حالة مشيراً إلى أن هناك طلبات عديدة من المصارف الأجنبية لفتح فروع أخرى لها في دولة الإمارات. ومن سلطان ناصر السويدي على ما راج حول إمكانية السماح للأجانب في المساهمة في بورصة الإمارات، فقال أن المصرف المركزي «أعد مسودة لقانون السوق المالي وأن هذه المسودة معروضة على مجلس الوزراء حالياً». وأضف أنه وفق مقترحات المصرف المركزي فإن مسودة

الأجنبية قد انخفضت إلى ٨ فروع في حين لا يوجد سقف بالنسبة إلى الفروع المسموح بها للبنوك الوطنية. وحسب آخر إحصائية للمصرف المركزي، فإن فروع المصارف الوطنية يبلغ عددها ٢٠٤ فروع و٣٧ مكتب صرافة، في حين يبلغ عدد البنوك الأجنبية ٢٨ مصرفاً يتبعها ١٩٨ فرعاً بالإضافة إلى مكتب صرف واحد. ويضاف إلى هذه المصارف مصرفان استثماريان هما «بنك الإمارات العربية للاستثمار» وشركة هونغ كونغ وشنتهاي للخدمات المالية» وقال السويدي في تصريحاته أن المصرف المركزي يدرس

أعلن سلطان ناصر السويدي، محافظ مصرف الإمارات المركزي، التي تشهدها الأسواق العالمية تلي على دولة الإمارات إعادة النظر في قرار وقف الترخيص لبنوك أجنبية جديدة، مشيراً إلى أن هذه المراجعة تتجارب مع متطلبات «منظمة التجارة العالمية». وأشار السويدي، إلى أن الظروف الاقتصادية التي مرت بها دولة الإمارات، وكانت وراء التوقف عن منح التراخيص للبنوك الأجنبية، تغيرت الآن، حيث حدث تحول في تركيبة الاقتصاد المحلي، وكان عدد التراخيص لسفرو المصرف

## ■ السعودية

## بعد خطوة «صندوق سامبا» الاستثماري

## بورصة الرياض قد تفتح أبوابها في وجه المستثمرين الأجانب

العالية مقصور حتى الآن على السعوديين وباقي مواطني دول الخليج العربية. وترفع المراقبون أن يكون صندوق «سامبا» المعلق فاتحة لصناديق استثمارية أخرى، تنتظر المصارف إشارة من المصرف المركزي للإعلان عن قيامها. تضع اللجنة الأولى للانفتاح الكامل في البورصة، ويقول المحللون أيضاً، أن المشاركة الأجنبية في البورصة السعودية قد توقف منذ مليارات الدولارات التي يحولها سنوياً ستة ملايين واند يعملون في المملكة وهو أمر سيؤدي بالتالي إلى تحسين السيولة. ولا يحق حالياً سوى للمواطنين السعوديين تملك أسهم في كل الشركات المحلية المسجلة في البورصة ويزيد عددها على ٧٠ شركة تبلغ القيمة السوقية لأسهمها حوالي ٤٥ مليار ريال.

وتسمح المملكة لمواطني باقي دول مجلس التعاون الخليجي بفتح أسهم سعودية باستثناء أسهم البنوك التي تمثل حوالي ثلث القيمة السوقية لأسهم المتداولة. ومن المتوقع أن تقوم الحكومة بتخفيف القيود على المستثمرين العرب الخليجين. ويحدث حالة من التفاؤل بشأن اتفاق نمو الاقتصاد السعودي. فقد أعرب إبراهيم عبد العزيز العنبر عن تفاؤله إزاء حجم النمو الاقتصادي للمملكة لسنة ١٩٩٧ وتوقع أن يكون النمو قريباً من مستوى ٨.٦٪ الذي حققته سنة ١٩٩٦.

وسئل الوزير إن كان يشير إلى حجم النمو الحقيقي أم الاسمي فقال: «هذا (التوقع) اسمي ولكنه قريب جداً من الحقيقي». (معدل النمو الحقيقي) مرتفع جداً بالمعايير الدولية ويقترب من ٧٪ حتى الآن. أما متثال للعالم، وكانت المملكة العربية السعودية قالت إن اقتصادها حقق نمواً بنسبة ٨.٦٪ سنة ١٩٩٦ مقابل ٤.٢٪ سنة ١٩٩٥ في ثالث سنة على التوالي من النمو الاقتصادي الإيجابي. وقالت وزارة المالية السعودية في كانون الأول/ ديسمبر الماضي أن إجمالي الناتج المحلي بلغ ٥١٠ مليارات ريال (١٣٦ مليار دولار) سنة ١٩٩٦ بالأسعار العالمية مقابل ٤٩٦ مليار ريال سنة ١٩٩٥.

(سامبا) حصل في آذار/ مارس الماضي على موافقة البنك المركزي لأقامة صندوق الاستثمار السعودي، وهو أول صندوق يتيح للأجانب دخول البورصة. تلك أن دخول سوق الأوراق

التأكد من أنها تفعل ذلك بشكل سليم. لذلك، وافقت الحكومة بادي، ذي بدء، على الصناديق الاستثمارية التي تسمح للأجانب تملك وحدات فيها. وكان البنك السعودي - الأميركي

مخافة أن قصت السوق عانى الوضع المالي والاقتصادي المورين بقية من السليبات المتوقعة في التقلبات العنيفة، فما تريد الحكومة هو «الانفتاح، ولكن في الوقت ذاته تريد

أبواب البورصة بشكل أكبر في وجه المستثمرين الأجانب والعرب الخليجين. والحكومة تحسب الخطوات وتقيسها بمنظار مالي واقتصادي،

كشف إبراهيم عبد العزيز العنبر، وزير المالية، أن الحكومة جادة في «مراجعة» عمل البورصة وتمتلك بمشورة أصحاب الرأى والعاملين، على دراسة إمكانية فتح

## لأن الاحتياجات المالية لخطة التنمية التاسعة عالية

## ■ تونس

## حكومة حامد القروي تطرح سندات قيمتها ٣,٣ مليار دولار حتى سنة ٢٠٠١

للتصنيف الائتماني» ستتمتع تونس تصنيفاً ائتمانياً في وقت قريب قبل الإصدارات التونسية المستقلة من الأسواق الأوروبية والأمريكية. وترتفع الحكومة أن تحصل على خطة تسهيل ائتماني تبلغ قيمته ٩١٠ مليون دينار خلال الفترة ذاتها عن طريق اتفاقيات تجارية ثنائية.

وقرأنا في التقرير الرسمي كذلك، أن مصادر تمويل أخرى لمشروعات التنمية والإصلاح خلال هذه الفترة ستأتي من قروض ومنح «البنك الدولي» و«الاتحاد الأوروبي» و«بنك الاستثمار الأوروبي» و«بنك التنمية الأفريقي».

وتبلغ قيمة المنح ٧٥٠ مليون دولار ويتأتي من جانب الاتحاد الأوروبي لدعم تحديث الاقتصاد التونسي ومساعدته على التكيف مع شروط «اتفاقيات التجارة الحرة» التي أبرمتها الحكومة مع بوركينابا سنة ١٩٩٥.

وتوقع التقرير أن تنخفض نسبة الدين الخارجي التونسي إلى إجمالي الناتج المحلي إلى ٤٠,٨٪ بحلول سنة ٢٠٠١ من ٥١,٥٪ سنة ١٩٩٦. وأن ينخفض معدل خدمة الدين إلى العائدات إلى ١٦,٢٪ من ١٨,٢٪ في سنة ١٩٩٦.

سنة، وثلاثة قروض مجمعة بلغت قيمتها ٤٦٠ مليون دينار في لندن. ومنح معهد أبحاث السندات الياباني تونس درجة جدارة ائتمانية «بي» «صعده ومنحتها «مؤسسة موري للتصنيف الائتماني» درجة «أصصص» ودرجة «صصص» «مؤسسة ستانلورد أند بيسر

المحلية بين ١٩٩٧ و٢٠٠١ والمبلغ المتبقى تقترضه الحكومة مباشرة ويبدأ حكومة القروي في التطلع إلى سوق رأس المال العالمية سنة ١٩٩٤ وتوجت منذ ذلك الحين في طرح خمسة إصدارات سندات بالبنك الياباني بلغت قيمتها الإجمالية ٩٨٥ مليون دينار في حين أن اليابانية بنجال تمتد من ٥ إلى ١٥

السندات، بأسم الحاجة إلى قرض مجمع تبلغ قيمته الإجمالية ٦٠٠ مليون دينار (٦٥٤ مليون دولار) خلال الفترة ذاتها. وتوقع التقرير الرسمي أن إجمالي القروض تونس من السوق الدولية خلال هذه الفترة سيبلغ ٣,٦٤ مليار دينار منها نحو ٦٦٠ مليون دينار تقترضها المصارف

رشح عن حكومة حامد القروي، عزماً على إصدار سندات مدتها ١٥ سنة في السوق الدولية تبلغ قيمتها الإجمالية ٣,٠٤٠ مليار دينار (٣,٣١٣ مليار دولار) خلال الفترة بين ٢٠٠١ و٢٠٠٩. وقد بين تقرير رسمي لخطة التنمية التاسعة بين ١٩٩٧ و٢٠٠١ أن الحكومة بالإضافة إلى إصدار

## المركزي الكويتي يطالب المصارف بحد أقصى للقروض في البورصة

## ■ الكويت

مالية إسلامية. ولم يضمن للمصرفين إعطاء رقم دقيق يحدد القروض المخصصة للتعاامل في الأسهم ولكنهم قدروا أن البنوك المحلية قدمت للمستثمرين في البورصة ما يتراوح بين ٣,٠٠ و٤,٠٠ مليون دينار كويتي (بين ٩٩٢ و١,٣٣٦ مليار دولار). وكان الشيخ سالم عبد العزيز الصباح تحدث عن وضع سقف للقروض الخاصة بالتعامل في البورصة والسحب على المكشوف والقروض الشخصية المنصلا بالتجار في الأسهم، وأضاف أن هناك أيضاً قروضاً غير مباشرة تذهب إلى التجارة بالأسهم.

وفي سنة ١٩٨٢ انهارت بورصة «سوق المناخ» التي كانت تدار دون ضوابط مما أدى إلى أزمة ديون تزيد على ٢٠ مليار دولار مارالت الحكومة تحاول مالمعتها. وفي ذلك الوقت تدخلت الدولة لشراء أسهم في شركات كثيرة وتقوم في الوقت الحاضر ببيع عدد كبير منها في إطار برنامج للتخصيص. وحث الاقتصاديين في الكويت الحكومة على إبلاغ المستثمرين بوضوح أنها لن تتدخل مرة أخرى لإقناعهم في حالة تعرض البورصة إلى خسائر ضخمة.

ذكر عدد من المحللين الماليين أن «البنك المركزي» طلب من المصارف المحلية تقييد القروض المخصصة للتعاامل بالأسهم بحيث لا تتجاوز المستويات الحالية وذلك في محاولة لضمان الاستقرار في البورصة. وقال هؤلاء، أن محافظ البنك المركزي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح كان عقد اجتماعاً طارئاً مع كبار المصرفيين في الكويت لبحث إجراءات تهدف لتقاضي حدوث أزمة مالية بعدما وصلت بورصة الكويت إلى مستويات قياسية. وبعد هذا الاجتماع أرسل البنك المركزي مذكرة للبنوك يطلب فيها تخفيض القروض للتجارة بالأسهم عند مستوياتها الحالية بهدف احتواء الطلب في البورصة.

وكان المؤتمر ويصل في ٢٧ نيسان/ أبريل الماضي إلى مستوى قياسي بلغ ٣٣٥٨,٧ نقطة مما فجر مناقشات ساخنة في البرلمان ومختبرات من انهيار محتمل. وفي ذلك الوقت قال المصرفيون والاقتصاديون أن من المتوقع أن تصمم السوق مساهراً بعد فترة من النمو الجامع أرتفعت فيها أسعار بعض الأسهم بناء على تهنات من كبار المستثمرين. ولدى الكويت سنة مصارف تجارية ومصرفان متخصصان ومؤسسة



بعدما دشّن مشروع الأربعة مليون سائح سنوياً وزير السياحة المغربي لـ «الميزان»:

المغرب

## السياحة المغربية تجاوزت النفق المظلم والقوانين كفلت للعرب أفضل فرص الاستثمار

من دول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة. ويصعد ملاحظتك فان الاستثمارات المرصودة لهذا القطاع أحدثت فائزاً ومركبات سياحية ليست بالمواصفات التي يتطلبها السائح العربي والخليجي خصوصاً، فهو يريد العيش في مناخ متحضر ويسمح له بالتجوال الحر وهذا متوفر بالمغرب، لكن ما نص بقلصه هو التجهيزات الفندقية المسماة «شقق فندقية» ونسجم للعائلة أن تكون مجموعة في إطار يأخذ بالإعتبار ما يضمن الإيواء المريح لكل أفراد الأسرة، فضلاً عن إيواء هذا النقص نعمل على معالجته ضمن النقطة المشار إليها، ونعلم أن وراء هذا النقص تراجع السياحة العربية ضمن أسباب أخرى أصبحت متجاوزة حالياً، لكن اعتقد انه أصبح بمقدور المستثمر العربي القيام على العمل معنا في هذا المجال فقد توفرت جميع التسهيلات، والمغرب بالنسبة للأشقاء العرب هو الوطن الثاني، ووفقاً لما يقولونه يوماً، إن المغرب تتوفر فيه كل متطلبات السائح العربي من طبيعة خلابة، ومناخات متعددة ساحلية وجبلية واستشفائية، إلى جانب الإمكانيات الثقافية والرياضية وقبل ذلك كله كونه بلداً مسلياً لا يعني فيه السائح من حاجز اللغة أو المظاهر التي ترفضها أصالته وقيمه السمة.

وختاماً سأتهم هذه الفرصة لأدعو المختصين في هذا القطاع من البلدان العربية الشقيقة إلى الاستثمار في هذا الميدان كون مروحيته مهمة سواء بالنسبة لهم كمشثمرين أو بالنسبة لوطنهم الثاني المغربي، أو بالنسبة لضرورات التعاون والتكامل الاقتصادي العربي والإسلامي في عالم يتعولم أو يتكويك وشكراً مرة ثانية لصحيفة «الميزان»

حادثته في الرياض: أبو بكر الصديق الشريف

الأجانب، فلكل مستثمر الحق في التمتع بجميع التسهيلات والتخفيضات الضريبية، أي أننا فتحنا الأبواب على مصارعها وهبنا مناخاً بطيعة التميز على غيرنا ولم يبق أمام الأشقاء العرب إلا الإقبال علينا. وفيما يتعلق بالملاحظة التي سجلناها:



الوزير الحمدي يوم تلقى الإعلام في خنتج المادير

● بداية لا بد من توضيح حقيقة وجدت إشاداتنا وتقديرنا كمغاربة، وهي أن الاستثمار العربي في قطاع السياحة لا بأس به ويزداد تنامياً، ويمكن القول إن ريع الأسرة والفنادق الموجودة في المغرب هي نتيجة استثمارات عربية سواء كويتية أو سعودية أو إماراتية، أو

ومع أننا نعتبر ما تحقق هو بداية المطاف، فإن استكمال إصلاح الإصلاحات المبرمجة لهذا القطاع ستتمكن من وصول العام ٢٠٠١ وقد حققنا طموح جلب أربعة ملايين سائح سنوياً.

● هل من بين هذه الإصلاحات المتبقية ما يتردد

عندما تسلم السيد العلوي الحمدي حقيبة وزارة السياحة في المغرب أجرت معه «الميزان» حديثاً بدأ فيه مهنياً بآثار حرب الخليج الثانية، والعملية الإرهابية التي نفذها متطرفون بفرنقند أطلس واسفي، بمراكش ورواح ضحيتها عدد من السواح الأجانب، وانعكاساتها سلباً على القطاع السياحي المغربي التي تعد مردوبيته المورد الثاني للسقف الاقتصادي المغربي من الصلات المصبة. وكشف لنا في الحديث ذاته الدراسات والبرامج التي سيتك عليها من أجل ما أطلق عليه «خروج السياحة المغربية من النفق المظلم». الآن وبعد أن ظهرت بوادر انتعاش سياحي مغربي خلال السنة الماضية والحالية، التفت «الميزان» وأجرت معه الحديث الذي جاء على النحو التالي:

● على عكس المرة الماضية تراك معالي الوزير تتدفق حموية ونلاحظ من خلال وثائق وزارتك وحركة المجتمع العامة تقدماً ملحوظاً... ونود أن تضعنا مجدداً في صورة الوضع السياحي بالمغرب:

● أولاً أشكر اهتمام «الميزان» بتقصي الحقائق الداعمة للاقتصاد العربي، ولوضعكم في صورة الوضع لا بد من التفتة إلى الوراء، كما تعلم تسلمت هذه الحقيبة الوزارية وجدت السياحة تخفي في مشاكل موضوعية وذاتية.

والتي ذلك تشتمل بمسح هذه المشاكل ووضع استراتيجية وأهمها وإصلاحات جذرية للقطاع عليها عبر مخطط خماسي ينتهي عام ٢٠٠١، وآخر مماثل ينتهي عام ٢٠٠٠، وحددت الأولويات الإصلاحية ليعرف هذا القطاع ازدهار المناسبات، باعتباره بالغ الأهمية ويعتمد عليه المغرب ككائن مورد للعمليات المصبة.

وقد جندنا للخضامة الأولى تحقيق رواج سياحي يمكن المغرب من جلب أربعة ملايين سائح سنوياً ابتداء من عام ٢٠٠١، وتطوير الفنادق ليعمل عدد الأسرة ١٥٠ ألفاً وقد شرعنا في الإصلاحات منذ أواسط سنة ١٩٩٥ ونواصلها حتى الآن ونقتل في إعادة النظر في القوانين المتعلقة بالمساحة السياحية وخصاماتها واستثماراتها، ووجدنا أن القوانين المعمول بها يرجع تاريخها إلى السبعينات، أي أنها لا تلائم العصر الجديد للسياحة ومتطلباته، ولا تواكب التطور الذي عرفه هذا الميدان عالمياً.

إلى ذلك حولنا القانون المتعلق بالأسفار وجعلناه مطابقاً للقوانين المعاصرة، وأعندنا النظر في القانون المتعلق بالارشاد السياحي، وفقاً للعلاقات التي ينبغي أن تسود بين وبين الزنا، وبينهم وبين الوزارة الوصية. كما أعدنا تصنيف الفنادق وفق المواصفات العالمية الجديدة مما أفقد نحر مائتي فندق تصنيفها السابق، وأحدثنا قوانين ميسرة لجلب الاستثمار الوطني الخاص والأجنبي، وخفصنا من العيب الضريبي الذي حال دون إسهام تلك القطاعات في هذا الميدان، وطورنا الصناعات السياحية لتطابق عرضها مع الطلب، وبيدنا مؤخرًا نجني ثمار هذه السياسات.

● ما هي النتائج الإيجابية التي تحققت حتى الآن؟

● لقد برزت نتائج طيبة ولكنها ليست بمستوى طموحاتنا، لكن يمكن القول أنها جعلت هذا القطاع يتجاوز النفق المظلم الذي كان يخيط فيه، ففي سنة ١٩٩٦ استطعنا تحقيق نسبة نمو فاقت السنة السابقة بنحو ٨.٩٪ فيما يتعلق بنسبة السواح الوافدين إلى بلادنا، وزيادة تقدر بـ ١٨٪ بالنسبة لإدخال السياحة للخزينة العامة.

وفي بداية سنة ١٩٩٧ حققنا نتائج مهمة، فخلال الثلاثة أشهر الأولى مقارنة بمثلتها في العام الماضي عرف لوافد السواح على مدينة مراكش تصاعداً بنسبة ٢٤٪ وإكادير ١٤٪ وورزازات ١٧٪ وفاس ٢٧٪ والراشدية وطنجة عرفنا نمواً بلغ ٢٠٪ لكل واحدة منهما. ويعتقد أن السنة الحالية ستكون إيجابية بحيث تبلغ نسبة النمو عموماً ١٥٪ في حين أن نسبة النمو العالمي في هذا الميدان لا تتجاوز ٤٪ وأن الميزانية المغربية لسنتي ١٩٩٦ - ١٩٩٧ مرمجة لنسبة نمو لا تتجاوز النسبة العالمية، الشيء الذي يؤكد أحصائنا أننا سنخاضه.

حول سعيكم لفسخ المكتب الوطني للسياحة وإعادة هيكلته وفقاً للمتطلبات السياحية الجديدة التي قد تؤدي إلى بيعه للقطاع الخاص؟

● لقد أخذت على عاتقي أن أكون عند حسن ظن جلالة الملك الحسن الثاني الذي أوكل إلي مهمة إصلاح هذا القطاع، ولقد وجدت أن هذا المكتب الوطني للسياحة عبارة عن إدارة بمفهومها القديم، سواء تعلق الأمر بعدد موظفيها والصعوبات المالية لما يسمى بالرقابة المسبقة في جميع المصالح، أو أسلوب عمله المتعلق بالتغطية خارج المغرب، ووجدت كذلك من الضروري إعادة النظر في هيكلته وتنظيمه مالياً وتسييراً في الداخل والخارج ليتمكن داعمنا للجهود المبذولة من أجل النهوض السياحي وأيسر قياداً لها.

ونظراً لأهمية هذا المكتب ودوره السلائقي والهجومى أيضاً أمام منافسة خارجية ضارية، فقد كلفت مكتباً دولياً للبحث والدراسة تزويد الوزارة بدراسة مفصلة تجيب على الأسئلة التالية: هل المكتب الوطني للسياحة سيبقى مؤسسة عمومية ولماذا؟ أم أن الأسب أن يصبح شركة مسيرة من قبل القطاع العام؟ أم أن هناك أطراً قانونياً يجمع ما بين إيجابيات المؤسسة العمومية وإيجابيات الشركة الخاصة؟ وكيف يمكن لنا أن نوظف طاقات العدد الضخم من الموظفين التابعين له داخل الوزارة والمندوبيات الجهوية والإقليمية في داخل البلاد وخارجها لتنمية هذا القطاع؟

وكلفنا هذا المكتب أيضاً بتقديم دراسة وأفية حول برامج مدققة للتسيير المالي، والمتعلق بالتسويق والأشهار، إضافة إلى تقديم دراسة للتفسير المالي والفرشاني ونحن ننتظر التوصل بهذه الدراسات في الأسابيع القادمة لعرضها على الحكومة قصد تقنين هيكلته هذا المكتب يحقق المصالح العام وتفعيل الأداء لكون المنافسة الدولية لا تقبل التباطؤ.

● اهتمامنا بالسياحة المغربية جعل «الميزان» تبحث مع عدد من السفراء والمختصين العرب وسجلت ملاحظة حول نقص الإمكانيات المتوفرة للسياحة المغربية بالمقارنة مع دول أخرى مثل إسبانيا... وتساؤلوا لماذا لا نلتزم مستشارين التخصصية المغربية وسياسات جلب الاستثمار لهذا الجانب الحيوي؟

● في مقدمة الإصلاحات القانونية التي أنجزناها كان السائح والمستهلك العربي في إذهائنا، وميثاق الاستثمار الجديد لم يعد مثلاً بأجوراء روتينية لإية وزارة أخرى كما كان الأمر في السابق، وهذه دينامية جديدة لتسهيل الاستثمار في هذا الميدان، سواء جاءت هذه الاستثمارات من الأشقاء العرب أو الأصدقاء.



RESIDENTIAL & INVESTMENT SERVICES

- Residential Letting & Sales
- Investment, Refurbishment
- Property Management

Areas covered W1, W2, NW1, NW8, SW1, SW3, and SW5  
all types of accomodations

Address: 114 Wigmore Street  
London  
W1H 9FD  
Telephone: 0171 4873661  
Facsimile: 0171 487 3662



## بروفيل

## الصادق...

□ قد لا يكون الزعيم السوداني الصادق المهدي مرغوباً كرجل أول من قبل جهات عديدة في السودان وخارج السودان لكنه يبقى قطعاً على طليعة الديموقراطيين الذين يحرصون على مستقبل السودان والفرار الأفريقي بما يتوافق مع الانسجام في عالم العصر. بل يمكن القول أن الصادق المهدي هو الآن أقرب الشخصيات السودانية إلى فهم ومراعاة العراق الجديد السائد في إفريقيا منذ سقوط الحكم العنصري في جنوب الفارة إلى سقوط ديكتاتورية الذهب التي قادها دعم خارجي موبوتو سيسي سيكو في الكونغو قبل ثلاثين عاماً.

ومن المؤسف حقاً أن تستقبل العاصمة الأميركية واشنطن الصادق المهدي بنبذة سلبية، مما يشير أكثر من شبهة حول رغبة الدوائر الأميركية في التطوير الديموقراطي في السودان وإفريقيا. على الرغم من تخليها المتأخر عن رجلها السابق في الكونغو، مما جعل نظاماً مثل نظام صدام حسين على «تذكيره» حلفاء أميركا في البلاد العربية بأنها سوف تغطي عنهم يوماً كما تخطت عن حليفها موبوتو.

ومن عجيب أن تقول دوائر واشنطن ما قالت في المهدي، إلا إذا كان ذلك من قبيل تر الرماح في العيون وهو فن لا شك في أن واشنطن تكتفه. فالقول بأن الصادق لا يصلح أن يكون الزعيم الجديد للسودان، عناد أصلاً لفرجهات الرجل، فضلاً عن أنه يمثل نقلياً من شأن السودانيين، أو على الأقل، نوعاً من الوصاية الفجة والمتطرفة بتعميد من يصلح ومن لا يصلح لزعماء السودان، ولهذه الغاية لا بد أن تكون.

الصادق التي يتوخاها الصادق المهدي، كما قال في لقاء مع «الميزان» في لندن قبل سفره إلى الولايات المتحدة، هي صيغة تسمح لجميع السودانيين بدون استثناء، بمن فيهم الطاب الحكم الحالي، بل إنه قال إن هذه الصيغة تعني عن المصالحة الوطنية الشككية، لأنها أكثر شمولاً. ومع أن حكم البشير - الترابي يدعو الآن تحت مظلة الظروف الشاذلة إلى نوع من المصالحة الانتقائية مع بعض الفئات المعارضة، بما يوحي بأن

الغاية من هذا الانفتاح السلمي هي غاية تكتيكية، فإن الصيغة الشاملة التي تسمح للجميع، كما يطرحها الصادق المهدي، من شأنها أن تسترد إلى السودان، فوق الاعتبارات السياسية المتعلقة بشكل النظام المطبوع واليات عمله، ما تشرد خلال السنوات الأخيرة من كفاءات ومهارات علمية وفنية ومن فاعليات إقتصادية ورسميل فارية هي التي من شأنها أن تشكل العمود الفقري للتطوير الاقتصادي المنشود، لأن أي مساعدات خارجية للسودان مهما عظمت لن تفي بالحاجة في غياب السودانيين المؤهلين لإعادة البناء.

ويكفي أن نعلم أنه من أصل ٨٠٠٠ طبيب سوداني لم في داخل البلاد منهم سوى أقل من ٨٠٠ طبيب أي أقل من عشرة في المائة من الجسم الطبي السوداني. وقس على ذلك ويقول الصادق المهدي نقلاً عن مسؤول سوري، أن العاصمة السورية لم تشهد في السابق من السودانيين سوى الطلبة القادمين على جامعة دمشق، أما الآن فإنهم يشكلون غالبية كبيرة من منتقل المجالات. بل إن المهدي قال في اللقاء الخاص مع «الميزان» إن الصيغة الموسعة التي يقترحها لا تشترط حتى الانسجام بين أطرافها طالما التزم الجميع بالمعيار ضمن المؤسسات الدستورية، واحتراموا حكم القانون والفصل بين السلطان. وقال إن الخلافات في هذا الإطار المؤسسي الدستوري تكفي ظاهرة صحية جاذبة للتوازنات على قاعدة «خلاف الامة رحمة» حسب تعبيره.

فالسودان بات الآن من أفقر الدول الإفريقية، ويات السودانيين الباقين في بلادهم معدمين، حتى أن بعض اليساريين سابقاً وأحزابهم يبيعون مقتنياتهم وعلبيهم المؤثرات كآثار أو كآثار لند احتياجهم المعيشية الضرورية في ظل حالة من التضخم المصعور تجاوزت الألفين في المائة، وهي ألفة في التقادم ولذا، فإن المسألة ليست من يصلح ومن لا يصلح لحكم السودان، كما نُسب إلى مسؤول أميركي غداة وصول المهدي إلى واشنطن، بل هي، كما حدد المهدي على وجه الدقة، تدور حول الصيغة الشاملة التي تسمح

لجميع وتحتاج إلى جهود ومساهمات الجميع فهو، كما أكد لنا، لا يطرح نفسه بديلاً، لكنه يطرح حلاً واقعياً ومعقولاً هو طرف من أطرافه، لأن الخروج من المأزق الراهن لا يكون بالتقسيم لسوق مماثل في المستقبل قياساً على التجارب السابقة ووجه القربة في التصريح العنصري لمسؤول أميركي حول عدم صلاحية الصادق ليكون بديلاً، أنه ناقض تمام المناقشة للافتكار التي يحملها الزعيم السوداني إلى العواصم العالمية التي يتزورها. فهو يشهد على أن الأمر لا يتعلق بالبحث عن بديل، ولا يجوز أن يكون كذلك، إنما يتعلق بالبحث عن صيغة لحل دائم وثابت في إطار مجمع مختلف القوى السياسية السودانية على قواسم مشتركة يكفل سلام وأمن البلد وحرية المواطنين الأساسية، بما في ذلك حق الجنوبيين في تقرير مصيرهم فالصيغة التي يقترحها قادة الجنوب ومنهم جون غارانت، هي اللامركزية القريبة من الحكم الذاتي من غير انصال تام من الفصل كما يرغب القصر، لأن الانفصال التام، كما يقول المهدي نقلاً عن غارانت، سوف يؤدي إلى منازعات أهنية داخل الجنوب بحيث يتحول القادة الحاليين، بمن فيهم غارانت نفسه، إلى «أمراء حرب» وسط قبائل ملناجرة وبالتالي، فإن الحل الجنوبي مرعون بالحل الشمالي.

لكن الصادق يملك من الحجة الدافعة والثقة بالسودانيين ما يكفي لتقويم الأفكار الشاذلة في واشنطن، أو على الأقل تدعيمهم إلى توسيع دائرة استمراخ الآراء الصادقة قبل الإقدام على خطوات خاسرة.

## الأمير محمد بن نايف سفيراً للسعودية في لندن

## غازي القصيبي ينتقل إلى بون ولماً ينل... «تمرة الغراب»!

عيد العزير، بعدما كانت الشائعات قد وشحت الأمير بندر بن سلطان السفير الحالي في واشنطن لهذا المنصب، ويمدو، إذا صح ذلك، أن الديبلوماسية السعودية في بريطانيا سوف تنحصر منحنى مختلفاً عما كانت عليه في عهد القصيبي، أو على الأقل سوف تنتقل من ديبلوماسية الشعر إلى ديبلوماسية النثر. اللهم إلا إذا كان محمد بن نايف من شعراء الحدائق وفي أي حال يبقى السفير القصيبي واحداً من الذين أكرامهم رفعة الألب فوق بقية الوزارات، وقد يكون أن ذلك ما جعله غريباً عن السياسة عندما كان وزيراً، وما جعله غريباً عن الديبلوماسية عندما صار سفيراً.

كتاب «انحلال وسقوط الإمبراطورية الرومانية» يزعم أن سيف الدولة غابر حلب ولا بالقرار عندما تقدمت منها جيوش القائد البيزنطي جين زيميسيس. ومع ذلك فإننا نؤثر تصديق المتنبي في قوله عنه «بناها فاعل» وإن كان المتنبي قد أشار إلى إحباط ما في الدولة الحمدانية عزاء إلى نساتس العرب الآخرين ضد سيف الدولة سمن وصلمهم بقوله: «وسوى الزوم خلف ظهره روم».

ويقول الغارون بشؤون الديبلوماسية السعودية، إن السفير الذي سيخلف غازي القصيبي في لندن هو الأمير محمد بن نايف نجل وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن

إن كان سرهم ما قال حاسداً فما لجرح إذا أرضاكم ألم وجه الشبه الآخر يكن في أن المتنبي لم يلحن كلامه في سيف الدولة كما لحنه بالنسبة إلى كافر الإخشيد، مع أن بعض المؤرخين يقول إن الدولة الإخشيدية كانت من أفضل الدول التي تعاقبت على مصر في تلك الحقبة، لكن الصورة السلبية التي تكونت عنها في الذاكرة العربية الجماعية، إنما تشكلت بفعل قصيدة المتنبي كرسيلة إعلامية وصفها بنفسه عندما قال: «إذا قلت قولاً أصبح الدهر منشداء، وكذلك صورة سيف الدولة في الذاكرة العربية، مع أن المؤرخ البريطاني الكبير إدوارد غيبون في

الشعرية عليها: في قصيدته الشهيرة إلى المعتدل السعودي بعد تركه وزارة الصحة وتعيينه سفيراً في جزيرة البحرين لم في الجزيرة البريطانية الأم، تمثل القصيبي نفسه في رداء أبي الطيب المتنبي مخاطباً سيف الدولة الحمداني في عتاب رفيق مطلع «بيني وربك الف والى يكتبه، مما يشير إلى أن حرمانه من «تمرة الغراب» كان بفعل نساتس الحساد والوشاة الذين أفرغوا صعر سيف الدولة غده. وقد كانت العرب قديماً تطلق على من وجد ضالته أنه «وجد تمرة الغراب» وخلاصة المشابهة بين القصيدة القصيبي إلى عهد، وبين قصيدة المتنبي إلى سيف الدولة، ما عبر عنه المتنبي بقوله:

□ في شهر تموز/يوليو المقبل يغادر السفير السعودي الحالي في لندن غازي القصيبي ليتسلم منصبه كسفير لبلادته في العاصمة الألمانية بون. خلفاً لحسين الملك الديبلوماسي العربي هناك السفير عباس فائق الغزالي. ومع أن السفير القصيبي الشهير في لندن بالشعر والأدب أكثر من اشتهاره بأفعل الديبلوماسي، فإن الناس ما زالت تذكره لقصيدته البليغة إلى الملك فهد بعد إقالته من وزارة الصحة في مطلع الثمانينات. أكثر مما تذكره لروايته «شقة الحرية» أو لقصيدته في حبيبه، أو لثلاثيته التي تبادلها في صحيفة لندنية يزعم الزاعمون أنه كتب القصائد مرفقة بالردود.

## الضيف

PROXIMA  
Congress House  
14 Lyon Road  
Harrow On The Hill  
Middlesex HA1 2EN  
TEL: (0181) 863 9558  
FAX: (0181) 863 2873

الاعلامات  
توزيع في أسماء العالم  
Johnsons International  
Millington Road, Hayes,  
Middlesex UB3 4AZ  
TEL: (0181) 561 7705  
FAX: (0181) 561 7454

الطابق التاسع  
Congress House  
14 Lyon Road  
Harrow On The Hill  
Middlesex HA1 2EN  
TEL: (0181) 863 9558  
FAX: (0181) 863 2873

المكاتب  
مدير الإنتاج  
مدير التحرير  
المطابع  
PROXIMA ATELIER  
التصميم والإخراج  
الخطوط: هيوغ غندلاري

للإبصار  
ARABIC INDEPENDENT  
ECONOMIC JOURNAL